المُذكِّرة في علمِ العِلَل

جمع وترتيب:

د. رضا بوشامة

أستاذ الحديث في كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر

دار الميراث النبوي
للنشر والتوزيع

المذكرة في علم العلل

الطبعة الأولى

1442هـ - 2021م

ISBN :978-9947-48-199-8

الإيداع القانوني : أفريل:2021

9 789947 481998

التوزيع في المملكة العربية السعودية

الناشر المتميز
المملكة العربية السعودية
الرياض - حي الفلاح
أمام البوابة رقم ٢ لجامعة الإمام
جوال/ ٠٥٠٩٢٢٤٢٤٢
almotmiz1437h@gmail.com

دار النصيحة
المملكة العربية السعودية
المدينة النبوية
أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية
جوال/ ٠٥٩٥٩٨٢٠٤٦
daralnasihaa@gmail.com

دار الميراث النبوي للنشر والتوزيع

الصنوبر البحري - المحمدية - الجزائر العاصمة
الإدارة : 554250098 (00213) المبيعات:550471594(00213)
البريد الإلكتروني: dar.mirath@gmail.com
@mirathennabawi

المذكرة في علم العلل

جمع وترتيب:

د. رضا بوشامة
أستاذ الحديث في كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر

دار الميراث النبوي
للنشر والتوزيع

قال الحافظ العلائي رحمه الله:

"وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً،
ولا يقوم به إلا من منحه الله فهماً غائصاً،
واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة،
ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد
أئمة هذا الشأن وحذاقهم، كابن المديني
والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم وأمثالهم ..."

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد جمال أبو سيف
أبو عبد الرحمن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

في بيان أهمِّيَّة علم العلل:

إنَّ الحمدَ لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيِّئات أعمالنا، من يهدِهِ اللهُ فلا مُضلَّ لـه، ومن يُضلِلْ فلا هـاديَ له، وأشـهد أن لا إله إلَّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهد أنَّ مُحمَّدًا عبدُه ورسولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أمَّا بعدُ:

فـإنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أنعـمَ عـلى هذه البشريَّـةِ بنعمٍ كثيرةٍ، وأجـلُّ هذه النِّعمِ نعمـةُ النُّبوَّةِ والرِّسـالة، بها أنقذهم من الرَّدى والشِّركِ والظُّلم والكفـر، وأخرج النَّاسَ من الظُّلماتِ إلى النُّـور نـورِ الإيـمانِ والتَّقوى، بـل جعل مُتَّبـعَ النُّبـوَّةِ والرِّسـالةِ يعيش حيـاةً هنيَّةً في الدُّنيـا وينالُ الجـزاءَ الأوفى والسَّـعادةَ الأبديَّةَ في الأخرى، قـال تَعَالَىٰ: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٤].

وقد أتمَّ اللهُ النِّعمةَ ببعثةِ محمَّد ﷺ، وأنزلَ عليه الكتابَ والحكمةَ فبيَّن للنَّاسِ شرعَ الله تَعَالَىٰ أتمَّ البيانِ، وأكمل اللهُ عَزَّوَجَلَّ لهم الدِّينَ وتركهم على المَحجَّةِ البيضاء، ليلُها كنهارِها لا يزيغُ عنها إلَّا هالِكٌ.

ثمَّ قام الصَّحابةُ - رضوانُ الله عليهم - بأداءِ ما أُسنِدَ إليهم من الأمانة فبلَّغوا كتابَ الله لمن بَعدَهُم، ورَوَوْا أقوالَ رسول الله ﷺ وأفعالَه كما تلقَّوْها ورأَوْها، وحَثُّوا مَنْ بَعدَهُم على هذا الإرثِ العظيمِ الَّذي ورِثُوه، فأخذَهُ عنهم مَنْ جاء مِن التَّابعين، الشَّاهدُ يُبلِّغُ الغائبَ، والطَّبقة تُؤدِّي إلى مَنْ بعدَها حتَّى وصلَنا كتابُ الله تَعَالَىٰ وسنَّةُ نبيِّه ﷺ محفوظَيْن بحفظ الله في الصُّدور والسُّطور.

وهذا ما يُسمَّى بعلم الإسناد عند العلماء، وهو روايةُ الحديث صاغِرًا عن كابِر، وهو من الدِّين كما نصَّ عليه غيرُ واحدٍ من المُحدِّثين.

لكن لـمَّا كان الكذِبُ بدأ يَنتَشِرُ لأغراضٍ شتَّى، والضَّعفُ بدأ يتسرَّبُ لبعض الرُّواةِ؛ وضع المحدِّثون منذ بدايةِ التَّدوين والحفظ قواعدَ وضوابطَ لقبول الرِّوايات وردِّها، فظهرت علومٌ كثيرةٌ تَخدُم روايةَ الحديث؛ كعلم الرِّجال والجرحِ والتَّعديل، فيُنظَرُ مَنْ كان ثقةً فيُقبَلُ حديثُه ومَنْ كان ضعيفًا أو كذَّابًا فيُرَدُّ.

قال الشَّاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أمَّا القرآنُ فقد قيَّضَ اللهُ له حَفَظَةً بحيث لو زِيدَ فيه حرفٌ واحدٌ لأخرجه آلافُ الأطفال فضلًا عن القُرَّاءِ الكبار، ثمَّ قيَّضَ الحقُّ سُبْحَانَهُ رجالًا يبحثُون عن الصَّحيحِ من حديث رسول الله ﷺ وعن أهل الثِّقةِ والعدالةِ من النَّقلَةِ حتَّى ميَّزُوا الصَّحيحَ من السَّقيمِ وتعرَّفُوا التَّاريخَ وصحَّةَ الدَّعاوى في الأخذ لفلان عن فلانٍ حتَّى استقرَّ المعمولُ به من أحاديث رسول الله ﷺ»[1].

(١) «الموافقات» (٢/ ٩١).

ولم يتوقَّفْ علماءُ الحديث عند هذا الحدِّ فقط من دراسة كونِ الرَّجلِ ثقةً أم ضعيفًا، لكن نظروا إلى أبعد من ذلك، وذلك لـمَّا رَأَوْا أنَّ الثِّقةَ قد يَهِمُ، والضَّابطَ قد يخطئ، والخطأُ والسَّهوُ والنِّسيان لا يكاد يسلم منه أحدٌ؛ لأنَّه من طبيعة البشر، فأنشأوا علمًا آخر يُبيِّنُ أوهامَ هؤلاء الثِّقاتِ.

نقلَ الخطيبُ البغدادي في كتابه «شرف أصحاب الحديث» عن محمَّد ابن حاتم بنِ المظفَّر - يُبيِّنُ طريقةَ المحدِّثين في حفظ السُّنَّة - فقال: «وهذه الأمَّة إنَّما تنصُّ الحديثَ من الثِّقَةِ المعروفِ في زمانِه، المشهورِ بالصِّدق والأمانةِ عن مثله حتَّى تتناهى أخبارُهم...

ثمَّ يبحَثونَ أشدَّ البحثِ حتَّى يعرِفُوا الأحفظ فالأحفظَ، والأضبطَ فالأضبطَ، والأطْوَلَ مجالسةً لمن فوقَه ممَّن كان أقلَّ مجالسةً.

ثمَّ يكتبون الحديثَ من عشرينَ وجهًا وأكثَرَ حتَّى يُهذِّبُوهُ من الغلَطِ والزَّللِ، ويضبطوا حروفَه ويَعدُّوه عدًّا»[١].

وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ تعدُّدَ الطُّرقِ مع عدم التَّشاعُرِ أو الاتِّفاق في العادةِ يُوجِبُ العلمَ بمضمون المنقول، لكنَّ هذا يُنتَفَعُ به كثيرًا في علم أحوال النَّاقلين، وفي مثل هذا يُنتَفَع برواية المجهول والسَّيِّئِ الحفظِ وبالحديث الـمُرسَلِ ونحوِ ذلك، ولهذا كان أهلُ العلم يكتبون مثلَ هذه الأحاديث ويقولون: إنَّه يَصلُح للشَّواهِد والاعتبار ما لا يَصلُحُ لغيرِه.

قال أحمد: «قد أكتُبُ حديثَ الرَّجلِ لأعتَبِرَه»، ومَثَّل هذا بعبد الله بن لهيعة قاضي مصر؛ فإنَّه كان من أكثَرِ النَّاسِ حديثًا ومن خِيارِ النَّاسِ، لكن بسبب احتراقِ كتبِه وقع في حديثِهِ الـمُتأخِّرِ غلط فصار يُعتَبَرُ بذلك ويُستَشْهَدُ به، وكثيرًا ما يَقترِنُ هو واللَّيثُ بنُ سعد، واللَّيث حجَّةٌ ثبتٌ إمامٌ.

---

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٦٥).

وكما أنَّهم يستشهِدُون ويعتَبِرون بحديث الَّذي فيه سوءُ حفظٍ؛ فإنَّهم أيضًا يضعِّفون من حديث الثِّقةِ الصَّدوقِ الضَّابطِ أشياءَ تُبيِّنُ لهم أنَّه غلِطَ فيها بأمور يستدلُّون بها، ويُسمُّون هذا «علمَ علل الحديث»، وهو من أشرف علومهم؛ بحيث يكون الحديثُ قد رواه ثقةٌ ضابطٌ وغلط فيه، وغلطُه فيه عُرِفَ؛ إمَّا بسببٍ ظاهرٍ أو خفيٍّ، كما عرفوا أنَّ النَّبيَّ ﷺ تزوَّج ميمونةَ وهو حلالٌ، وأنَّه صلَّى في البيت رَكعَتَيْن، وجعلوا روايةَ ابنِ عبَّاسٍ لتزوُّجِها حرامًا، ولكونه لم يُصلِّ ممَّا وقع فيه الغلط...

والنَّاسُ في هذا الباب طرفان:

❁ طَرَفٌ من أهل الكلام ونحوِهم ممَّن هو بعيدٌ عن معرفة الحديث وأهلِه، لا يُميِّزُ بين الصَّحيح والضَّعيف، فيشُكُّ في صحَّةِ أحاديث أو في القطع بها مع كونها معلومةً مقطوعًا بها عند أهل العلم به.

❁ وطرفٌ ممَّن يدَّعي اتِّباع الحديث والعمل به، كلَّما وجد لفظًا في حديثٍ قد رواه ثقةٌ أو رأى حديثًا بإسنادٍ ظاهرُه الصِّحة يريد أن يجعلَ ذلك مِن جنس ما جَزَم أهلُ العلم بصحَّتِه، حتَّى إذا عارض الصَّحيحَ المعروفَ أخذَ يتكلَّفُ له التَّأويلاتِ الباردةَ، أو يجعله دليلًا له في مسائل العلم مع أنَّ أهل العلم بالحديث يعرفون أنَّ مثلَ هذا غلطٌ»(١).

وقال أبو شامة المقدسي الشَّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأئمَّةُ الحديثِ المعتبَرون هم القدوة في فنِّهم، فوجب الرُّجوعُ إليهم في ذلك وعرضُ آراء الفقهاءِ على السُّنن والآثار الصَّحيحةِ، فما ساعده الأثر فهو المعتبر وإلَّا فلا.

ولا نُبطلُ الخبرَ بالرَّأي، بل نضعِّفه إن كان على اختلافِ وجوه الضَّعف من عِلَلِ الحديث المعروفةِ عند أهلِه، أو بإجماع الكافَّةِ على خلافه.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٥٢).

وقد يظهر ضعفُ الحديث وقد يخفى، وأَقْرَبُ ما يُؤمَرُ به في ذلك أَنَّك إذا رأيت حديثًا خارجًا عن دواوين الإسلام كـ: «الموطَّأ» و«مسند أحمد» و«الصَّحيحين» و«سنن» أبي داود والتِّرمذي والنَّسائي ونحوها ممَّا تقدَّم ذكرُه وممَّا لم نذكُرْه، فانظرْ فيه فإن كان له نظيرٌ في الصِّحاح والحسان قَرُب أمرُه، وإن رأيتَه يُبايِنُ الأصول وارتبْتَ به فتأمَّل رجالَ إسناده، واعتَبِرْ أحوالَهم من الكتب المُصنَّفة في ذلك.

وأصعب الأحوال أن يكونَ رجالُ الإسناد كلُّهم ثقاتٍ ويكونَ متنُ الحديث موضوعًا عليهم أو مقلوبًا أو قد جرى فيه تدليس، ولا يَعرِفُ هذا إلَّا النُّقَّاد من علماء الحديث، فإن كنتَ من أهله وإلَّا سَلْ عنه أهلَه»[(١)].

وقال ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمَّا أهلُ العلم والمعرفةِ والسُّنَّةِ والجماعةِ فإنَّما يذكرون عللَ الحديث نصيحةً للدِّين وحفظًا لسُنَّة النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصيانةً لها، وتمييزًا ممَّا يدخُلُ على رُواتِها من الغَلَطِ والسَّهوِ والوهم، ولا يوجِبُ ذلك عندهم طعنًا في غير الأحاديث المعلَّلة، بل تقوى بذلك الأحاديثُ السَّليمةُ عندهم لبراءتِها من العِلَلِ وسلامتِها من الآفات، فهؤلاء هم العارفون بسنَّة رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حقًّا، وهم النُّقَّاد الجهابذةُ الَّذين ينتقدون الحديثَ انتقادَ الصَّيرَفيِّ الحاذِقِ للنَّقدِ البَهرَجِ من الخالص، وانتقادِ الجوهريِّ الحاذِقِ للجوهر ممَّا دُلِّسَ به»[(٢)].

وذكر حديثًا ظاهرُ إسناده الصِّحَّةُ، ثمَّ قال: «وهذا الحديثُ ممَّا اتَّفق أئمَّةُ الحديث مِن السَّلفِ على إنكارِه على أبي إسحاق، منهم: إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسلم ابن الحجَّاج، وأبو بكر الأثرم، والجوزجاني، والتِّرمذي، والدَّارقطني... وقال أحمد ابن صالح المصري الحافظ: «لا يحلُّ أن يُروَى هذا الحديثُ» يعني: أنَّهُ خطأ مقطوع به، فلا تَحِلُّ روايتُه مِن دون بيانِ علَّتِه.

---

(١) «خطبة الكتاب المُؤمَّل» (ص: ١٢٥). (٢) «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٨٠٨).

وأمَّا الفقهاء الـمُتأخِّرون، فكثيرٌ منهُم نَظَرَ إلى ثقةِ رجالِه، فظنَّ صحَّتَه، وهؤلاء يَظنُّونَ أنَّ كلَّ حديثٍ رواة ثقةٌ فهو صحيحٌ، ولا يَتفطَّنُونَ لدقائقِ علمِ علل الحديث»[١].

من هذا الباب يُمكِنُنا فهمُ كلام السَّلَفِ في أهمِّيَّةِ معرفةِ العلَّة في الحديث؛ كقول عبد الرَّحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لأن أَعرِفَ علَّةَ حديثٍ هو عندي أَحَبُّ إليَّ من أن أَكتُبَ عشرينَ حديثًا ليس عندي»[٢].

وكلماتُ أئمَّةِ هذا الشَّأنِ في أهمِّيَّةِ علم العلل وأنَّه من أجلِّ العلوم وأدقِّها وأشرَفِها وأخفاها كثيرٌ، ولم يتكلَّمْ فيه إلَّا الجهابذة النُّقَّاد، الَّذين جمعوا بين الحفظ والإتقان والفهم والمعرفة وطول الممارسة، فرأيتُ جمعَ مُذكِّرَةٍ لطالب العلم المبتدئ؛ ليقفَ على مناهج هؤلاء النُّقَّاد وطُرُقِهم في نقد الأحاديث وتعليلِها، مُدعِّمًا ذلك بأمثلةٍ نقلتُها من كتب القوم، مع استفادةٍ من الدِّراساتِ الحديثةِ ومُقدِّماتِ كتب العلل، وغيرِ ذلك ممَّا سيقف عليه القارئ.

ورأيت تقسيمَ هذا البحث إلى مباحث:

المبحث الأوَّل: تعريف علم العلل.

المبحث الثَّاني: أقسام العلَّة.

المبحث الثَّالث: منْ يتكلَّمُ في العلَّة.

المبحث الرَّابع: الـمُصنَّفاتُ في علم العلل.

المبحث الخامس: أسباب العلَّة.

---

(١) «فتح الباري» لابن رجب (١/ ٣٦٢).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (١/ ١١٢)، و«الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» للخطيب (٢/ ٤٥١)، و«علل ابن أبي حاتم» (١/ ٣٨٨)، لكن بلفظ: «أكتب حديثًا ليس عندي».

المبحث السَّادس: طرق معرفة العلَّة في الحديث.

المبحث السَّابع: دلائل العلَّة.

المبحث الثَّامن: قرائن التَّرجيح.

المبحث التَّاسع: أجناسُ العلَّة كما ذكرها الحاكم في «معرفة علوم الحديث».

هذا، وأسـألُ اللهَ الكريـمَ ربَّ العرش العظيـمِ أن يجعل هذه «الـمُذكِّـرةَ» خالصةً لوجهـه الكريم، وأن ينفع بها طلبةَ العلم النَّفعَ العميـمَ، وأن يغفر الخطأَ والزَّللَ، إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

❁❁❁

المبحث الأول

تعريف علم العلل

العلة لغة:

قال ابن فارس في مادَّة «علَّ»: «العين واللَّام أصولٌ ثلاثةٌ صحيحةٌ: أحدها تكرُّرٌ أو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثَّالث ضَعف في الشَّيء.

فالأوَّل العَلَل، وهي الشَّرْبة الثَّانية، ويقال عَلَلٌ بعد نَهَل، والفعل يَعُلُّون عَلًّا وعَلَلًا، والإبلُ نفسُها تَعُلُّ عَلَلًا، قال:

عافَتا الماءَ فلم نُعْطِنْهُما إنَّما يُعْطِن مَنْ يَرجُو العَلَلْ

والأصل الآخر: العائق يعوق، قال الخليل: العلَّة حدَثٌ يَشغَلُ صاحبَه عن وجهه، ويقال اعتلَّه عن كذا، أي اعتاقه، قال:

فاعتلَّهُ الدَّهرُ وللدَّهرِ علَلْ

والأصلُ الثَّالث: العلَّة المرض، وصاحبُها مُعتَلٌّ، قال ابنُ الأعرابي: عَلَّ المريضُ يَعِلُّ عِلَّةً فهو عليلٌ، ورجل عُلَلَة، أي كثير العِلَل.

ومن هذا الباب وهو باب الضَّعف: العَلُّ من الرِّجال: المُسِنُّ الَّذي تضاءل وصغُر جسمُه، قال المتنخِّل:

ليس بعلٍّ كبيرٍ لا حَرَاكَ به لكن أُثَيْلَةُ صافي اللَّوْنِ مُقْتَبَلُ

قال: وكلُّ مسِنٍّ من الحيوان عَلٌّ، قال ابنُ الأعرابي: العَلُّ: الضَّعيف من كِبَرٍ أو مَرَضٍ»[1].

(١) «معجم مقاييس اللُّغة» (٤/ ٩).

وفي «اللِّسان»: «وقد اعْتَلَّ العَلِيلُ عِلَّةً صعبةً، والعلَّة الـمَرَضُ عَلَّ يَعِلُّ واعتَلَّ أي مَـرِض فهـو عَلِيلٌ، وأَعَلَّه اللهُ ولا أَعَلَّك اللهُ أَي لا أَصابك بِعِلَّةٍ، واعْتَلَّ عليه بِعِلَّةٍ واعْتَلَّه إذا اعتاقه عن أَمر واعْتَلَّه تجَنَّى عليه»(١).

وإذا كان في الحديث علَّةٌ هل يُطلَقُ عليه حديث معلول أو حديث مُعلٌّ؟

اختلـف في ذلـك العلـماءُ لاختـلاف النَّقـل عـن أهـل اللُّغـةِ والـمُتقدِّمـين مـن الـمُحَدِّثين:

فكثـيرٌ مـن الـمُحدِّثين يُسـمُّونَ الحديـثَ الَّذي فيه علَّـةٌ «معلـول»، وأنكر عليهم بعـضُ علماء اللُّغـةِ وتَبِعَهم في الإنكار بعـضُ مَنْ صنَّفَ في المصطلـح من علماء الحديث والفقهِ وغيرِهم.

قـال الحريري: «ويقولون للعليل هو معلولٌ فيخطئـون فيه؛ لأنَّ المعلولَ هو الَّذي سُقِيَ العَلَلَ وهو الشُّربُ الثَّاني، والفعل منه عَلَلْتُه، فأمَّا المفعولُ من العلَّة فهو مُعَلٌّ، وقد أعلَّهُ اللهُ تَعَالَىٰ»(٢).

ونَقَلَ ابنُ منظور عن ابن سِـيدَهْ أَنَّه قال في اسـتعمال «معلول»: «قال ابن سـيدَه: وبالجملـة فَلَسْـتُ منهـا عـلى ثِقَـةٍ ولا عـلى ثَلَـجٍ؛ لأَنَّ المعـروفَ إِنَّما هـو أَعَلَّـه الله فهو مُعَـلٌّ»(٣).

وكذا قال الفيروز آبادي في «القاموس المحيط»(٤)؛ أي: كأنَّهما توقَّفَا فيها.

---

(١) «لسان العرب» (١١/ ٤٦٧).
(٢) «درَّةُ الغوَّاصِّ في أوهام الخواصِّ» (ص: ١٩٨).
(٣) «لسان العرب» (١١/ ٤٦٧).
(٤) «القاموس المحيط» (ص: ١٣٣٨).

لذلك تَبِعَ ابنُ الصَّلاحِ قولَ مَنْ أَنْكَرَ ذلك من علماء اللُّغةِ فقال: «ويُسمِّيه أهلُ الحديث «المعلول»، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلَّة والمعلول، مرذولٌ عند أهل العربيَّة واللُّغة»(١).

وقال النَّووي: «الـمُعلَّل ويُسمُّونه المعلول، وهو لحنٌ»(٢).

وشرحه السُّيوطي فقال: «(الـمُعلَّل، ويسمُّونه المعلول)، كذا وقع في عبارة البخاري والتِّرمذي والحاكم والدَّارقطني وغيرهم، وهو لحنٌ؛ لأنَّ اسمَ المفعول من «أعلَّ» الرُّباعي لا يأتي على «مفعول» بل والأجودُ فيه أيضًا «مُعلٌّ» بلام واحدةٍ لأنَّهُ مفعول «أعلَّ» قياسًا، وأمَّا «مُعلَّل» فمفعول «عَلَّلَ»، وهو لغةً بمعنى ألهاه بالشَّيءِ وشغَلَه»(٣).

الرَّاجح من ذلك:

أنَّه يجوزُ استعمالُ المعلول لما به مرَضٌ، أو للحديث الَّذي فيه علَّةٌ، وذلك لوجوه:

١- أنَّه استعمله علماءُ اللُّغة كالخليل بن أحمد الفراهيدي وأبي إسحاق الزَّجَّاج.

٢- وقال ابنُ القوطيَّة(٤) وغيرُه: «عُلَّ الإنسانُ علَّةَ مَرِضَ، وعَلَلْتُه بالشَّرابِ عَلًّا وعَلَلًا: سَقَيْتُه بعد نَهَلٍ»(٥).

---

(١) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص: ١٨٦).

(٢) «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٠٧). (٣) «تدريب الرَّاوي» (١/ ٤٠٧).

(٤) هو: «علَّامة الأدب، أبو بكر محمَّد بن عمر بن عبد العزيز الأندلسي القرطبي النَّحوي، صاحب التَّصانيف، وتقدَّم في فنِّ الأدب وكان من أَعْلَمِ أهل زمانِه باللُّغة والعربيَّة والنَّوادر والشِّعر مع مشاركةٍ قويَّةٍ في الفقه والحديث، وهو على ذلك من أهل النُّسك والعبادة، تُوُفِّيَ سنةَ سبعٍ وستِّين وثلاثمائة».
يُنظَر: «سِيَر أعلام النُّبلاء» (٣١/ ٢٦٢)، «لسان الميزان»، (٥/ ٣٢٤)، «وفيات الأعيان»، (٤/ ٣٦٨)، «الدِّيباج الـمُذهَب» (ص٣٥٧).

(٥) انظر: «كتاب الأفعال» له.

والمقصـود أنَّ الثُّلاثـي يجـيء بمعنـى العلَّة والمرض، فيصِـحُّ أن يُشـتَقَّ منه معلولٌ قياسًا، مثل ضُرِبَ زيدٌ فهو مضروب، وعُلِمَ فهو معلومٌ.

فبعـضُ علـماء اللُّغةِ كابـن القوطيَّةِ يَـرَى أنَّ الفعـلَ الثُّلاثي (عَلَّ) يُسـتَعمَلُ لمعنى «الشُّرب» ولمعنى «الـمَرَض».

وقال الجوهري في «الصِّحاح»: «عُلَّ الشَّيءُ فهو معلولٌ»[1] والشَّيءُ عامٌّ يَدخُلُ فيه المرضُ والشُّربُ.

وقال الزَّركشي بعد أن ذَكَرَ كلامَ ابنِ الصَّلاح وغيرِه: «والصَّوابُ أنَّه يجوزُ أن يُقالَ «عَلَّه فهو معلولٌ»، من العلَّةِ والاعتلالِ إلَّا أنَّه قليلٌ، ومنهم من نَصَّ أنَّه فِعْلٌ ثُلاثيٌّ وهو ابنُ القوطيَّةِ في «كتاب الأفعال»...

وظهـر بما ذكرنـاه أنَّ قولَ الـمُصنِّف (أي: ابن الصَّلاح): «مرذول» أجودُ من قول النَّووي في «اختصاره»: «لَحْنٌ»؛ لأنَّ اللَّحنَ ساقِطٌ غيرُ مُعتبَر البتَّةَ بخلاف المرذول»[2].

٣- وقـد يُقـال: إنَّ المحدِّثين لَمَّا ذكروا المعلولَ لم يريدوا بـه مُجرَّدَ المرض، بل لعلَّهم يريـدون أنَّ الحديـثَ المعلولَ هو الَّذي يُعيدُ النَّظرَ فيه مرَّةً بعد مَـرَّةٍ حتَّى يَقِفَ على علَّتِه؛ كالمعلول الَّذي يُسقَى بعد نَهَلٍ ويُكرَّرُ له السَّقيُ.

العلّة في الاصطلاح:

العلَّة: أسبابٌ غامضةٌ خفيَّةٌ قادِحةٌ في صحَّةِ الحديث مع أنَّ الظَّاهرَ السَّلامةُ منها.

والحديثُ المعلولُ: الَّذي اطُّلِع فيه على علَّةٍ تقدَحُ في صحَّتِه مع أنَّ الظَّاهِرَ السَّلامةُ منها.

---

(١) «الصِّحاح» (٥/ ١٧٧٤).

(٢) «النُّكت» (٢/ ٢٠٥).

وهـذا التَّعريـفُ مُحـرَّرٌ مـن كلام أبي عبـد الله الحاكـم النَّيسـابوري حيـث قـال: «وإنَّما يُعلَّلُ الحديثُ من أوجُهٍ ليس للجَرحِ فيها مَدخَلٌ؛ فإنَّ حديثَ المجروح ساقطٌ واهٍ، وعلَّـةُ الحديث تكثُرُ في أحاديـث الثِّقاتِ أن يُحدِّثُوا بحديثٍ له علَّـةٌ فيخفى عليهم علمُه فيصيرَ الحديثُ معلولًا، والحجَّةُ فيها عندنا الحفظُ والفهمُ والمعرفةُ لا غير»(١).

علَّـقَ الحافـظُ ابـنُ حجر عـلى هذا الـكلام بقولـه: «فعلى هـذا لا يُسـمَّى الحديثُ الـمُنقطِعُ - مثـلًا - معلـولًا، ولا الحديث الَّذي راويه مجهولٌ معلـولًا أو ضعيفٌ، وإنَّما يُسـمَّى معلولًا إذا آل أمرُه إلى شيءٍ من ذلك مع كونِه ظاهِرَ السَّـلامة من ذلك، وفي هذا ردٌّ على مَنْ زعم أنَّ المعلول يَشمَلُ كلَّ مردود»(٢).

والَّذي يظهر أنَّ العلماءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ استعملوا كلمةَ «المعلول» على الأحاديثِ الضَّعيفةِ ضعفًـا بيِّنًا توسُّـعًا، لكنَّ العلَّـةَ الَّتي يَتكلَّمُ فيهـا الجهابذة من النُّقَّـاد في الغالب لا تكون إلَّا في أحاديثِ الثِّقاتِ الَّتي وَهِمُوا فيها.

قال ابنُ الصَّلاح: «ثمَّ اعلَمْ: أنَّه قد يُطلَقُ اسمُ العلَّة على غير ما ذكرناه من باقي الأسبابِ القادحةِ في الحديث الـمُخرِجَةِ له من حال الصِّحَّةِ إلى حال الضَّعفِ، المانعةِ من العمل به، على مـا هـو مُقتضَى لفظِ العلَّـةِ في الأصل، ولذلك تجـد في كتب علل الحديث الكثيـرَ من الجرح بالكذب والغفلة وسوءِ الحفظ، ونحو ذلك من أنواعِ الجرح.

وسمَّى التِّرمذي النَّسخَ علَّةً من عِلَلِ الحديث.

ثـمَّ إنَّ بعضَهـم أطلَـقَ اسـمَ العلَّـة على ما ليـس بقادحٍ مـن وجوه الخـلاف؛ نحو إرسـال من أَرْسَـلَ الحديثَ الَّذي أَسْـنَدَه الثِّقةُ الضَّابـطُ حتَّى قال: من أقسـام الصَّحيح

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٢ - ١١٣).
(٢) «النُّكت» (٢/ ٧١٠).

مـا هـو صحيـحٌ معلـولٌ، كما قـال بعضهـم: مـن الصَّحيح مـا هو صحيـحٌ شـاذٌّ، واللهُ أعلم»(١).

إلَّا أنَّ الحافـظَ ابـنَ حجرٍ أراد أن يَجعَلَ كلامَ الأئمَّـة في العلَّة خاصًّا فقط بأحاديث الثِّقات فعلَّق على كلام ابنِ الصَّلاح بقوله: «مراده بذلك أنَّ ما حقَّقه من تعريف المعلول قد يقع في كلامهم ما يُخالِفُه، وطريق التَّوفيق بين ما حقَّقه الـمُصنِّف وبين ما يقع في كلامهم أنَّ اسـمَ العلَّـة إذا أُطلِقَ على حديثٍ لا يَلزَمُ منه أنْ يُسـمَّى الحديـثُ معلولًا اصطلاحًا؛ إذ المعلـولُ مـا عِلَّتُـه قادحةٌ خفيَّـةٌ، والعلَّة أعمُّ مـن أن تكون قادحةً أو غـيرَ قادحةٍ خفيَّةً أو واضحةً، ولهذا قال الحاكم: وإنَّما يُعَلُّ الحديثُ من أَوجُهٍ ليس فيها للجرح مدخل.

وأمَّا قولُه: «وسـمَّى التِّرمذي النَّسـخَ علَّةً» هو من تتمَّةِ هذا التَّنبيه، وذلك أنَّ مرادَ التِّرمذي أنَّ الحديثَ المنسـوخَ مع صحَّتِه إسـنادًا ومتنًا طرأَ عليه ما أوجب عدمَ العملِ به وهو النَّاسِـخُ، ولا يلزمُ من ذلك أن يُسـمَّى المنسـوخُ معلولًا اصطلاحًا كما قرَّرتُه، واللهُ أعلمُ»(٢).

لكـنَّ الَّذي يظهرُ - واللهُ أعلم - أنَّ العلماءَ اسـتعملوا كلمـة «العلَّة» على الأحاديث المردودةِ عمومًا وإن كان الأغلب أنَّها تُستعْمَل في حديث الثِّقةِ إذا وَهِمَ.

ومَن تتبَّع مثلًا «علل الحديث» لابن أبي حاتم و«العلل» للدَّارقطني وجد استعمالَهم للعلَّةِ على أحاديثِ الضُّعفاء، لكنَّ الأصلَ أن تُستَعْمَلَ في الغالب على أحاديثِ الثِّقاتِ.

بـل إنَّ بعضَهم كابنِ الجوزي - مثلًا - سـمَّى كتابه «العلـل المتناهية في الأحاديث الواهية»، وليس للثِّقات فيها مَدخَلٌ.

---

(١) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص: ١٩١).
(٢) «النُّكت» (٢/ ٧٧١).

قال السَّخاوي مُخرِّجًا وجودَ هذه الأنواع في كتب العلل عند قول العراقي:

وقد يُعِلُّون بكلِّ قدحِ فسقٍ وغفلةٍ ونوعِ جرحِ

قال: «"وقد يُعِلُّون": أي أهلُ الحديث كما في كتبهم - أيضًا - الحديثَ "بكُلِّ قَدْحٍ" ظاهِرٍ، "فسقٍ" في راويه؛ بكذبٍ أو غيرِه، "وغفلَةٍ" منه، "ونَوع جرحٍ" فيه كسوءِ حفظٍ ونحوِ ذلك من الأمور الوجوديَّة الَّتي يأباها - أيضًا - كونُ العلَّة خفيَّةً، ولذا صرَّح الحاكمُ بامتناع الإعلال بالجرح ونحوِه؛ فإنَّ حديثَ المجروح ساقطٌ واهي، ولا يُعلَّلُ الحديثُ إلَّا بما ليس للجرح فيه مَدخَلٌ، انتهى.

ولكنَّ ذلك منهم بالنِّسبة للَّذي قَبْلَه قليلٌ، على أنَّه يَحتَمِلُ - أيضًا - أنَّ التَّعليلَ بذلك من الخفيِّ لخفاءِ وجودِ طريقٍ آخر يَنجَبِرُ بها ما في هذا من ضعف، فكأنَّ المعلِّل أشار إلى تفرُّدِه»[1].

فالحاصل أنَّ إطلاقَ اسمِ العلَّة على العلل الخفيَّةِ أو الظَّاهرة على أحاديث الثِّقات أو غيرهم فيه توسُّعٌ عند العلماء، لكن من حيثُ التَّعريفُ واستقرار الاصطلاح وكلامُ أهلِ الشَّأنِ في علم العلل يمكنُ أن يقال: إنَّ العلَّةَ تكون فقط في أحاديث الثِّقاتِ، وما ورد في كُتُبِهم من وصفٍ لأحاديثَ ظاهرةِ الضَّعف بالمُعلَّة فهو من باب التَّوسُّع في استعمال اللَّفظِ، أو كون تلك العلل قد تكون خفيَّةً من حيثيَّاتٍ أخرى، واللهُ أَعْلَمُ.

❋ ❋ ❋

---

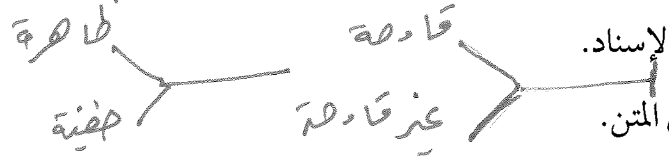
(١) «فتح المغيث» (٢/ ٦٤).

المَبْحَثُ الثَّانِي

أقسام العلَّة

إنَّ العلَّةَ الَّتي يتكلَّم عليها العلماءُ مُتنوِّعةٌ في كتبهم، يغلبُ عليها الغموض والخفاءُ، فلا يدركها إلَّا الأئمَّة الحُذَّاق الممارسون لهذا العلم الشَّريف، فتارةً تجد أهلَ الحديث يتكلَّمون على الأسانيد والرِّجال وبيان ما فيها من إعلال، وتارةً يتكلَّمون على متون الأحاديث، فالعلَّة تنقسم عندهم إلى قسمين:

- ❁ علَّةٌ في الإسناد.
- ❁ وعلَّةٌ في المتن.



ووقوع العلَّة في الإسناد أَكْثَرُ من وقوعها في المتن، وذلك أنَّ ضبطَ الإسناد أَوْعَرُ وأَصْعَبُ من ضبط المتن، فلذا كان نقدُهم للأسانيد في كتب العلل أكثرَ من نقدِ المتون.

فإذا وقعت العلَّةُ في الإسناد فقد تكون قادحةً وقد تكون غيرَ قادحةٍ، وكذلك في المتن، وذكر الحافظُ ابنُ حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأقسامَ السِّتَّةَ المُتفرِّعةَ عن هذا التَّقسيم فقال:

«إذا وقعت العلَّةُ في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح، وإذا قدحت فقد تخُصُّه وقد تَستَلزِمُ القدحَ في المتن، وكذا القولُ في المتن سواء.

فالأقسام على هذا ستَّةٌ:

١- فمثال ما وقعت العلَّة في الإسناد ولم تقدَحْ مُطلَقًا: ما يوجدُ - مثلًا - من حديث مُدَلِّسٍ بالعنعنة، فإنَّ ذلك علَّةٌ توجبُ التَّوقُّفَ عن قبوله، فإذا وُجِدَ من طريقٍ أخرى قد صرَّح بالسَّماع تَبيَّنَ أنَّ العلَّةَ غيرُ قادحةٍ.

وكذا إذا اخْتُلِفَ في الإسناد على بعض رُواتِه؛ فإنَّ ظاهرَ ذلك يوجب التَّوقُّفَ عنه، فإن أمكن الجمعُ بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن الَّتي تَحُفُّ الإسنادَ تَبيَّنَ أنَّ تلك العلَّةَ غيرُ قادحةٍ.

٢- ومثالُ ما وقعت العلَّةُ فيه في الإسناد وتقدَحُ فيه دون المتن ما مثَّل به الـمُصنِّفُ من إبدال راوٍ ثقةٍ براوٍ ثقةٍ وهو بقسم المقلوبِ أَلْيَقُ.

٣- فإنْ أُبدِلَ راوٍ ضعيف براو ثقةٍ وتبيَّن الوهمُ فيه استلزم القدح في المتن - أيضًا - إن لم يكن له طريقٌ أخرى صحيحةٌ.

ومِنْ أَغْمَضِ ذلك أن يكون الضَّعيفُ مُوافِقًا للثِّقةِ في نَعتِه.

ومثالُ ذلك: ما وقع لأبي أسامة حمَّاد بن أسامة الكوفي أحدِ الثِّقاتِ، عن عبد الرَّحمن بن يزيد بن جابر - وهو من ثقات الشَّاميِّين، قدم الكوفة فكتب عنه أهلُها - ولم يَسمَعْ منه أبو أسامة، ثمَّ قَدِمَ بعد ذلك الكوفةَ عبدُ الرَّحمن بن يزيد ابن تميم وهو من ضُعفاءِ الشَّاميِّين فسمِعَ منه أبو أسامة وسأَلَه عن اسمِه فقال: عبد الرَّحمن بن يزيد، فظنَّ أبو أسامة أنَّه ابنُ جابر، فصار يحدِّثُ عنه ويَنسِبُه من قِبَلِ نفسِه، فيقول: حدَّثنا عبدُ الرَّحمن بنُ يزيد بنِ جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر وهما ثقتان، فلم يفطَنْ لذلك إلَّا أهلُ النَّقد، فميَّزُوا ذلك ونصُّوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغيرِ واحد.

٤- ومثال ما وقعت العلَّة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما: ما وقع من اختلاف ألفاظٍ كثيرةٍ من أحاديث «الصَّحيحين» إذا أمكن ردُّ الجميع إلى معنى واحدٍ؛ فإنَّ القدحَ ينتفي عنها، وسنزيد ذلك إيضاحًا في النَّوع الآتي إن شاء اللهُ تَعَالَى.

٥- ومثال ما وقعت العلَّةُ فيه في المتن واستلزمت القدحَ في الإسناد ما يرويه راوٍ بالمعنى الَّذي ظنَّهُ، يكون[١] خطأً، والمراد بلفظ الحديث غيرُ ذلك؛ فإنَّ ذلك يستلزِمُ القدحَ في الرَّاوي، فيُعلَّلُ الإسناد.

٦- ومثال ما وقعت العلَّةُ في المتن دون الإسناد ما ذكره المصنِّفُ من أحد الألفاظِ الواردةِ في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هي قولُه: «لا يَذكُرُون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أوَّل قراءةٍ ولا في آخرِها» فإنَّ أصلَ الحديث في «الصَّحيحين»، فلفظ البخاري[٢]: «كانوا يفتتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾».

ولفظ مسلم[٣] في روايته له نفيُ الجهر، وفي رواية أخرى[٤] نفيُ القراءة، وقد تكلَّم شيخُنا على هذا الموضع بما لا مزيد في الحسن عليه، إلَّا أنَّ فيه مواضعَ تحتاج إلى التَّنبيه عليها»[٥].

❁❁❁

(١) قال مُحقِّق الكتاب الشَّيخ ربيع بن هادي: «هكذا في جميع النُّسَخ ولعلَّ الصَّواب: «ويكون»».
(٢)«صحيح البخاري» (٧٤٣).
(٣) «صحيح مسلم» (٦١٠).
(٤) المصدر نفسه (٦١١).
(٥) «النُّكت» (٢/ ٧٤٧).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

من يتكلّم في علمِ العلل

اشتهر عند كثيرٍ من السَّلف رَضِّوَاللَّهُعَنْهُمْ أنَّ هذا العلمَ إلهامٌ يُلهِمُه اللهُ مَنْ يشاءُ من عباده، ووَرَدَتْ عنهم عباراتٌ مُتنوِّعَةٌ تدلُّ أنَّ هذا العلمَ اختارَ اللهُ له رجالًا يُؤَدُّونه، ولا يَتكلَّمُ فيه كلُّ مَنْ كان مُعتَنِيًا بالحديث وروايته فضلًا عمَّن كان بعيدًا عن الحديث ومعرفتِه.

قال محمَّد بن عبد الله بنِ نُمير: «قال عبدُ الرَّحمن بن مهدي: «إنَّ هذا العلم إلهام»، قال ابنُ نُمَير: «صدقَ لو قلتَ له: من أين قُلتَ؟ لم يكن له جوابٌ»[(١)].

وقال ابنُ مهدي رَحِمَهُاللَّهُ - أيضًا -: «إنكارُنَا الحديثَ عند الجُهَّال كِهانة»[(٢)].

وقال نُعَيْمُ بنُ حمَّاد رَحِمَهُاللَّهُ: «قلتُ لعبد الرَّحمن بن مهدي: كيف تعرفُ صحيح الحديث من خطئه؟ قال: كما يعرف الطَّبيبُ المجنونَ»[(٣)].

وقال الشَّافعي رَحِمَهُاللَّهُ: «ولا يُستَدَلُّ على أكثرِ صدقِ الحديث وكذبِه إلَّا بصدق المُخبِرِ وكَذبِه، إلَّا في الخاصِّ القليلِ من الحديثِ»[(٤)].

قال البيهقي مُفسِّرًا كلام إمامه الشَّافعي: «وهذا الَّذي استثناه الشَّافعي لا يَقِفُ عليه إلَّا الحُذَّاقُ من أهل الحفظ، فقد يَزِلُّ الصَّدوقُ فيما يكتبُه فيَدخُلُ له حديثٌ في حديث فيصيرُ حديثٌ رُوِيَ بإسنادٍ ضعيفٍ مُركَّبًا على إسنادٍ ضعيفٍ؛ وقد يزِلُّ القلم، ويخطئ

---

(١) «العلل» لابن أبي حاتم (١/ ٣٨٨)، قال السَّخاوي: «يعني يعبِّر بها غالبًا، وإلَّا ففي نفسِه حُجَجٌ للقبول وللدَّفع» «فتح المغيث» (٢/ ٦٧).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٣٨٩).

(٣) «المجروحين» (١/ ٣٢).

(٤) «الرِّسالة» (ص: ٤١٤).

السَّمعُ ويخون الحفظُ، فيروي الشَّاذَّ من الحديث من غير قصدٍ، فيعرِفُه أهلُ الصَّنعةِ الَّذين قيَّضهُم اللهُ تَعَالَىٰ لحفظ سنن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على عباده؛ بكثرة سماعه وطولِ مُجالَسَتِه أهلَ العلم به ومذاكرَتِه إيَّاهم»(١).

لذا كان أهلُ العلم من المُحدِّثين وغيرِهم يَعرِضُون أحاديثَهم على النُّقَّاد الصَّيارِفَةِ يسألونَهم عنها ويُصحِّحونَ لهم ما قد يقع فيه أحدُهُم من الخطأ والسَّهوِ في الرِّوايةِ.

قال الأعمش رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان إبراهيمُ(٢) صَيْرَفِيَّ الحديث، فكُنتُ إذا سمعتُ الحديثَ من بعض أصحابِنا أتيتُه فعرَضْتُه عليه»(٣).

وقال جرير بن عبد الحميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كنتُ إذا سمِعتُ الحديثَ جئتُ به إلى المغيرة(٤) فعرَضْتُه عليه فما قال لي: أَلْقِهِ أَلْقَيْتُه»(٥).

وقال قَبِيصَةُ بنُ عقبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «رأيتُ زائدةَ – أي ابن قدامة – يَعرِضُ كُتبَه على سفيان الثَّوري ثمَّ الْتفَتَ إلى رجل في المجلس فقال: ما لك لا تَعرِضُ كُتُبَكَ على الجهابذةِ كما نعرض؟»(٦).

وقال الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنْ كُنَّا لَنسمَعُ الحديثَ فنَعرِضُه على أصحابِنا كما نَعرِضُ الدِّرهَمَ الزَّائِفَ على الصَّيارفةِ، فما عَرفوا أخذنا وما أنكروا تركنا»(٧).

---

(١) «دلائل النُّبوَّة» (١/ ٣٠).
(٢) هو ابن يزيد النَّخعي.
(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٦).
(٤) هو المغيرة بن مقسم الضَّبِّي.
(٥) «الكفاية» (ص: ٤٣١).
(٦) «المجروحين» (١/ ٥٠).
(٧) «الكفاية» (ص: ٤٣١).

وقال يحيى بنُ معين لمحمَّد بنِ عمرو بنِ العلاء الجرجاني رَحِمَهُمَااللَّهُ: «لولا الجهابذةُ لكَثُرت السَّتُّوقة[(١)] والزُّيوفُ في رواية الشَّريعة؛ فمتى أحبَبْتَ فهَلُمَّ ما سمعت حتَّى أعزِلَ لك منه نقدَ بيت المال، أمَا تَحفَظُ قولَ شُرَيْحٍ: إنَّ للأثر جهابذةً كجهابذةِ الوَرِق»[(٢)].

أي أنَّهم يعلمون ويُدرِكون علَّةَ الحديث كما يُدرِكُ الصَّيْرَفِيُّ الذَّهبَ المغشوشَ من الخالص، وقد يُخطِّئون الرَّاوي ولا يُبيِّنونَ وجهَ الخطأ والعلَّةِ، وذلك أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ ألْهَمَهم فهمَ ذلك بكثرة ممارَستهم لحديث النَّبيِّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ سندًا ومتنًا، ومذاكرتهم له حتَّى صار يجري في عروقهم جَرْيَ الدَّم، فتكوَّنَتْ لديهم مَلكَةٌ قويَّةٌ يَعرِفُون من خلالها حديثَ فلان من حديثِ فلان، وكونُ فلانٍ أخطأَ على فلان.

قال عليُّ بنُ المديني رَحِمَهُٱللَّهُ: «أَخَذَ عبد الرَّحمن بنُ مهدي على رجلٍ من أهل البصرة - لا أُسمِّيه - حديثًا، قال: فغَضِبَ له جماعةٌ، قال: فأتوه، فقالوا: يا أبا سعيد! من أين قُلتَ هذا في صاحبنا؟ قال: فغضب عبدُ الرَّحمن بنُ مهدي وقال: أَرَأَيْتَ لو أنَّ رجلًا أتى بدينارٍ إلى صيرَفيٍّ، فقال: انْتَقِدْ لي هذا، فقال: هو بَهرَجٌ، يقول له: من أين قُلتَ لي: إنَّه بَهْرَج؟ الْزَمْ عملي هذا عشرينَ سنةً حتَّى تَعْلَمَ منه ما أعلمُ»[(٣)].

ويُبيِّنُه الحكايةُ الَّتي ذكرَها الإمام ابنُ أبي حاتم قال: «سمعتُ أبي يقول: «جاءني رجلٌ من جِلَّة أصحاب الرَّأيِ من أهل الفهم منهم، ومعه دفترٌ فعرَضه عليَّ، فقلتُ في بعضها: هذا حديثٌ خطأٌ؛ قد دخل لصاحبه حديثٌ في حديثٍ، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ باطلٌ، وقلتُ في بعضِه: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ كَذِبٌ، وسائرُ ذلك أحاديثُ صحاح، فقال لي: مِنْ أين علمتَ أنَّ هذا خطأٌ، وأنَّ هذا باطلٌ،

---

(١) أي: «زيف بهرج لا خير فيه... مُعرَّب، فارسيَّتُه: سه تو، أي: ثلاثة أطباق» «تاج العروس» (٢٥/ ٤٣٣).

(٢) «دلائل النُّبوَّة» (١/ ٣١).

(٣) «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» (٢/ ٣٨٣).

وأنَّ هـذا كـذبٌ؟ أخبرَك راوي هذا الكتـاب بأنِّي غلطتُّ، وأنِّي كذبـتُ في حديثٍ كذا؟ فقلـتُ: لا، مـا أدري هذا الجـزءَ من رواية من هو؟ غـير أنِّي أعلَمُ أنَّ هـذا خطأٌ وأنَّ هذا الحديـثَ باطلٌ، وأنَّ هذا الحديثَ كذبٌ، فقـال: تَدَّعي الغيبَ؟ قال: قلتُ: ما هذا ادِّعاءُ الغيب، قال: فما الدَّليل على ما تقولُ؟ قلتُ: سَلْ عمَّا قلتُ مَنْ يُحسِن مثلَ ما أُحسِن، فإن اتَّفَقْنـا علمـتَ أنَّا لم نُجازِفْ ولمْ نقُلْه إلَّا بفهم، قال: مَن هو الَّذي يُحسِـنُ مثلَ ما تُحسِـنُ؟ قلتُ: أبو زرعة، قال: ويقول أبو زرعة مثلَ ما قلتَ؟ قلتُ: نعم، قال: هذا عجبٌ! فأخذ فكتـب في كاغَـدٍ ألفاظـي في تلـك الأحاديث، ثمَّ رجـع إليَّ وقد كتب ألفاظَ مـا تكلَّم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلتُ: إنَّه باطل قال أبو زرعة: هو كذب، قلتُ: الكذبُ والباطـلُ واحدٌ، وما قلتُ: إنَّه كذب قال أبـو زرعة: هو باطل، وما قلت: إنَّه مُنكَرٌ قال: هـو مُنكَرٌ كما قلتُ، وما قلتُ: إنَّه صحاحٌ قال أبو زرعة: صحاحٌ: فقال: ما أعجبَ هذا! تتَّفِقَـان مـن غير مُوَاطَأَةٍ فيـما بينكما؟! فقلتُ: فقد بان لك أنَّا لم نُجـازِفْ، وإنَّما قلناه بعلمٍ ومعرفةٍ قد أُوتِينَا، والدَّليل على صحَّةِ ما نقوله: أنَّ دينارًا نبَهْرَجًا يُحمَل إلى النَّاقد فيقول: هذا دينارٌ نبهرج، ويقول لدينار: هو جيِّدٌ، فإن قيل له: مِن أين قلتَ إنَّ هذا نبهرج؟ هل كنـتَ حاضِرًا حين بُهرِجَ هذا الدِّينارُ؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرَك الرَّجُلُ الَّذي بَهرَجَه أنِّي بهرجتُ هذا الدِّينارَ؟ قال: لا، قيل: فمِن أينَ قلتَ إنَّ هذا نبهرج؟ قال: عِلْمًا رُزقتُ، وكذلك نحنُ رُزقنا معرفةَ ذلك، قلتُ له: فتحمِلُ فَصَّ ياقوت إلى واحدٍ من البُصَراء من الجوهريِّـين فيقولُ: هذا زُجاجٌ، ويقول لمثلِه: هذا ياقـوتٌ، فإن قيل له: مِن أين علمتَ أنَّ هـذا زجاجٌ وأنَّ هذا ياقوتٌ؟ هل حضرتَ الموضعَ الَّذي صُنِعَ فيه هذا الزُّجاج؟ قال: لا، قيل له: فهل أَعْلَمَك الَّذي صاغه بأنَّه صاغ هذا زجاجًا؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علمٌ رُزِقْتُ، وكذلك نحنُ رُزِقْنَا علمًا لا يتهيَّأُ لنا أن نُخبِرَكَ كيف علمنا بأنَّ هذا الحديثَ كذبٌ وهذا حديثٌ مُنكَرٌ إلَّا بما نعرفه».

قال أبو محمَّد ابنُ أبي حاتم: «تُعرفُ جودةُ الدِّينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلَّفَ عنه في الحمرة والصَّفاء عُلِم أنَّه مغشوش، ويُعلَمُ جِنسُ الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه بالماء والصَّلابة عُلم أنَّه زجاجٌ، ويُقاس صحَّةُ الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يَصلُحُ أن يكون من كلام النُّبوَّةِ، ويُعلَمُ سُقمُه وإنكارُه بتفرُّدِ من لم تصحَّ عدالَتُه بروايته، والله أعلمُ»[(١)].

وذكر الحاكمُ أبو عبد الله النَّوعَ التَّاسِعَ عشر: معرفةُ الصَّحيح والسَّقيم وقال: «وهو معرفة الصَّحيح والسَّقيم، وهذا النَّوعُ من هذه العلومِ غيرُ الجرح والتَّعديل الَّذي قدَّمْنَا ذكرَه؛ فرُبَّ إسنادٍ يَسلَمُ من المجروحين غير مُخرَّجٍ في الصَّحيح...».

ثمَّ أورد بعضَ الأمثلة على ذلك ثمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ الصَّحيح لا يُعرَفُ بروايته فقط، وإنَّما يُعرَفُ بالفهمِ والحفظِ وكثرةِ السَّماعِ، وليس لهذا النَّوعِ من العلم عونٌ أكثرَ من مذاكرة أهل الفهم والمعرفةِ ليظهرَ ما يخفى من علَّةِ الحديث، فإذا وُجِدَ مثلُ هذه الأحاديث بالأسانيد الصَّحيحةِ غيرَ مُخرَّجةٍ في كتابَيْ الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحبَ الحديث التَّنقيرُ عن علَّتِه ومذاكرةِ أهلِ المعرفة به لتظهرَ علَّتُه»[(٢)].

وذكر ابنُ رجب أنَّ الَّذي يَعرفُ الصَّحيحَ من الزَّائفِ هو مَنْ مَنَحَهُ اللهُ تعالى ذوقًا خاصًّا بأحاديثِ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لكثرةِ ممارسته لها، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الَّذين كَثُرَتْ ممارَسَتُهم لكلام النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولكلام غيره لحال رواة الأحاديث ونقلةِ الأخبار ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم وضبطهم وحفظهم؛ فإنَّ هؤلاء لهم نقدٌ خاصٌّ في الحديث مُختصُّون بمعرفته كما يَختصُّ الصَّيرَفيُّ الحاذقُ بمعرفة النُّقودِ جيِّدِها ورَديئِها، وخالصها ومشوبها، والجوهريُّ الحاذقُ في معرفة الجوهرِ بانتقاد الجواهر، وكلٌّ مِنْ هؤلاء لا يمكن أن يُعبِّرَ

---

(١) «تقدمة الجرح والتَّعديل» (ص: ٣٤٩).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ٥٨ - ٦٠).

عن سـبب معرفته، ولا يقيم عليه دليلًا لغيره، وآيةُ ذلك أنَّه يُعرَض الحديثُ الواحدُ على جماعـةٍ ممَّن يَعلَمُ هـذا العلمَ فيتَّفِقُون على الجواب فيه من غير مواطـأةٍ، وقد امتُحِنَ منهم غيرُ هذا مرَّةً في زمن أبي زرعة وأبي حاتم فوُجِدَ الأمرُ على ذلك فقال السَّـائل: أشـهدُ أنَّ هذا العلمَ إلهام...

وبـكلِّ حالٍ؛ فالجهابذة النُّقَّاد العارفون بعلل الحديث أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جدًّا، وأوَّلُ مَن اشـتهر في الكلام في نقد الحديث ابنُ سيرين، ثمَّ خَلَفَه أيُّوبُ السَّختِيَاني، وأخذَ ذلك عنه شعبةُ وأخذ عن شعبة: يحيى القطَّان وابنُ مهدي، وأخذ عنهما: أحمد وعليُّ بنُ المديني وابنُ معين، وأخذ عنهم مثلُ البخاري وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم.

وكان أبو زرعة في زمانه يقول: «قلَّ مَنْ يَفْهَمُ هذا! وما أعزَّه إذا دفعت هذا عن واحد أو اثنين، فما أقلَّ من تجد من يحسـن هذا!» ولـمَّا مات أبو زرعة قال أبو حاتم: «ذهب الَّذي كان يُحسِـنُ هذا - يعني أبا زرعة - ما بقيَ بمصر ولا بالعراق واحدٌ يُحسِـنُ هذا»، وقيل له بعد موت أبي زرعة: «تعرِفُ اليومَ أحدًا يعرف هذا؟ قال: لا».

وجاء بعد هؤلاء جماعةٌ، منهم النَّسـائي والعقيلي وابنُ عدي والدَّارقطني وقلَّ من جـاء بعدَهم مـن هو بارعٌ في معرفة ذلـك حتَّى قال أبو الفرج ابن الجـوزي في أوَّل كتابه «الموضوعات»: «قد قلَّ من يفهم هذا بل عُدِمَ، والله أعلم»(١).

وقـال ابـنُ حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهـذا الفنُّ أَغْمَـضُ أنـواعِ الحديث وأدقُّها مَسـلَكًا، ولا يقومُ به إلَّا من مَنَحَهُ اللهُ فهمًا غايصًا واطِّلاعًا حاوِيًا وإدراكًا لمراتب الرُّواة ومعرفةً ثاقبـةً.

ولهـذا لم يتكلَّـمْ فيـه إلَّا أفرادُ أئمَّـةِ هذا الشَّـأن وحذَّاقُهم، وإليهـم المرجع في ذلك

---

(١) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٠٥ - ١٠٨).

لِـمَا جَعَلَ اللهُ فيهم مـن معرفة ذلك، والاطِّلاع على غوامضـه دون غيرِهم ممَّن لم يمارس ذلك.

وقد تَقصُرُ عبارةُ الـمُعلِّل منهم، فلا يُفصِحُ بما اسـتَقَرَّ في نفسـه من ترجيح إحدى الرِّوايَتَـيْن على الأخرى كما في نقد الصَّيرَفيِّ سـواء، فمتى وجدنا حديثًا قد حكم إمامٌ من الأئمَّـةِ المرجوعِ إليهـم - بتعليله - فالأَوْلَى اتِّباعُه في ذلك كـما نتَّبِعُه في تصحيح الحديث إذا صحَّحه.

وهـذا الشَّـافعي مع إمامتـه يُحِيلُ القولَ عـلى أئمَّةِ الحديـثِ في كتبه فيقـول: «وفيه حديث لا يُثبِتُه أهلُ العلم بالحديث»[(١)].

وهـذا حيـث لا يُوجَدُ مخالِـفٌ منهم لذلـك المعلِّل، وحيـث يُصرِّح بإثبـات العلَّة فأمَّا إن وُجِدَ غيرُه صحَّحه فينبغي حينئذٍ توجُّه النَّظر إلى التَّرجيح بين كلامَيْهما.

وكذلـك إذا أشـار المعلِّل إلى العلَّة إشـارةً ولم يَتبيَّنْ منه ترجيـحٌ لإحدى الرِّوايتَيْن؛ فإنَّ ذلك يحتاج إلى التَّرجيح، واللهُ أعلم»[(٢)].

قـال الـمُعلِّمِـي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس نقدُ الـرُّواةِ بالأمر الهيِّنِ؛ فإنَّ النَّاقـدَ لا بدَّ أن يكون واسعَ الاطِّلاع على الأخبار المرويَّة، عارفًا بأحوال الرُّواةِ السَّابقين وطرقِ الرِّوايةِ، خبيرًا بعوائـد الـرُّواةِ ومقاصِدِهـم وأغراضِهم، وبالأسـباب الدَّاعيـةِ إلى التَّسـاهلِ والكذبِ، والمُوقِعَـةِ في الخطأ والغلَط، ثمَّ يحتاجُ إلى أن يعرِفَ أحـوالَ الرَّاوي متى وُلِدَ؟ وبأيِّ بلدٍ؟ وكيـف هو في الدِّينِ والأمانةِ والعقلِ والمـروءةِ والتَّحفُّظِ؟ ومتى شَرَعَ في الطَّلبِ؟ ومتى سَـمِعَ؟ وكيف سـمع؟ ومع مَنْ سـمع؟ وكيف كتابُه؟ ثمَّ يعرفُ أحوالَ الشُّـيوخ الَّذين

---

(١) ينظر: «الأمُّ» (٤/ ٧٣) و(٥/ ١٧٣).
(٢) «النُّكت» (٢/ ٧١١).

يُحـدِّثُ عنهـم وبلدانهـم ووفياتِهم وأوقـاتَ تحديثهم وعادتهـم في التَّحديـث، ثمَّ يعرفُ مروِيَّـاتِ النَّـاسِ عنهم ويَعـرِضُ عليها مرويَّاتِ هذا الـرَّاوي ويعتبِرُها بها، إلى غير ذلك ممَّـا يَطولُ شرحُه، ويكـونُ مع ذلك مُتيقِّظًا، مُرهَـفَ الفَهم، دَقِيقَ الفِطنة، مالكًا لنفسِـه، لا يَسـتَميله الهوى ولا يَستفزُّه الغضبُ، ولا يَسـتخِفُّه بادرُ ظنٍّ حتَّى يستوفِيَ النَّظرَ ويبلغ المقَرَّ، ثم يُحسِـنُ التَّطبيقَ في حُكمِه فلا يجـاوِزُ ولا يُقصِّرُ، وهذه المرتبَةُ بعيدةُ المرام، عزيزةُ المنال، لم يبلُغْها إلَّا الأفذاذُ»[(١)].

لا شـكَّ أنَّ طالبَ العلم لا بُدَّ أن يَقتَدِيَ بهؤلاء الأعلام ويسـيرَ سـيرَهم في طلب علم العلل، من طول الممارسة والمطالعة، لينال ما نالوا ويُتقِنَ ما أتقنوا.

قال ابنُ رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا بدَّ في هذا العلم من طول الممارسة وكثرةِ المذاكرة، فإذا عُـدِمَ المذاكِرُ بـه فلْيُكثِرْ طالبُه المطالعـةَ في كلام الأئمَّةِ العارفين بـه؛ كيحيى القطَّان ومن تلقَّـى عنـه كأحمد وابنِ المديني وغيرِهما، فمـن رُزِقَ مطالعةَ ذلك وفهمَه، وفَقُهَتْ نفسُـه فيه، وصارت له فيه قوَّةُ نفس وملكةٌ صَلحَ له أن يتكلَّم فيه»[(٢)].

❋❋❋

(١) «مقدِّمة الجرح والتَّعديل» (١/ ب - ج).
(٢) «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٤٦٨).

المبحث الرابع

المُصنَّفات في علم العلل

إذا كان لم يتكلَّمْ في هـذا العلم إلَّا القليلُ من أصحـاب الحديثِ ونُقَّادِه فهل تركوا لنا كلامَهم في مصنَّفاتٍ مفردةٍ في هذا العلم الجليل؟

صنَّـفَ الكثيرُ ممَّنْ تقـدَّم ذكرُهـم في علـل الأحاديث، بـل منهم من صنَّـفَ عدَّةَ مُصنَّفـاتٍ، وكان تَصنِيفُهُـم يختلف من حيث الطَّريقةُ في عـرضِ المادَّةِ العلميَّةِ، وكذا من حيـثُ موضـوعُ العلَّةِ، فبعضُهم يُصنِّفُ في علل راوٍ من الرُّواةِ، وبعضُهم يُدخِلُ في كتابه أحاديثَ مُتعدِّدةً لمجموعةٍ من الرُّواة فيها بيانُ العلل، وبعضُهم يَذكُرُ ما يقع من العلل في كتابٍ مُعيَّنٍ من كتب الحديث.

❁ **فممَّن صنَّف في العلل:**

١. علي بن عبد الله المديني البصري رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال عنه الإمام أحمد: «أعلمُنا بالعلل عليُّ بن المديني»[(١)].

وقـال الذَّهبـي: «وأمَّا عليُّ بنُ المديني فإليه المنتهـى في معرفة علل الحديث النَّبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرِّجال، وسـعةِ الحفظ، والتَّبحُّر في هذا الشَّـأن، بل لعلَّه فردُ زمانِه في معنـاه، وقد أدرك حمَّادَ بنَ زيد وصنَّفَ التَّصانيفَ، وهو تلميذُ يحيى بنِ سـعيد القطَّان ويُقال: لابن المديني نحو مائتي مُصنَّف»[(٢)].

وقـال محمَّد بن يحيى: «رأيتُ لعليِّ بن المديني كتابًا على ظهره مكتوبٌ المائة والنَّيِّف والسِّتِّين من علل الحديث»[(٣)].

---

(١) «المجروحين» (١/ ٥٥). (٢) «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٤١).

(٣) «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» (٢/ ٤٥٢).

وذكر الحاكمُ أبو عبد الله في «معرفة علوم الحديث»[١] مجموعةً من كتبه كـ: «كتاب العلـل» لإسـماعيل القاضي أربعةَ عـشر جزءًا، و«علل المسـند» ثلاثون جـزءًا، و«كتاب الوهم والخطأ» خمسةَ أجزاءٍ، و«علل حديث ابن عيينة» ثلاثة عشر جزءًا.

وقال الخطيب البغداديُّ - بعد ذكر عددٍ من كتب علي بنِ المديني في العلل وغيره -: «وجميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نَقِفْ على شيءٍ منها إلَّا على أربعةٍ أو خمسـةٍ حسـبُ، ولعَمْـري إنَّ في انقراضهـا ذهابَ علوم جمَّةٍ وانقطاعَ فوائدَ ضخمةٍ، وكان عليُّ بنُ المديني فيلسـوفَ هذه الصَّنعةِ وطَبيبَها، ولسـانَ طائفة الحديث وخطيبَهـا، رحمة الله عليه وأكرمَ مثواه لديه»[٢].

وهناك دراسـة حول عليِّ بنِ المديني ومنهجِه في نقد الرِّجال[٣]، ولم يُدرَسْ منهجُه في التَّعليـل والنَّقد - حسـب علمي - مع كونه إمامًا من أئمَّـةِ العلل وعنه أخذ البخاري ومسلمٌ، فيمكن جمعُ ذلك من كُتُبٍ مُتعدِّدةٍ.

٢- العلل للإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ:

قـال عنه الحافـظُ ابنُ رجـب: «واختُصَّ عن أقرانه مـن ذلك بأمورٍ مُتعـدِّدَةٍ منها: سـعةُ الحفظ وكثرته...، ومنها: معرفةُ صحيحِه من سـقيمِه؛ وذلك تارةً بمعرفة الثِّقات مـن المجروحـين، وإليه كانت نهايـةُ المنتهى في علم الجرح والتَّعديـل، وتارةً معرفة طرق الحديـث واختلافِـه، وهو معرفـةُ علل الحديـث، وكان أيضًـا نهايةً في ذلـك، وهذا وإن شاركه كثيرٌ من الحُفَّاظِ في معرفة علل الحديث المرفوعة، فلم يصلْ أحدٌ منهم إلى معرفتِه

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ٧١).

(٢) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٤٦٧).

(٣) بعنوان: «الإمام عليُّ بنُ المديني ومنهجه في نقد الرِّجال» وهي رسالةُ ماجستير بجامعة أمِّ القرى، من إعداد: إكرام الله إمداد الحقِّ، وطُبِعَت بدار البشائر الإسلاميَّة.

بعلل الآثار الموقوفة، ومنْ تأمَّلَ كلامَه في ذلك رأى العجبَ العُجابَ، وجزم بأنَّه قلَّ مَنْ وصل إلى فهمه في هذا العلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[١].

وكتب العلل رويت عنه بروايات مختلفة، أشهرُ ذلك:

(أ) رواية ابنه عبدِ الله بن أحمد: وقد طُبِعَ بتحقيق الشَّيخ الدُّكتور وصي الله عبَّاس في أربعة مجلَّدات[٢]، وفيه الكثيرُ من كلام أحمد على علل الأحاديث، وكذلك كلامه على الرُّواة.

ولم يُرتِّبِ الكتابَ ترتيبًا مُعيَّنًا، فهي أسئلةٌ عُرِضَتْ على الإمام في مناسبات وأوقاتٍ مختلفةٍ؛ فقد يُسأل عن الرِّجال ثمَّ يُسأَلُ عن الأحاديث من غير ترتيبٍ على نسقٍ مُعيَّنٍ، والَّذي يَخدُمُ الباحثَ ويعينُه هي الفهارسُ الموضوعةُ آخر الكتاب.

(ب) رواية المرُّوذي وغيره[٣]: ومعظمُ الكتاب من رواية أبي بكر أحمد ابن محمَّد ابن الحجَّاج المرُّوذي (ت: ٢٧٥هـ)، وتليها رواية أبي الحسن عبد الملك ابن عبد الحميد الميموني (ت: ٢٧٤هـ)، ثمَّ رواية أبي الفضل صالح بن أحمد بن حنبل (ت: ٢٦٦هـ).

وفيه نصوصٌ كثيرةٌ في تعليل الأحاديث، وكذا في الجرح والتَّعديل، وقد طُبِعَ بتحقيق الشَّيخ الدُّكتور وصي الله عبَّاس في مجلَّدٍ واحدٍ، ويُقالُ في ترتيبِه ما قيل في ترتيب العلل رواية عبد الله.

(جـ) العلل للخلَّال أبي بكر أحمد بن محمَّد بن هارون شيخ الحنابلة: جمع ما تَفرَّقَ

---

(١) «الرَّدُّ على من اتَّبع غيرَ المذاهب الأربعة» ضمن: «مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي» (٢/ ٦٢٩ - ٦٣٠).

(٢) باسم «العلل ومعرفة الرِّجال» ط١ - ١٤٠٨، المكتب الإسلامي - بيروت، دار الخاني - الرِّياض.

(٣) طبع باسم «العلل ومعرفة الرِّجال»، ط١ - ١٤٠٨، الدَّار السَّلفيَّة - الهند.

من كلام أحمد على الأحاديث وسأَلَ عنها تلاميذَ الإمام، ورحل إلى أقصى البلاد في جمع مسائله فجمعها في ثلاثةِ مُجلَّداتٍ.

قال الخطيب: «وكان ممَّن صرَفَ عنايةً إلى الجمعِ لعلوم أحمد بن حنبل، وطلبَها وسافرَ لأجلها وكتبَها عاليةً ونازلةً، وصنَّفَها كُتُبًا، ولم يكن ممَّن يَنْتَحِلُ مذهبَ أحمد أجمع منه لذلك»(١).

وانتخَب منها ابنُ قدامةَ مُجلَّدًا ضخمًا، لكن لم يَبْقَ منه إلَّا الجزء ١٠ و١١ وطُبِعَا بتحقيق طارق عوض الله(٢).

وهناك كتبٌ أخرى في مسائل الإمام أحمد؛ كمسائل عبد الله وأبي داود وغيرِهما، فيها بعضُ الأحاديث المُعلَّة الَّتي تكلَّم عنها الإمام أحمد.

ودراسةٌ علميَّةٌ لأحد الباحثين وهو د.بشير عمر من دولة نيجيريا درَس فيها منهجَ الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، مطبوع في مُجلَّدَيْن(٣).

٣- علل الحديث ومعرفة الفقهاء الثِّقات من الضِّعاف ممَّا اجتمع عليه العلماء من أهل البصرة، لأبي حفص عمرو بن علي بن بحر السقَّاء الفلاس البصري:

وعمرو بن علي الفلاس لقي كبار النُّقَّاد بالبصرة، وأخذ عنهم هذا العلم وبرع فيه، كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم، وصنَّف التصانيف، وقال عنه الذهبي: «الحافظ الإمامُ المجوِّد النَّاقد»(٤).

---

(١) «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٠٠).

(٢) باسم «الـمُنتَخَب من العلل» للخلَّال، ط١ - ١٤١٩، دار الرَّاية - الرِّياض.

(٣) باسم «منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث»، ط١ - ١٤٢٥، وقف السَّلام.

(٤) «السير» (١١/ ٤٧٠).

وكتابه مطبوع[١]، وقد نقل فيه كثيرًا عن شيخه يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي كلامَهما في العلل، واستفاد منه الأئمَّة فوائد عزيزة، كالبخاري في كتبه، ومسلم، وابن أبي حاتم حيث أكثر النَّقل عنه في كتابيه «الجرح والتعديل»، و«العلل»، والدارقطني وغير هؤلاء[٢].

٣- مصنَّفات البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كـ «التَّاريخ الكبير» و«التَّاريخ الأوسط».

قال عنه الإمام التِّرمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولم أر أحدًا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتَّاريخ ومعرفة الأسانيد كبيرَ أحدٍ أعلمَ من محمَّد بنِ إسماعيل»[٣].

وفي كتابه «التَّاريخ الكبير» و«الأوسط»[٤] الكثيرُ من الأحاديث الَّتي أعلَّها البخاري، وهما مطبوعان.

وقد استفاد التِّرمذي من «التَّاريخ الكبير» فائدةً عظيمةً في علم العلل، فقال عن جامعه: «وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرِّجال والتَّاريخ فهو ما استخرجْتُه من كتاب «التَّاريخ»، وأكثرُ ذلك ما ناظرت به محمَّد بنَ إسماعيل»[٥].

وقام بعض الباحثين بدراسات في بيان بعض هذه الأحاديث ككتاب «تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التَّاريخ الكبير للبخاري»، د.محمَّد ابن عبد الكريم بن عبيد[٦].

---

(١) طُبع في مجلد واحد، بتحقيق: د. محمد الطبراني، ط: ١، ١٤٣٨، مركز إحسان لدراسات السنَّة النَّبوية - جدَّة.
(٢) انظر مقدمة المحقق (ص: ٥٩ - ٦٦).
(٣) «جامع التِّرمذي»، كتاب «العلل» (٥/ ٧٣٦).
(٤) طُبعَ في مُجلَّدَيْن بتحقيق محمَّد بن إبراهيم اللُّحيدان، ط١ - ١٤١٨، دار الصُّميعي - الرِّياض.
(٥) «جامع التِّرمذي، كتاب العلل»، (٥/ ٧٣٨).
(٦) طُبِعَت في مكتبة الرُّشد في ٣ مجلَّدات.

وكذلك رسالة علميَّة في جامعة أمِّ القرى بعنوان «الأحاديث الَّتي قال فيها الإمام البخاري: (لا يُتَابَع عليه) في التَّاريخ الكبير» لعبد الرَّحمن ابن سليمان الشايع (١٤٢٢هـ).

٤- علل حديث الإمام الزُّهري لمحمَّد بن يحيى الذُّهلي رَحِمَهُمَا اللَّهُ:

جمع الإمام محمَّد بنُ يحيى الذُّهلي أحاديثَ الزُّهري ثمَّ بعد جمعه لها بيَّن ما صحَّ منها وما لم يصِحَّ ممَّا أخطأَ الرُّواةُ فيها عن الزُّهري، ووقعَتْ له حكايةٌ مع أحمد بن صالح قال فيها: «لـمَّا جمعتُ حديثَ الزُّهري عرضتُ على عليِّ بنِ المديني فنظَرَ فيه، فقال: أنتَ وارثُ الزُّهري، فبلغ ذلك أحمدَ بنَ صالح المصري فلـمَّا دخلتُ مصرَ قال لي أحمدُ بنُ صالح - وذاكرتُه في أحاديثِ الزُّهري -: أنتَ الَّذي سَمَّى عليُّ بنُ المديني وارثَ حديث الزُّهري؟ قلتُ: نعم، قال: بل أنتَ فاضحُ الزُّهري، قلتُ: لِمَ؟ قال: لأنَّكَ أدخلتَ في جَمْعكَ أحاديثَ للضُّعفاء عن الزُّهري، فلمَّا تبحَّرتُ في العلم ضَربتُ على الأحاديث الَّتي أشار إليها وبيَّنتُ عِلَلَهَا»[١].

والذُّهلي قال عنه الإمام الدَّارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَن أحبَّ أن ينظُرَ ويعرِفَ قصورَ علمِه عن علم السَّلف فلْيَنْظُرْ في علل حديث الزُّهري لمحمَّد بن يحيى»[٢].

وكتابه لم يُوجَدْ كاملًا بل وُجِدَ مُنتَخَب منه وهو مطبوع[٣].

٥- مسلم بن الحجَّاج النَّيسابوري رَحِمَهُ اللَّهُ:

له كتاب «العلل» ذكره السَّخاوي في «فتح المغيث»[٤].

---

(١) «الإرشاد» لأبي يعلى الخليلي، (١/ ١٠٣). (٢) «سؤالات السُّلَمي للدَّارقطني» (ص: ٢٨).
(٣) طبع باسم «منتقى من الزُّهريَّات» انتقاء: محمَّد بن عبد الرَّحيم بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي، حقَّقه: سليمان العسيري في رسالة علميَّة، ١٤٢٠.
(٤) «فتح المغيث» (٣/ ٣٢٣).

وله - أيضًا - كتاب «التَّمييز»، وطُبِعَ جزءٌ منه بتحقيق مصطفى الأعظمي ذكر فيه أحاديثَ كثيرةً مُعلَّةً.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في مُقدِّمة الكتاب: «أمَّا بعدُ: فإنَّك - يرحمك اللهُ - ذكرتَ أنَّ قِبَلَكَ قومًا ينكِرون قولَ القائلِ من أهل العلمِ إذا قال: هذا حديثٌ خطأٌ، وهذا حديثٌ صحيحٌ، وفلانٌ يُخطِئُ في روايتِه حديثَ كذا، وصوابُ ما روى فلان بخلافه.

وذكرتَ أنَّهم استعظموا ذلك من قول مَنْ قاله، ونسبوه إلى اغتياب الصَّالحين من السَّلَفِ الماضين، وحتَّى قالوا: إنَّ مَنِ ادَّعى تمييزَ خطأِ روايتهم من صوابها مُتَخرِّصٌ بما لا علم له به، ومُدَّعٍ علمَ غيبٍ لا يُوصَلُ إليه.

واعلَمْ - وفَّقنا اللهُ وإيَّاكَ - أن لولا كثرةُ جَهَلةِ العوامِّ مُستَنْكِري الحقِّ ورايه[1] بالجهالة لما بان فضلُ عالمٍ على جاهلٍ، ولا تَبيَّنَ علمٌ من جَهْلٍ، ولكنَّ الجاهلَ يُنكِرُ العلمَ لتركيب الجهل فيه، وضدُّ العلم هو الجهل، فكلُّ ضدٍّ نافٍ لضدِّه، دافِعٌ له لا محالةَ، فلا يهُولنَّكَ استنكارُ الجُهَّال وكثرةُ الرَّعاع لما خُصَّ به قومٌ وحُرِموه، فإنَّ اعتدادَ العلم دائرٌ إلى معدِنِه، والجهلُ واقف على أهلِه.

وسألتَ أن أذكُرَ لك في كتابي روايةَ أحاديث ممَّا وَهِمَ قومٌ في روايتها، فصارت تلك الأحاديثُ عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ، ببيانٍ شافٍ أُبيِّنُها لك حتَّى يتَّضِحَ - لك ولغيرك ممَّن سبيلُه طلبُ الصَّواب سبيلك - غلطُ من غلط وصوابُ من أصاب منهم فيها...، وبالله التَّوفيق»[2].

---

(١) كذا في المطبوع، وقال محقِّقُه: «كذا في الأصل».

(٢) «التَّمييز» (ص: ١٦٩ - ١٧٠).

٦- يعقوبُ بنُ شيبة السَّدُوسي أبو يوسف البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ نزيل بغداد (ت: ٢٦٢هـ):

له كتاب «المسند المعلَّل».

وقال عبدُ الغني بن سعيد الأزدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولم يتكلَّمْ أحدٌ على عِلَلِ الأحاديث بمثل كلام يعقوب، وعليٍّ بن المديني، والدَّارقطني»(١).

قال عنه الذَّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صاحبُ المسندِ الكبير المعلَّل، ما صُنِّفَ مسندٌ أحسنَ منه ولكنَّه ما أتمَّه»(٢).

وقال - أيضًا -: «الحافظُ الكبيرُ العلَّامةُ الثِّقةُ...، ويتكلَّم على الرِّجال، ويجرِّح ويُعَدِّل، بكلامٍ مفيدٍ عذبٍ شافٍ بحيث إنَّ النَّاظِرَ في مسنده لا يَملُّ منه»(٣).

وذكره الحافظُ ابنُ حجر ضمن قائمةِ من تكلَّمَ في العلل من العلماء النُّقَّاد.

وقد وُجِدَت قطعةٌ من هذا «المسند الكبير» وفيها بعضُ أحاديث من مسند عمر ابن الخطَّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وطُبِعَ بتحقيق: كمال يوسف الحوت(٤)، والأحاديث الَّتي فيه يَذكُرُ عللَها وطرقَها.

٧- محمَّد بن عيسى أبو عيسى التِّرمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٧٩هـ) صاحب «الجامع»:

له: «العلل الكبير» و«العلل الصَّغير».

---

(١) «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٢/ ٧٥).
(٢) «تذكرة الحفَّاظ» (٢/ ٥٧٧).
(٣) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (٢٣/ ٤٧٥).
(٤) طُبِعَ في مجلَّد واحد باسم «مسند عمر بن الخطَّاب»، ط: مؤسَّسة الكتب الثَّقافيَّة - بيروت، ١٤٠٥.

وكلاهما مطبوع، أمَّا «العلل الكبير» فطُبِعَ بترتيب القاضي أبي طالب، ولم يكن مُرتَّبًا على الأبـوابِ الفقهيَّةِ فأعاد ترتيبَـه، وهو مطبوعٌ بتحقيق صبحي السَّـامرائي وغيره[١]، وبتحقيق: حمزة ديب مصطفى في مجلَّدَيْن.

وكثيرًا ما يَسأَلُ التِّرمذي شيخَه البخاري في هذا الكتاب عن علل الأحاديث.

وأمَّـا «العلل الصَّغير» فهو الموجود آخِـرَ «الجامع»[٢]، وقد طُبِعَ مُفرَدًا، وهو الَّذي شرحه ابن رجب الحنبلي - كما سيأتي -.

٨- عبد الرَّحمن بن عَمرو أبو زُرعة الدِّمشقيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٨١هـ):

لـه مُصنَّـفٌ في العلـل، والتَّاريخ، قال الذَّهبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الشَّـيخُ، الإمـام الصَّادق، مُحـدِّثُ الشَّـام... وجمـع وصنَّف وذاكـرَ الحُفَّاظَ وتميَّـزَ وتقدَّم عـلى أقرانـه لمعرفته وعلوِّ سَـنَدِه...، قلتُ: لأبي زرعة تاريخٌ مفيدٌ في مجلَّد، ولـمَّا قَدِمَ أهلُ الرَّيِّ إلى دمشق أعجَبَهم علمُ أبي زرعة فكنَّوْا صاحبَهم الحافظَ عبيدَ الله بنَ عبد الكريم بكنيَتِه»[٣].

وكتابـه في العلـل هو المطبوع باسـم: «الفوائـد المعلَّلـة»، طُبِعَ بتحقيـق رجب ابن عبـد المقصود بالكويـت[٤]، والتَّحقيق فيه بعضُ النَّقص والتَّصحيـف، وحقَّقه الدُّكتور عبد الرَّحيم القشقري.

٩- أحمـد بن عمرو بـن عبد الخالـق البزَّار أبو بكـر البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٢٩٢هـ):

وله كتاب «المسـند الكبـير الـمُعلَّل»، وطُبِعَ أجزاءُ منه باسـم «البحـر الزَّخار» إلى

(١) طُبِعَ في مُجلَّد واحد باسم «ترتيب علل التِّرمذي الكبير» ط: عالم الكتب - بيروت.
(٢) «جامع التِّرمذي» ت: أحمد شاكر (٥/ ٧٣٦).
(٣) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٣/ ٣١٢).
(٤) طُبِعَ بمكتبة الإمام الذهبي (١٤٢٣هـ).

التَّاسـع بتحقيـق د. محفـوظ الرَّحمن زيـن الله، ثـمَّ وافَتْه المنيَّـةُ ولم يكمل تحقيقَـه[١] وقام بتحقيق بعض الأجزاء الأخرى عادل بن سعد وصدر إلى الآن (١٨) مجلَّدًا منه.

قـال ابـنُ كثير: «ويقع في مسـند الحافظ أبي بكـر البزَّار من التَّعاليل مـا لا يوجَدُ في غيره من المسانيد»[٢].

وقال الخطيب البغدادي: «وكان ثقةً حافظًا صنَّفَ «المسنَدَ» وتكلَّم على الأحاديث وبيَّن عِلَلَها»[٣].

وقـال ابـنُ خَيْرٍ الإشـبيلي: «مُسـنَدُ أبي بكر أحمـد بن عمرو بـن عبد الخالـق البزَّار البصري في حديث النَّبيِّ ﷺ بعلله والكلامِ عليه في نيِّفٍ وخمسين جزءًا»[٤].

وقال الذَّهبي: «الشَّيخُ الإمامُ، الحافظُ الكبيرُ، صاحبُ «المسند الكبير» الَّذي تكلَّم على أسانيده»[٥].

وقال ابنُ حجر: «من مظانِّ الأحاديث الأفراد «مسند أبي بكر البزَّار»؛ فإنَّه أكثَرَ فيه من إيراد ذلك وبيانِه، وتبِعَه أبو القاسم الطَّبراني في «المعجم الأوسط»، ثمَّ الدَّارقطني في كتاب «الأفراد»، وهو يُنبِئُ على اطِّلاعٍ بالغٍ، ويقع عليهم التَّعقُّب فيه كثيرًا بحسب اتِّساعِ الباع وضيقِه أو الاستحضار وعدمِه.

وأَعْجَـبُ مـن ذلـك أن يكون المتابِـعُ عند ذلـك الحافِظِ نفسِـه، فقد تتبَّـعَ العلَّامةُ مغلطاي على الطَّبراني ذلك في جزءٍ مُفرَدٍ.

(١) طُبِعَ بمكتبة العلوم والحكم - المدينة النَّبويَّة.
(٢) «اختصار علوم الحديث» (ص: ١٧٦ - ت. ماهر).
(٣) «تاريخ بغداد» (٥/ ٥٤٨).
(٤) «فهرسة ابن خير الإشبيلي» (١٨١)، (ص: ١١٦).
(٥) «سِيَر أعلام النُّبَلاء» (١٣/ ٥٥٤).

وإنَّما يحسُـنُ الجزمُ بالإيـراد عليهم حيثُ لا يختلف السِّـياق، أو حيث يكون المتابع ممَّـن يُعتَـبَرُ به، لاحتمال أن يريدوا شـيئًا من ذلك بإطلاقهم، والَّذي يَـرِد على الطَّبراني ثم الدَّارقطنـي مـن ذلك أقوى ممَّـا يَرد على البـزَّار؛ لأنَّ البزَّارَ حيث يحكُم بالتَّفـرُّد إنَّما ينفي علمَه، فيقول: «لا نعلمه يروى عن فلان إلَّا من حديث فلان».

وأمَّـا غيرُه، فيُعبِّر بقوله: «لم يروه عن فـلان إلَّا فلان»، وهو وإن كان يلحق بعبارة البزَّار على تأويل، فالظَّاهر من الإطلاق خلافُه، والله أعلم»[(١)].

١٠- أحمد بن شُعيب أبو عبد الرَّحمن النَّسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٠٣هـ) صاحبُ «السُّنن»:

لـه «مسـند حديـث الزُّهـري بعلله والـكلام عليـه»، ذكره ابـنُ خير الإشـبيلي في «الفهرست»[(٢)].

وفي كتابيـه «السُّـنن الكبرى» و«المجتبى» كلامٌ كثيرٌ عن علـل الأحاديث، قال ابن رُشَـيْد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّه أبدعُ الكتب الـمُصنَّفةِ في «السُّـنن» تصنيفًا، وأحسنُها ترصيفًا، وهو جامعٌ بين طريقَتَيْ البخاري ومسلم مع حظٍّ كثيرٍ من بيان العلل»[(٣)].

وقـال الذَّهبـي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولم يكن أحـدٌ في رأس الثَّلاثمائة أحفظَ من النَّسـائي، هو أحذَقُ بالحديث وعلَلِه ورجالِه من مسـلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسـى وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زُرْعة»[(٤)].

---

(١) «النُّكت» (٢/ ٧٠٨).
(٢) «فهرسة ابن خير الإشبيلي» (١٩٣)، (ص: ١٢٢).
(٣) «فتح المغيث» (١/ ١٥٥)، و«النُّكت» لابن حجر (١/ ٤٨٤).
(٤) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٤/ ١٣٣).

١١- محمَّد بن جرير أبو جعفر الطَّبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣١٠هـ) صاحب «التَّفسير» و«التَّاريخ»:

لـه كتـاب «تهذيب الآثـار»، وقد طُبِعَ منه: مسـند عمر وعلي وابـنِ عبَّاس وطلحة وعبد الرَّحمن بن عوف والزُّبير بن العَوَّام[١].

نقـل الذَّهبي عن أبي محمَّد الفَرْغاني قـال: «وابتدأ بتصنيف كتاب «تهذيب الآثار»، وهو من عجائب كُتُبِه، ابتداءً بما أسنده الصِّدِّيقُ ممَّا صحَّ عنده سندُه وتكلَّم على كلِّ حديثٍ منـه بعلَلِه وطُرقِـه، ثمَّ فقهِه واختـلافِ العلماء وحججِهم، وما فيه مـن المعاني والغريب والرَّدِّ على المُلحدِين فتمَّ منه مسـند العشرة وأهل البيت والموالي وبعض مسند ابن عبَّاس فمات قبل تمامِه» قلتُ - أي الذَّهبي -: هذا لو تمَّ لكان يجيءُ في مئة مجلَّدٍ»[٢].

١٢- محمَّد بن عَمْرو العُقَيْلي أبو جعفر الحجازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٢٢هـ):

يُذكر أنَّ له كتابًا في العلل، ويُستفَادُ من تعليله للأحاديث في كتابه «الضُّعفاء» وهو مطبوع[٣].

قال مَسْـلمة بن القاسـم: «كان العُقَيْلي جليلَ القدْر، عظيمَ الخَطَـر، ما رأيتُ مثلَه، وكان كثيرَ التَّصانيف، فكان من أتاه من المحدِّثين، قال: اقرأْ مِن كتابكَ، ولا يُخرِجُ أصلَه، قـال: فتكلَّمْنـا في ذلك، وقلنا: إمَّا أن يكون من أحفَظِ النَّـاس، وإمَّا أن يكونَ مِن أَكْذَبِ النَّاس، فاجتمَعْنا فاتَّفَقْنا على أنْ نَكتُبَ له أحاديثَ من روايتِهِ ونزيدُ فيها وننقصُ، فأتيناه لنمتَحِنَه، فقال لي: اقرأْ، فقرأتُها عليه.

---

(١) طُبِعَ بعناية محمود شاكر - القاهرة.
(٢) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٤/ ٢٧٣).
(٣) طُبِـعَ عـدَّةَ مـرَّاتٍ، وظهـرت طبعةٌ برواية يوسـف بن أحمد الصيـدلاني عن مركـز البحوث بدار التَّأصيل (١٤٣٥هـ).

فلمَّا أتيتُ بالزِّيادة والنَّقصِ فَطِنَ لذلك، فأخذَ منِّي الكتابَ، وأخذَ القلمَ، فأصلحَها مِن حفظه فانصرَفْنا مِن عنده، وقد طابتْ نفوسُنا، وعَلِمنا أنَّه من أحفظِ النَّاس»(١).

١٣ـ عبد الرَّحمن بن أبي حاتم أبو محمَّد الرَّازي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٢٧هـ):

قال عبد الرَّحمن بن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ: «كنَّا بمصر سبعةَ أشهرٍ لم نأكلْ فيها مَرَقةً، كلُّ نهارِنا مقسَّمٌ لمجالس الشُّيوخ، وباللَّيل: النَّسْخُ والمقابلة.

قال: فأتينا يومًا أنا ورفيقٌ لي شيخًا، فقالوا: هو عليلٌ، فرأينا في طريقنا سمَكَةً أعجَبَتْنا، فاشتَرَيْناه، فلمَّا صِرْنا إلى البيت، حضرَ وقتُ مجلسٍ، فلم يمكِنَّا إصلاحُه، ومَضَيْنا إلى المجلِس، فلم نزَلْ حتَّى أتى عليه ثلاثةُ أيَّام، وكاد أن يتغيَّر، فأكلناه نيِّئًا، لم يكن لنا فراغٌ أن نُعطِيَه مَنْ يَشوِيه.

ثمَّ قال: لا يُستطَاعُ العلمُ براحة الجسد»(٢).

وكتابُه مشهورٌ ومتداولٌ، واسمُه «علل الحديث»، وهو من أشهر مؤَلَّفات هذا الفنِّ، طُبعَ في مجلَّدَيْن وفيه أخطاء كثيرةٌ، ثمَّ طُبعَ بتحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف د.سعد بن عبد الله الحميِّد وخالد الجريسي في ستَّةِ مُجلَّدات والسَّابع فهارس للكتاب.

قال ابنُ كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن أحسن كتاب وُضِع في ذلك، وأجلِّه وأفحلِه «كتاب العلل» لعليِّ بنِ المديني... وكذلك «كتاب العلل» لعبد الرَّحمن ابن أبي حاتم، وهو مُرتَّبٌ على أبواب الفقه»(٣).

لم يذكرْ ابنُ أبي حاتم مُقدِّمةً لكتاب «العلل» إنَّما اكتفى بذكر بعضِ الآثار عمَّن تقدَّمه من الأئمَّة في بيان أهمِّيَّةِ هذا العلمِ وأنَّه إلهامٌ من الله بكثرَةِ الممارسة والمذاكرة، ثمَّ

(١) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٥/ ٢٣٧).
(٢) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٣/ ٢٦٦)، «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٣٦١).
(٣) «اختصار علوم الحديث» ضمن «الباعث الحثيث» (ص: ١٧٦).

بدأ بذكرِ الأحاديث المُعلَّةِ على حسب الأبواب الفقهيَّةِ، بخلاف منهجِه في كتابه الآخر «الجرح والتَّعديل» حيث ذكر مقدِّمةً تُعتبَرُ من أَنْفَسِ الـمُقدِّماتِ لمعرفة قواعدِ وضوابطِ علم الجرح والتَّعديل.

وأكثرُ المادَّةِ العلميَّةِ في «علل الحديث» سؤالاتٌ وجَّهها لأبيه أبي حاتم وشيخه أبي زرعة، وكذلك ذكر بعض المسائل عن مشايخ آخرين وكلامًا في تعليل الأحاديث عن بعض المتقدِّمين.

فيكون بذلك حفِظ لنا الكثيرَ من كلام أبيه وأبي زرعة، وهما كانا أعلم النَّاس بالعلل.

يقول ابنُ أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمعتُ أبي يقول: «جرى بيني وبين أبي زرعة يومًا تمييزُ الحديث ومعرفتُه، فجعل يذكُرُ أحاديثَ وعللَها، وكذلك كنتُ أذكُرُ أحاديثَ خطأَ وعللَها، وخطأَ الشُّيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم! قلَّ مَنْ يَفهَمُ هذا ما أعزَّ هذا! إذا رفعتَ هذا من واحدٍ واثنين فما أقلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحسِنُ هذا! وربَّما أشكُّ في شيءٍ أو يتخالجُني في حديثٍ فإلى أن ألتقي معك لا أجد مَنْ يَشفِيني منه، قال أبي: وكذلك كان أمري»[(١)].

١٤- محمَّد بن حِبَّان أبو حاتم البُسْتي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٣٥٤هـ):

قال الخطيب البغدادي: «ومن الكتب الَّتي تكثُرُ منافِعُها إن كانت على قدر ما ترجمها به واضعُها مُصنَّفاتُ أبي حاتم محمَّد بنِ حِبَّان البُستي الَّتي ذكرَها لي مسعود بن ناصر السِّجزي وأوقفني على تذكرةٍ بأساميها ولم يُقدَّرْ لي الوصولُ إلى النَّظرِ فيها؛ لأنَّها غير موجودةٍ بيننا ولا معروفةٍ عندنا، وأنا أذكر منها ما أستحسِنُه سوى ما عدَلْتُ عنه واطَّرحته فمن ذلك...»[(٢)].

(١) «سِيَر أعلام النُّبَلاء» (١٣/ ٢٥٢).
(٢) «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» (٢/ ٤٦٧).

ثمَّ ذكر مُصنَّفاتٍ كثيرةً بعضُها في علم العلل من ذلك: كتاب «علل أوهام أصحاب التَّواريخ» عشرة أجزاء، كتاب «علل حديث الزُّهري» عشرون جزءًا، كتاب «علل حديث مالك بن أنس» عشرة أجزاء، كتاب «علل ما أسند أبو حنيفة» عشرة أجزاء، كتاب «ما خالف الثَّوري شعبة» ثلاثةُ أجزاء، كتاب «ما خالف شعبةُ الثَّوري جزآن»، كتاب «موقوف ما رُفِعَ» عشرة أجزاء، كتاب «ما جُعِلَ شيبانُ سفيانَ أو سفيانُ شيبانَ» ثلاثة أجزاء.

ثمَّ قال: «ومن آخر ما صنَّف كتاب «الهداية إلى علم السُّنن» قصَدَ فيه إظهارَ الصِّناعتَيْن اللَّتَيْن هما صناعةُ الحديث والفقه، يذكُرُ حديثًا ويُترجِمُ له ثمَّ يذكُرُ مَنْ يتفرَّدُ بذلك الحديث، ومن مفاريد أيِّ بلدٍ هو، ثمَّ يذكُرُ تاريخ كلِّ اسمٍ في إسناده من الصَّحابةِ إلى شيخِه بما يُعرَفُ من نسبته ومَولِدِه ومَوتِه وكُنيتِه وقبيلتِه وفضلِه وتَيقُّظِه، ثمَّ يذكُرُ ما في ذلك الحديثِ من الفقه والحكمة، وإن عارضه خبرٌ آخر ذكرَه وجمعَ بينهما، وإن تضادَّ لفظُه في خبر آخر تلطَّف للجمع بينهما حتَّى يُعلَمَ ما في كلِّ خبرٍ من صناعة الفقه والحديث معًا، وهذا من أَنْبَلِ كتبه وأعزِّها.

سألتُ مسعودَ بنَ ناصر فقلتُ له: أَكُلُّ هذه الكتب موجودةٌ عندكم ومقدورٌ عليها ببلادكم؟ فقال: لا إنَّما يوجد منها الشَّيءُ اليسير والنَّزرُ الحقير قال: وقد كان أبو حاتم بنُ حبَّان سبَّل كتبَه ووَقَفَها وجمعها في دارٍ رَسَمَها بها فكان السَّبب في ذهابها مع تطاول الزَّمان وضعف أمر السُّلطان واستيلاء ذوي العبث والفساد على أهل تلك البلاد، قال أبو بكر: مثلُ هذه الكتب الجليلةِ كان يجب أن يَكثُرَ بها النَّسخُ ويتنافَسَ فيها أهلُ العلم ويكتبوها لأنفسهم ويُخلِّدوها أحرارهم ولا أحسب المانع من ذلك إلَّا قلَّة معرفةِ أهل تلك البلاد لمحلِّ العلم وفضلِه وزُهدِهم فيه ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم به، والله أعلم»[1].

(١) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٤٦٩ - ٤٧١).

١٥- علي بن عُمَر أبو الحسن الدَّارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٣٨٥هـ):

قال محمَّد بن طاهر الحافظ: «سألتُ سعدًا الزَّنجاني الحافظ بمكَّة قلتُ له: أربعةٌ من الحفَّاظ تعاصروا أيُّهم أَحْفَظُ فقال: مَنْ؟ قلتُ: الدَّارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وأبو عبد الله ابن منده بأصبهان، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور، فسكتَ فألححتُ عليه فقال: أمَّا الدَّارقطني فأعلَمُهم بالعلل، وأمَّا عبد الغني فأعلَمُهم بالأنساب، وأمَّا ابنُ مَنْدَه فأكثَرُهم حديثًا مع معرفةٍ تامَّةٍ، وأمَّا الحاكم فأحسَنُهم تصنيفًا»(١).

وقال الخطيب: «كان فريدَ عصره وقريعَ دهره ونسيجَ وحده وإمامَ وقتِه، انتهى إليه علمُ الأثر والمعرفةُ بعلل الحديث وأسماءِ الرِّجال وأحوالِ الرُّواة، مع الصِّدق والأمانة والثِّقة والعدالة، وقبولِ الشَّهادة، وصحَّة الاعتقاد، وسلامة المذهب والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث»(٢).

وقال الذَّهبي: «وكان من بحور العلم، ومن أئمَّةِ الدُّنيا، انتهى إليه الحفظُ ومعرفةُ علل الحديث ورجالِه، مع التَّقدُّم في القراءات وطرُقِها، وقوَّةِ المشاركة في الفقه والاختلاف والمغازي وأيَّامِ النَّاس وغير ذلك»(٣)، وقال - أيضًا -: «وبه خُتِمَ معرفةُ العلل»(٤).

وقد صنَّف مصنَّفاتٍ عدَّةً في علم العلل، منها:

١- كتابه الكبير في ذلك المسمَّى: «العلل الواردة في الأحاديث النَّبويَّة»، وقد حقَّقه د.محفوظ الرَّحمن زين الله وطَبَعَ منه (١١) مجلَّدًا ثمَّ وافته المنيَّةُ ولم يكمل الباقي، وتولَّى

---

(١) «أطراف الغرائب والأفراد» (١/ ٥١).
(٢) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٨٧).
(٣) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٦/ ٤٥٠).
(٤) «ذكر مَنْ يُعتَمَد قولُه في الجرح والتَّعديل» (ص: ٢٠٩).

غيرُه طباعَتَه فخرج منه إلى الآن خمس مجلَّدات أخرى فيصير (١٦) مجلَّدًا والسَّادس عشر فهارس لجميع الكتاب[(١)].

وقال ابنُ كثير بعد أن ذكَرَ بعضَ الكتبِ المُصنَّفةِ في العلل: «وقد جمع أزمَّةَ ما ذكرناه كلَّه الحافظُ الكبيرُ أبو الحسن الدَّارقطني في كتابه في ذلك وهو من أجلِّ كتاب - بل أجَلُّ ما رأيناه - وُضِعَ في هذا الفنِّ، لم يُسبقْ إلى مثله وقد أعجز من يريد أن يأتي بشكله، فرحمهُ اللهُ وأكرَمَ مثواه، ولكن يُعْوِزُه شيءٌ لا بدَّ منه، وهو أن يُرتَّبَ على الأبواب ليَقْرُبَ تناولُه للطُّلَّاب، أو أن تكون أسماءُ الصَّحابةِ الَّذين اشتَمَلَ عليهم مُرتَّبِينَ على حروف المعجم ليسهُلَ الأخذُ منه؛ فإنَّه مُبدَّدٌ جدًّا، لا يكاد الإنسان يهتدي إلى مطلوبه منه بسهولة»[(٢)].

أمَّا عن سبب تأليف هذا الكتاب وطريقةِ جمعِه فقد قال الخطيب البغدادي: «سألتُ البَرقاني قلتُ له: هل كان أبو الحسن الدَّارقطني يُملِي عليك العلل من حفظه؟ فقال: نعم، ثمَّ شرح لي قصَّةَ جمع العلل فقال: كان أبو منصور ابن الكَرَجي يريد أن يُصنِّفَ مُسندًا مُعلَّلًا فكان يدفعُ أصولَه إلى الدَّارقطني فيعلِّم له على الأحاديث المعلَّلَة، ثمَّ يَدفَعُها أبو منصور إلى الوَرَّاقين فينقلون كلَّ حديث منها في رُقعَةٍ، فإذا أردتُّ تعليقَ كلام الدَّارقطني على الأحاديث نظر فيها أبو الحسن، ثمَّ أملى عليَّ الكلامَ من حفظِه، فيقول: حديثُ الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود الحديث الفلاني، اتَّفَقَ فلانٌ وفلانٌ على روايته، وخالفهما فلانٌ، ويَذكُر جميعَ ما في ذلك الحديث، فأكتب كلامَه في رقعةٍ مُفرَدَةٍ، وكنت أقول له: لِمَ تَنظُرُ قبلَ إملائك الكلامَ في الأحاديث؟ فقال: أتذكَّرُ

(١) القسم الَّذي حقَّقه د. محفوظ الرَّحمن طُبِعَ بدار طيبة - الرِّياض، ط١ - ١٤٠٥، وسائر الأجزاء طُبِعَت بتحقيق: محمَّد بن صالح الدباسي بدار ابن الجوزي - السُّعودية ١٤٢٧.

(٢) «اختصار علوم الحديث» (ص: ١٧٦)، وقد فعل محقِّقُه ما تمنَّاه الحافظ ابن كثير بالفهارس العلميَّة آخر كلِّ جزءٍ.

ما في حفظي بنظري، ثمَّ مات أبو منصور والعلل في الرِّقاع، فقلتُ لأبي الحسن بعد سنين من موتِه: إنِّي قد عَزَمْتُ أن أَنقُلَ الرِّقاع إلى الأجزاء وأرتِّبها على المسند، فأذن لي في ذلك وقرأتُها عليه من كتابي، ونقلَها النَّاسُ من نسختي.

قال أبو بكر البرقاني: وكنتُ أُكثِرُ ذكرَ الدَّارقطني والثَّناءَ عليه بحضرة أبي مسلم ابن مهران الحافظ، فقال لي أبو مسلم: أراك تُفرِط في وصفه بالحفظ فسلْه عن حديث الرَّضراض عن ابن مسعود؟ فجئت إلى أبي الحسن وسألتُه عنه؟ فقال: ليس هذا من مسائِلِك وإنَّما قد وُضعْتَ عليه، فقلتُ له: نعم، فقال: مَن الَّذي وضعك على هذه المسألة؟ فقلتُ: لا يمكنني أن أسمِّيَه، فقال: لا أجيبُك أو تذكرَه لي، فأخبرْتُه، فأملى عليَّ أبو الحسن حديثَ الرَّضراض باختلاف وجوهه، وذكر خطأ البخاري[1] فيه، فألحقْتُه بالعلل ونقَلْتُه إليها، أو كما قال»[2].

وقال الذَّهبي: «وقال أبو بكر البرقاني: كان الدَّارقطني يُملي عليَّ العللَ من حفظه، قلتُ: إنْ كان «كتاب العلل» الموجود قد أملاه الدَّارقطني من حفظه - كما دلَّت عليه هذه الحكاية - فهذا أمرٌ عظيمٌ، يُقضَى به للدَّارقطني: أنَّه أحفظ أهل الدُّنيا، وإن كان قد أملى بعضَه من حفظه؛ فهذا ممكن»[3].

٢- «التَّتبُّع»: تتبَّعَ فيه الأوهام الَّتي وقع فيها البخاري ومسلم فقال فيه: «ابتداءُ ذكر أحاديثَ معلولةٍ اشتمل عليها كتابُ البخاري ومسلم أو أحدُهما، بيَّنتُ عللَها والصَّواب منها»[4]، والكتاب مطبوعٌ بتحقيق الشَّيخ مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع كتاب «الإلزامات».

(١) كذا في «تاريخ بغداد»، وفي «العلل» (٢٣٤٠) للدَّارقطني: «ابن المديني» وهو الصَّواب.
(٢) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٩١).
(٣) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٦/ ٤٥٥).
(٤) «الإلزامات والتَّتبُّع» (ص: ١٢٠)، وقد طُبِعَ بدار الكتب العلميَّة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٥.

٣- «الأحاديث الَّتي خولف فيها الإمام مالك»:

وهو مطبوع بتحقيقي[١]، ذكر فيها بعضَ الأحاديث الَّتي خُولِفَ فيها مالك.

١٦- أحمد بن علي الخطيب أبو بكر البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٣هـ):

وصنَّف عدَّةَ كتبٍ في العلل؛ من ذلك كتابه: «تمييز المزيد في مُتَّصِلِ الأسانيد»، و«الفصل للوصل المُدرَج في النَّقل»، وقد طُبِعَ بتحقيقَيْن؛ أحدهما بتحقيق: د. محمَّد مطر الزَّهراني في مجلَّدَيْن[٢]، وله - أيضًا - جزء سماه «حديث السِّتَّةِ من التَّابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه»[٣]، وله - أيضًا - مُصنَّفٌ حول «حديث التَّسبيح وذكر طرقه وعللِه»، وصناعة العلل في كتابه «تاريخ بغداد» واضحةٌ.

١٧- ومعاصره حافظ المغرب الإمام ابنُ عبد البرِّ الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٤٦٣هـ):

في شرحه لـ «موطَّأ مالك» «التَّمهيد لما في الموطَّأ من المعاني والأسانيد»، حيث أكثَرَ فيه من ذكر العلل واختلافِ الرِّواياتِ عمومًا وعن مالك خصوصًا، فهو يفيد في معرفة التَّرجيح من رواياتِ «الموطَّأ»، وكذا اختلاف مالك مع غيره من الرُّواةِ.

١٨- علي بن محمَّد الكُتَامي أبو الحسن المغربي المعروف بابن القَطَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٦٢٨هـ):

قال ابن عبد الملك المرَّاكشي: «كان ذاكِرًا للحديث مُستَبْحِرًا في علومه بصيرًا بطُرُقِه عارِفًا برجاله عاكفًا على خِدمَتِه ناقِدًا مُمَيِّزًا صحيحَه من سقيمِه...».

---

(١) طُبِعَ بمكتبة الرُّشد - الرِّياض، ط١ - ١٩٩٧، وأُعِيدَ طَبعُه طبعةً ثانيةً من غير مراجعتي، ووقعت فيه أخطاء من الطَّابع في الطَّبعةِ الأولى وبقيت في الثَّانيةِ، ولم أتمكَّنْ من تصويبِها، واللهُ المستعان.

(٢) طبع بدار الهجرة - الرِّياض، ١٤١٨.

(٣) طُبِعَ في مُجلَّد بدار فواز - الأحساء، بتحقيق: محمَّد رزق طرهوني، ط١ - ١٤١٢.

وقال الذَّهبي: «الحافظُ العلَّامةُ النَّاقِدُ»(١).

اشتهر بكتابه «بيان الوَهَمِ والإيهام الواقعَيْن في كتاب الأحكام»، وهذا الكتاب وضَعَه على كتاب «الأحكام الوسطى» لعبد الحقِّ الإشبيلي، بيَّن ما وقع فيه من أخطاء على ترتيبٍ بديعٍ، والكتاب مطبوع في ستَّةِ مجلَّداتٍ بتحقيق: د.الحسين آيت السَّعيد، دار طيبة للنَّشر.

قال الذَّهبي: «علَّقتُ من تأليفه كتاب «الوهم والإيهام» فوائدَ تدلُّ على قوَّةِ ذكائه وسَيَلانِ ذِهنِه وبصره بالعلل، لكنَّه تعنَّتَ في أماكن وليَّن هشامَ بنَ عروة وسُهَيْلَ بنَ أبي صالح ونحوَهما»(٢).

١٩- محمَّد بن أحمد بن عبد الهادي أبو عبد الله شمس الدِّين الدِّمشقي الصَّالحي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٧٤٤هـ):**

قال عنه ابنُ كثير: «وكان مولدُه في رجب سنة خمس وسبعمائة فلم يبلغْ الأربعين، وحصَّل من العلوم ما لا يبلغه الشُّيوخُ الكبارُ، وتفنَّن في الحديث والنَّحوِ والتَّصريف والفقه والتَّفسير والأصلَيْن والتَّاريخ والقراءات، وله مجاميع وتعاليق مفيدةٌ كثيرةٌ، وكان حافِظًا جيِّدًا لأسماء الرِّجال وطُرُقِ الحديث، عارِفًا بالجرح والتَّعديل، بصيرًا بعلل الحديث، حَسَنَ الفهمِ له، جيِّدَ المذاكرة، صحيحَ الذِّهن، مُستقيمًا على طريقة السَّلف واتِّباعِ الكتاب والسُّنَّة، مثابِرًا على فعل الخيرات»(٣).

له عدَّةُ مُصنَّفاتٍ يَظهَرُ من خلالها عنايتُه بعلم العلل، كـ«تنقيح التَّحقيق في

(١) «تذكرة الحفَّاظ» (٤/ ١٣٤).
(٢) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (٢٢/ ٤٠٧).
(٣) «البداية» (١٨/ ٤٦٧).

أحاديث التَّعليق»، وله «شرح علل ابن أبي حاتم» وُجِدَ بعضُه، وطبع باسم «شرح علل ابن أبي حاتم» دار الفاروق الحديثة[١]، وباسم: «تعليقة على العلل لابن أبي حاتم»[٢].

شرع في شرحه ثمَّ تُوفِّيَ قبل أن يُتمَّهُ، والَّذي وصل من هذا الكتاب بعضُ الشَّرح فقط فهو ناقص من أوَّلِه وآخِرِه.

وقد سلك ابنُ عبد الهادي في تعليقه على «علل ابن أبي حاتم» مسلكًا بديعًا ومُتميِّزًا في عرضٍ وبيانٍ كلام ابن أبي حاتم على علل الأحاديث، فهو يسرُدُ أسانيدَ الحديث الَّذي ذكرَه ابنُ أبي حاتم وكلامَ الأئمَّة في ذلك، ثمَّ يختمُ ذلك بكلامِ ابن أبي حاتم.

٢٠. عبد الرَّحمن بن أحمد بن رجب أبو الفرَج الدِّمشقي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٩٥هـ):

قال عنه الحافظ ابن حجر: «ومهر في فنون الحديث أسماءً ورجالًا وعِللًا وطرقًا واطِّلاعًا على معانيه»[٣].

وابنُ رجب له تصانيف كثيرةٌ في فنون مُتنوِّعةٍ، وقام بشرح «صحيح البخاري» سمَّاه «فتح الباري شرح صحيح البخاري» ولم يُتمَّه، وفيه ذكر الكثير من كلام الـمُصنِّفين في تعليل الأحاديث.

وكذلك شرح «جامع التِّرمذي» في عشرين مجلَّدًا، وشرح معه «العلل الصَّغير» الَّتي في آخر «الجامع»، وهذا الَّذي وُجِدَ من شرح «الجامع»، وطُبِعَ بتحقيقين: الأوَّل تحقيق نور الدِّين عتر[٤]، والثَّاني بتحقيق: د.همَّام عبد الرَّحيم سعيد في مجلَّدَيْن[٥].

---

(١) اعتنى بها: مصطفى أبو الغيط وإبراهيم فهمي، ط١ - ١٤٢٢.
(٢) بتحقيق: سامي بن محمَّد بن جاد الله، أضواء السَّلف ط١ - ١٤٢٣.
(٣) «إنباء الغمر» (١/ ٤٦٠).
(٤) بدار الملاح ط١ - ١٣٩٨هـ.
(٥) بدار مكتبة الرُّشد - الرِّياض، ط٢ - ١٤٢١.

والكتاب مُقسَّمٌ إلى قسمَيْن:

❁ الأوَّل: في شرح كلام التِّرمذي في كتابه «العلل».

❁ والثَّاني: وضع قواعدَ مُعرِّفةً بهذا الفنِّ.

فأمَّا القسم الأوَّل: فتناول كلامَ التِّرمذي في كتابه «العلل» بالشَّرح والتَّوضيح تارةً، وبالتَّعقُّب والنَّقد والاستدراك تارةً.

والقسم الثَّاني: ذكره تتمَّةً لهذا الشَّرح حتَّى يقِف القارئُ على جملةٍ من القواعد والضَّوابط الَّتي تُعينُه على معرفة وإتقان علم العلل، فقال بعد أن أتمَّ القسمَ الأوَّلَ:

«ولـمَّا انتهى الكلامُ على ما ذكَره الحافظ أبو عيسى التِّرمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «الجامع»، وآخره «كتاب العلل»، أحببتُ أن أُتبِعَ «كتاب العلل» بفوائد أُخَرَ مهمَّةٍ وقواعدَ كلِّيَّةٍ، تكون للكتاب تتمَّةً، وأردتُّ بذلك تقريبَ علم العلل على مَنْ ينظُرُ فيه؛ فإنَّه عِلمٌ قد هُجِرَ في هذا الزَّمان.

وقد ذكرنا في «كتاب العلم» أنَّه علمٌ جليلٌ، قلَّ مَن يعرِفُه من أهل هذا الشَّأن، وأنَّ بساطَه قد طُوِيَ منذ أزمانٍ، وبالله المستعان، وعليه التُّكلان، فإنَّ التَّوفيقَ كلَّه بيَدَيْه ومرجع الأمور كلِّها إليه»(١).

٢١- خليل بن كيكلدي أبو سعيد صلاح الدِّين العلائي الدِّمشقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ٧٦١هـ):

له مصنَّفاتٌ كثيرةٌ في الحديث والأصولِ والفقهِ وغيرِها، وفيها الكثيرُ من كلامِه في علم الحديث وقواعده، يحسُنُ جمعُه وترتيبُه في مُصنَّفٍ مستقِلٍّ، وقام أحد الباحثين بدراسةٍ عن جهوده في علم الحديث، وطُبِعَ الكتاب في مجلَّدَيْن.

---

(١) «شرح العلل» (٢/ ٤٦٧).

٢٢- أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل شهاب الدِّين العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ٨٥٢ هـ):**

له عدَّةُ كتب في العلل منها: «بيان الفصل لما رجح فيه الإرسال على الوصل»، و«تقريب المنهج بترتيب المُدْرَج»، و«تقويم السناد بمدرج الإسناد»، و«الزَّهر المطلول في الخبر المعلول»، و«شفاء الغُلل في بيان العلل»، و«مزيد النَّفع بمعرفة ما رُجِّحَ فيه الوقفُ على الرَّفع»، وغيرها[1].

وفي كتابه «فتح الباري شرح صحيح البخاري» فوائد عزيزة ومباحث مفيدة في علم العلل، وهناك بعض الدِّراسات الحديثة الَّتي قامت حول الكتاب فيما يتعلَّق بموضوع العلة.

هذا ما تيَّسر ذكرُه في هذه العجالة حول المُصنَّفاتِ في علل الأحاديث، واقتصرتُ في الغالب على المطبوع والموجود بين أيدينا لتتِمَّ الفائدةُ، ولا تُهمَل - أيضًا - كتبُ الحديث؛ ككتب السُّنَّة المُختلِفةِ من مسانيد ومعاجم وأجزاء وغيرها، ففيها الكثيرُ من الفوائد في علم العلل.

ويُرجع - أيضًا - في معرفة العلل إلى كتب الرِّجال، خاصَّة الكتب المسندة كـ«الكامل» لابن عدي و«المجروحين» لابن حبَّان وغيرها كثير، فهي تذكر نماذج من الأحاديث للرِّجال المُترجَم لهم، وتنقل كلامَ أهل العلم فيها، فهي مليئةٌ بعلم العلل، كما أنَّ كتبَ العلل مليئةٌ - أيضًا - بالكلام في الرِّجال، فنجدُ التَّلازمَ الواضحَ والبيِّنَ من العِلمَيْن.

---

(١) انظُرْ: «الجواهر والدُّرر» (٢/ ٦٧٩ - ٦٨٠).

وكذا شروح الحديث للأئمَّة المتأخِّرين وهي كثيرة، والبحوث العلميَّة الدَّقيقة للباحثين والمشايخ المتقنين.

بعد هذه الرِّحلة في معرفة بعض المُصنِّفين والمصنَّفات في علم العلل يمكن أن نقفَ على بعض الفوائد:

١ - أنَّ منْ تكلَّم من أهل الحديث في العلل أقلُّ بالنِّسبة لرواة الحديث.
٢ - أنَّ الـمُصنَّفاتِ في علم العلل وبيانِ الأحاديث المعلَّةِ ظهرت في وقتٍ مُتقدِّمٍ.
٣- لم يصلْنا من مُصنَّفاتِ الـمُتقدِّمين إلَّا القليل، لكنَّ الَّذي وصلنا قد يَنقُلُ كلام الـمُتقدِّمين ممَّن تكلَّمَ في العلل.
٤ - أنَّ إمامَ هذا الفنِّ والَّذي صنَّفَ فيه عدَّةَ تصانيف هو الإمام علي ابن عبد الله المديني.
٥ - أنَّ الـمُصنَّفاتِ في هذا الفنِّ تنوَّعَتْ من حيث المناهج والتَّرتيب وغيرُ ذلك.

قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد صُنِّفَتْ فيه كتبٌ كثيرةٌ مُفردةٌ، بعضُها غيرُ مُرَتَّبةٍ: كالعلل المنقولة عن يحيى القطَّان، وعليِّ بنِ المديني، وأحمد، ويحيى وغيرهم، وبعضها مرتَّبة: ثمَّ منها ما رُتِّبَ على المسانيد كـ«علل الدَّارقطني»، وكذلك «مسند علي بن المديني»، و«مسند يعقوب بن شيبة»...، ومنها ما هو مُرتَّبٌ على الأبواب: كـ«علل ابن أبي حاتم»، و«العلل» لأبي بكر الخلَّال الحنبلي...»[(١)].

وأيضًا؛ نجدُ الاختلاف في مضمون كتب العلل، فمنها ما هو مُصنَّفٌ لبيان عللِ الأحاديث بشكلٍ عامٍّ، ومنها ما هو لبيان علل أحاديث مروِيَّاتِ إمامٍ مُعيَّنٍ من أئمَّةِ الحديث، ومنها ما هو لبيان علل أحاديث كتاب من كتب الحديث، ومنها ما كان لبيان

---

(١) «شرح العلل» (٢/ ٨٠٥).

نوع مُعيَّنٍ من العلل، كالمُدرَج أو المزيد في مُتَّصِل الأسانيد، ومنها ما هو لبيان حديث معين، كـ: «حديث السِّتَّة من التَّابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه» للخطيب.

٦- أبرز الكتب وأحسَنُها تصنيفًا وجمعًا كتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم، وكتاب «العلل» للدَّارقطني، وكذا كتاب ابن رجب الحنبلي «شرح علل التِّرمذي» في بيان قواعد هذا العلم.

٧- قلَّةُ من يفهم هذا العلمَ عند الـمُتقدِّمين، وهذا لا شكَّ عند الـمُتأخِّرين أقلُّ بكثيرٍ؛ كما قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد ذكرنا في كتاب العلم أنَّه عِلْمٌ جليلٌ، قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشَّأن، وأنَّ بساطَه قد طُوِي منذ أزمان»(١).

وقال الذَّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ - بعد أن ذكر عددًا كبيرًا من حُفَّاظِ القرن الثَّاني والثَّالث -: «وخلْقٌ كثيرٌ لا يَحضُرُني ذكرُهم، ربَّما كان يجتمع في الرِّحلة منهم المائتان والثَّلاثمائة بالبلد الواحد، فأقلُّهم معرفةً كأَحْفَظِ مَنْ في عصرنا»(٢).

فلا بُدَّ من معرفة هؤلاء الأعلام وأن يُؤخَذَ قولُهم بعين الاعتبار، وأن لا يُقدَّمَ عليه تعليلُ منْ لا يفقه هذا العلمَ كالفقهاء والأصوليِّين وبعضِ المُحدِّثين.

وسيأتي بيان الاختلاف الواقع بين مناهج التَّعليل بين النُّقَّاد والفقهاء ممَّن ينتمون إلى المُحدِّثين، الَّذين قال فيهم ابنُ رجب: «أمَّا الفقهاءُ المتأخِّرون... وهؤلاء يظنُّون أنَّ كلَّ حديثٍ رواه ثقةٌ فهو صحيحٌ ولا يتفطَّنُون لدقائق علم علل الحديث، ووافقهم طائفةٌ من الـمُحدِّثين الـمُتأخِّرين كالطَّحاوي والحاكم والبيهقي»(٣).

---

(١) «شرح العلل» (٢/ ٤٦٧) وقد تقدَّم (ص: ٥٥).

(٢) «ذكر مَنْ يُعتمَد قولُه في الجرح والتَّعديل» (ص: ١٩٧).

(٣) «فتح الباري» لابن رجب (١/ ٣٦٣).

أخيرًا؛ رحم اللهُ الإمامَ ابنَ رجب إذ قال: «فلولا التَّصانيفُ الـمُتقدِّمَةُ فيه لما عُرِفَ هـذا العلـمُ اليومَ بالكلِّيَّة، ففي التَّصنيف فيه ونقلِ كلامِ الأئمَّة المُتَقَدِّمين مصلحةٌ عظيمةٌ جدًّا»[1].

❁ ❁ ❁

(١) «شرح العلل» (١/ ٤٢).

المبحث الخامس

أسباب العلة

تقـدَّم تعريـفُ العلَّة وأنَّ العلَّةَ الَّتي يذكرها النُّقَّاد في الغالب هي الواقعة في حديث الثِّقـات كما تقـدَّم النَّقل عن ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قال: «وكما أنَّهم يستشـهِدون ويعتَبِرون بحديث الَّذي فيه سوءُ حفظٍ؛ فإنَّهم - أيضًا - يُضعِّفون من حديث الثِّقةِ الصَّدوقِ الضَّابطِ أشياءَ تُبيِّنُ لهم أنَّه غَلِطَ فيها بأمورٍ يستدلُّون بها ويسمُّون هذا «علم علل الحديث»، وهو مـن أشرف علومهـم بحيث يكون الحديـثُ قد رواه ثقـةٌ ضابطٌ وغَلِطَ فيـه، وغلطُه فيه عُرِفَ؛ إمَّا بسبب ظاهرٍ [أو خفي]»(١).

إذن؛ فمـدارُ العلَّـة على غلط الرَّاوي، وهذا هو السَّـببُ الأصـلُ في وجود العلَّة في أحاديث الثِّقات وهو وَهْمُ الرَّاوي أو أوهامُ الرُّواة.

والـرُّواةُ يَختَلِفـون من حيـث الضَّبطُ والحفـظُ، ومراتِبُهم تتفاضل بـين راوٍ وآخر؛ فمنهـم الـمُتقِـنُ الضَّابـطُ لحديثِه، ومنهم ثقاتٌ لهم مشـاركاتٌ في الحفـظ، ومنهم ثقاتٌ لهـم أوهامٌ تُنزِلُهم عن الدَّرجاتِ الأولى من الحفـظ والإتقان، لذا نجد تعابيرَ أهل الجرح والتَّعديل تَختَلِف في وصف الرُّواة وإن كان الجميع يشملهم وصف الحفظ والثِّقة.

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمنهم الحافظُ المتقِنُ الحفظ، الـمُتوَقِّي لما يلزم توقِّيه فيه، ومنهم المتساهل الـمُشِيب حفظَه بتوَهُّمٍ يتوهَّمه، أو تلقينٍ يُلقَّنُه من غيره فيخلِطُه بحفظه، ثـمَّ لا يُميِّـزُه عن أدائـه إلى غيره، ومنهم مَـن همُّه حفظُ متون الأحاديث دون أسـانيدها، فيتهـاون بحفظ الأثر، يتخرَّصها من بُعْـدٍ، فيُحيلُها بالتَّوهُّم على قومٍ غير الَّذين أُدِّي إليه عنهم.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٥٢) وقد تقدَّم (ص: ٨).

وكلُّ ما قلنا من هذا في رواة الحديث ونُقَّال الأخبار، فهو موجود مستفيضٌ.

وممَّـا ذكرتُ لك مـن منازلهم في الحفظ، ومراتِبهم فيه، فليس من ناقل خبر وحامل أثـرٍ من السَّـلف الماضين إلى زماننـا - وإن كان مِن أَحْفَظِ النَّاس، وأشـدِّهم توقِّيًا وإتقانًا لما يحفظُ وينقل - إلَّا الغلطُ والسَّـهوُ ممكنٌ في حفظِه ونقلِه، فكيف بمَن وصَفتُ لك ممَّن طريقُه الغَفْلَةُ والسُّهولةُ في ذلك...»(١).

والغلـطُ كـما يقع من الثِّقةِ الَّـذي لم يَبلُغ الدَّرجةَ العليا مـن الضَّبطِ والإتقانِ يمكن أن يقـع مـن الـمُتقِـنِ الإمامِ الحافظِ؛ إذ لا يكاد يَسـلَمُ أحدٌ من الخطأ، لكـنَّ الاختلافَ في الكثـرة والقلَّةِ والنُّـدرةِ، فإذا وقع لأصحاب الطَّبقة الأولى فمـن باب أولى أن يقع لمن بعدهم.

حكى أبو يعلى الموصلي: «أنَّ أبا معمر إسماعيل بن إبراهيم القطيعي حدَّث بالموصل بنحـو ألفـي حديث حفظًا، فلمَّا رجـع إلى بغداد كتب إليهم بالصَّحيـح من أحاديث كان أخطأ فيها - أحسبه قال - نحو من ثلاثين أو أربعين»(٢).

وقـد تضافـرت كلماتُ الأئمَّـة - عليهم رحمـة الله - بـأنَّ كلَّ راوٍ مُعـرَّضٌ للخطأ والسَّهو.

قال الإمامُ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نحن نخطئ، ومَنْ يَسلَمُ من الخطأ؟!»(٣).

وقال عبد الله بن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن يسلم من الوهم؟»(٤).

وقال ابن مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الَّذي يُبرِّئُ نفسَه من الخطأ مجنون»(٥).

---

(١) «التَّمييز» (ص: ١٧٠).

(٢) «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٥٢).

(٣) «فتح المغيث» (٢/ ١٦).

(٤) «شرح العلل» (١/ ١٥٩).

(٥) «السُّنن الكبرى» للنَّسائي (٣/ ١٣٢).

وقال عبَّاس الدُّوري عن ابن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَنْ لا يخطئ في الحديث فهو كذَّابٌ»(١).

وقال - أيضًا - رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لستُ أَعْجَبُ ممَّن يحدِّثُ فيخطِئُ إنَّما العجَبُ ممَّن يحدِّثُ فيصيب»(٢).

وقال التِّرمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنَّما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتَّثبُّت عند السَّماع، مع أنَّه لم يسلم من الخطأ والغلطِ كبيرُ أحدٍ من الأئمَّة مع حفظهم»(٣).

وقد ذكر أهلُ العلم بعض الأخطاء الَّتي وقع فيها كبارُ الحفَّاظ كالزُّهري والثَّوري ومالك وشعبة وغيرهم.

فمن ذلك - مثلًا - أنَّ الأئمَّة بيَّنوا خطأَ الزُّهري في «حديث ذي اليدَيْن» سندًا ومتنًا؛ كمسلم وغيره، وأورد ذلك ابنُ عبد البرِّ ثمَّ قال في آخره: «لا أعلم أحدًا من أهل العلم والحديثِ المنصفين فيه عوَّل على حديث ابن شهاب في قصَّةِ ذي اليدَيْن؛ لاضطرابه فيه وأنَّه لم يتِمَّ له إسنادًا ولا متنًا وإن كان إمامًا عظيمًا في هذا الشَّأن، فالغلطُ لا يَسلَم منه أحدٌ، والكمال ليس لمخلوق، وكلُّ أحدٍ يُؤخَذُ من قوله ويُترَك إلَّا النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(٤).

وقال - أيضًا - في حديثٍ أخطأ مالك في تسمية راويه: «مالك لا يكاد يُقاس به غيرُه حفظًا وإتقانًا، ولكنَّ الغلطَ لا يَسلَمُ منه أحدٌ»(٥).

وقال - أيضًا - رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومالكٌ حافظُ الدُّنيا، ولكنَّ الغلطَ لا يسلَمُ منه أحدٌ»(٦).

---

(١) «تاريخ يحيى بن معين» (٣/ ٥٤٩). (٢) «شرح العلل» (١/ ١٥٩).
(٣) «كتاب العلل» آخر «جامع التِّرمذي» (٥/ ٧٤٧ - ٧٤٨).
(٤) «التَّمهيد» (١/ ٣٦٦). (٥) «التَّمهيد» (٩/ ١٦١).
(٦) «الاستذكار» (١٥/ ٤٩٠).

وذكـرَ الذَّهبـي وهمًـا وقـع لأربعـةٍ مـن الحُفَّـاظِ وهـم: الدَّارقطنـي وعبـد الغني ابن سـعيد والخطيـب البغدادي وابنُ ماكولا، ثـمَّ قال: «فبعد هؤلاء الأعلام مَن يسـلمُ من الخطأ؟!»[١].

فإذا كان الخطأُ والزَّلل من طبيعة البشر ولا يكاد يسـلم منه أحدٌ فما هي الأسـبابُ الحقيقيَّةُ الَّتي توقِعُ الحافظَ والثِّقةَ في الخطأ؟

فمـن خلال الوقوف على الأحاديث المُعلَّةِ وكلامِ أهـل العلم في خطأ الرُّواةِ وبيانِ أسبابِه تارةً، والإيماء إلى ذلك تارةً أخرى، يُمكنُ تصنيفُ أسبابِ وقوع الرَّاوي في الخطأ والوهم إلى عدَّةِ أسباب؛ أهمُّها:

١ـ النِّسيان:

وهـذا مـن أهمِّ الأسـباب الَّتي تُـؤدِّي ببعض الحُفَّـاظِ أن يقع في الخطأ؛ والنِّسـيان -أيضًا- من سمة البشر ولا يسلمُ منه أحدٌ.

وجاء عن ابن عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أنَّه قال: «إنَّما سُـمِّيَ الإنسـانُ إنسـانًا؛ لأنَّه عُهِد إليه فنَسِي»[٢].

إلَّا أنَّ حفَّـاظَ الحديـث كانوا يبذُلـون جهدَهم أن لا يحصُلَ منهم نسـيانُ ما رَوَوْهُ، وذلـك بمذاكرتهم لتلك الأحاديث ومراجعتهم لها في النُّسـخِ والكُتُب، مع ذلك قد يقع الوهم لأحدهم إذا حدَّث من حفظِه فنسيَ بعضَ محفوظِه.

---

(١) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٥/ ٢١٧).

(٢) رواه الطَّـبراني في «الصغـير» (٢/ ٥٥)، وقـال: «لم يَـرْوِه عن مِسـعَر إلَّا أبو أحمد تفـرَّد به أحمد بن عصـام»، وقـال الهيثمي في «مجمع الزَّوائد» (٧/ ١٦٥): «رواه الطَّبراني في «الصَّغير» وفيه أحمد بن عصام وهو ضعيف».

قال الأعمش رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سمعتُ من أبي صالح ألفَ حديثٍ ثمَّ مرِضْتُ فنسيت بعضَها»(١).

وذكر أبو موسى محمَّد بنُ المُثنَّى الزَّمِن: «سمعتُ رياحَ بنَ خالد يقول لسفيان بنِ عيينة في مسجد الحرام سنة إحدى وتسعين: يا أبا محمَّد! أبو معاوية يحدِّثُ عنك بشيءٍ ليس تحفَظُه، ووكيع يحدِّثُ عنك بشيءٍ ليس تحفظه! فقال: صدِّقْهم؛ فإنِّي كنتُ قبلَ اليوم أَحْفَظَ منِّي اليوم»(٢).

فرُبَّما نسيَ الشَّيخُ الحديثَ أو الإسنادَ فذكر مكانَ الرُّجل رجلًا آخرَ أو أسندَه وهو مُرسَلٌ أو رفعه وهو موقوف ونحو ذلك، فتقع العلَّةُ في حديثِه.

٢ـ الشَّكُّ في الرِّواية والاحتراز

والمراد من هذا السَّبب؛ أنَّ بعضَ الرُّواة الثِّقاتِ يتورَّعُ في الرِّواية وذلك أنَّه إذا شكَّ في كون الحديث مُرسَلًا أو موصولًا أرسلَه، وإذا شكَّ كونَه موقوفًا أو مرفوعًا وقفه، وقد يكون ما اختاره هو المرجوح فتُعَلُّ روايَتُه.

قال الدَّارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد تقدَّم قولُنا في أنَّ ابنَ سيرين - من توقِّيه وتورُّعِه - تارةً يصرِّحُ بالرَّفع وتارةً يومئ وتارةً يتوقَّف على حسب نشاطه في الحال»(٣).

وقال - أيضًا - رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد عرفتَ عادةَ ابنِ سيرين أنَّه ربَّما توقَّفَ عن رفع الحديث تَوَقِّيًا»(٤).

---

(١) «الكفاية» (ص: ٣٨٣).
(٢) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (٨/ ٤٥٩ - ٤٦٠).
(٣) «العلل» (١٠/ ٢٥).
(٤) «العلل» (١٠/ ٢٩).

وقال ابنُ رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن حديثٍ: «وليس وقفُ هذا الحديث ممَّا يَضرُّ؛ فإنَّ ابنَ سيرين كان يقف الأحاديثَ كثيرًا ولا يرفعها، والنَّاسُ كلُّهم يخالفونه»(١).

وقال يعقوب بنُ شيبةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حمَّاد بنُ زيد أَثْبَتُ من ابنِ سلَمَةَ وكلٌّ ثقةٌ، غيرَ أنَّ ابنَ زيد معروفٌ أنَّه يقصر في الأسانيد ويوقِفُ المرفوعَ وكثيرُ الشَّكِّ بتوَقِّيه، وكان جليلًا لم يكن له كتابٌ يرجِعُ إليه، فكان أحيانًا يذكُرُ فيَرفَعُ الحديثَ، وأحيانًا يهابُ الحديثَ ولا يرفعه»(٢).

وهذا الذي عُرف عن الإمام مالك في توقيه وإنقاصه من الحديث، فقد يرويه مرسلًا؛ لأنَّه شكَّ في وصله، ولذلك وردت كلمات عن الشافعي بيَّن فيها منهج مالك في حال الشَّكِّ أنَّه ينقص من الحديث، فقال: «كان مالك إذ شكَّ لم يتقدَّم، إنَّما يهبط في الحديث أبدًا، إذا كان مسندًا إنَّما ينزل درجة»(٣).

وذكر ابن عساكر حديثًا اختلف فيه مالك مع غيره في ذكر رجل وإسقاطه، وروي عنه الوجهان، فقال عن الرواية الناقصة: «وإنَّما الأمر فيه من مالك، فإنَّه كذلك رواه أخيرًا، ولعله عارضه شكٌّ في ذكر مجاهد فتركه، وكذلك كانت عادة مالك»(٤).

وقال النسائي: أخبرنا عمرو بن علي، عن أبي عاصم - هو النَّبيل، عن عثمان بن الأسود، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة: «أنَّ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تزوَّج وهو محرم»، قلت (أي عمرو بن علي الفلاس) لأبي عاصم: «أنت أمليتَ علينا في الرقعة ليس فيه «عائشة»! فقال: دَعْ «عائشة» حتَّى أنظرَ فيه»(٥).

---

(١) «شرح العلل» (٢/ ٧٠٠).
(٢) «تهذيب التَّهذيب» (٣/ ١٠).
(٣) «آداب الشافعي ومناقبه» (ص: ١٥٣).
(٤) «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٤٥٢).
(٥) «السنن الكبرى» (٥٣٨٨).

فقـد تُعـلُّ الرواية النَّاقصة التي شـكَّ فيها الـراوي بالرواية المتيقَّنـة، وهذه إحدى قرائن الترجيح كما سيأتي.

٣ـ أخذُ الحديث حال المذاكرة:

فقـد اعتنى الرُّواةُ بمذاكـرة الحديث، وحالُ المذاكرة غيرُ حالِ التَّحديث والإملاء، فكانوا يجلِسـون للمذاكرة كيفما اتَّفقَ؛ إمَّا يَعقِدُون لها مجلِسًـا أو عند الذَّهابِ إلى المسـجد أو الخروجِ منه، أو زيارةِ الـمُحدِّثِ في بيتِه أو غير ذلك، كما قال عليُّ بنُ الحسن بنِ شقيق: «كنـتُ مـع عبد الله بن المبارك في المسـجدِ في ليلةٍ شَـتوِيَّةٍ باردَةٍ، فـما زالَ يُذاكِرُني وأذاكِرُه حتَّى جاء الـمُؤذِّنُ فأذَّن لصلاة الصُّبح»(١).

وكان غرَضُهم منها:

(أ) تثبيت الحفظ بالتّكرار والمراجعة:

كـما قال إبراهيم النَّخعـي رَحِمَهُ اللَّهُ: «من سرَّه أن يحفظَ الحديثَ فلْيُحدِّثْ به، ولو أن يُحدِّثَ به من لا يَشتَهِيه؛ فإنَّه إذا فعل ذلك كان كالكتاب في صدره»(٢).

ورُوِيَ عـن ابـنِ شـهاب الزُّهري أنَّه كان يسـمع العلمَ من عروةَ وغـيرِه، فيأتي إلى جاريةٍ له وهي نائمةٌ، فيوقِظُها، فيقول: اسـمعي، حدَّثني فلانٌ كذا، وحدَّثني فلانٌ كذا، فتقـولُ: ما لي وما لهذا الحديث؟! فيقول: «قد علمتُ أنَّكِ لا تَنتَفِعين به، ولكنِّي سـمِعتُه الآن، فأردتُّ أن أسْتَذْكِرَه»(٣).

---

(١) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٤١٦).
(٢) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٤٠٥).
(٣) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٤٠٦).

(ب) الوقوف على علل الحديث وخطأ الرُّواة:

قال عبد الرَّحمن بنُ مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذاكرني أبو عَوَانةَ بحديث، فقلتُ: ليس هذا من حديثِكَ، فقال: لا تفعلْ يا أبا سعيد، هو عندي مكتوبٌ، قلتُ: فهَاتِهِ، قال: يا سلامة هاتِ الدَّرَج، ففتَّشَ فلمْ يَجِدْ شيئًا، فقال: من أَيْنَ أُتيتُ يا أبا سعيد؟ فقلتُ: هذا ذوكِرْتَ به وأنتَ شابٌّ فعلِقَ بقَلبِكَ، فظَنَنْتَ أنَّك قد سمِعتَه»(١).

وقال ابنُ خُزَيْمَةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَمَّا دخلتُ بخارى، ففي أوَّلِ مجلِسٍ حضرتُ مجلسَ الأمير إسماعيل بنِ أحمد، في جماعةٍ من أهل العلم، فذُكِرَتْ بحضرَتِه أحاديث، فقال الأمير: حدَّثنا أبي، قال: حدَّثنا يزيد بن هارون، عن حُمَيْد، عن أنس، قال: قال رسولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أُمَّتي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ...**» الحَدِيثَ، فقلتُ: أيَّد اللهُ الأميرَ، ما حَدَّث بهذا الحديثَ أنسٌ، ولا حُمَيْدٌ، ولا يزيدُ بنُ هارونَ، فسكتَ وقال: وكيف؟ قلتُ: هذا حديثُ أبي موسى الأشعري، ومداره عليه، فلمَّا قُمنا من المجلس قال لي أبو عليٍّ صالحُ ابنُ محمَّد البغدادي: يا أبا بكر، جزاك اللهُ خيرًا؛ فإنَّه قد ذَكَرَ لنا هذا الإسناد غيرَ مرَّةٍ، ولم يَجْسُرْ واحدٌ منَّا أن يَرُدَّه عليه».

قال أبو عبد الله الحاكم: «وإنَّما أراد الأمير إسماعيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديثَ يزيد ابنَ هارون عن المسعودي عن سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن جدِّه»(٢).

(جـ) الوقوف على بعض الأحاديث أو الأسانيد الغريبة:

قال أبو بكر بن زَنْجُويَه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قدمتُ مصرَ فأتيتُ أحمدَ بنَ صالح، فسألني من أينَ أنتَ؟ قلتُ: من بغداد، قال: أينَ منزِلُك من منزلِ أحمدَ بنِ حنبل؟ قلتُ: أنا

---

(١) «المجروحين» (١/ ٥٤).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٤٥).

مـن أصحابِـه، قال: تكتـبُ لي موضعَ منزِلِكَ؛ فـإنِّي أريد أُوَافِي العـراقَ، حتَّى تجمعَ بيني وبين أحمد بنِ حنبل، فكتبتُ له، فوافى أحمدُ بنُ صالحٍ سـنَةَ اثْنَتَيْ عشرة إلى عفَّان، فسـأل عنِّـي فلقِيَنِي، فقال: الموعِدُ الَّذي بيني وبينَك؟ فذهبتُ به إلى أحمد ابن حنبل واسـتأذَنْتُ لـه، فقلتُ: أحمدُ بـنُ صالح بالباب، فأذِنَ له فقام إليه ورحَّب بـه وقرَّبَه، وقال له: بلغَنِي أنَّـك جمعـتَ حديثَ الزُّهـري، فتعـالَ نَذْكُرْ مـا روى الزُّهري عن أصحاب رسـول الله ﷺ، فجعـلا يتذاكران ولا يُغرِبُ أحدُهما عن الآخـر حتَّى فرغا، قال: وما رأيتُ أحسـنَ مـن مذاكرَتِهما، ثمَّ قال أحمدُ بنُ حنبل لأحمد بـنِ صالح: تعالَ حتَّى نذكُرَ ما روى الزُّهري عن أولاد أصحاب رسـول الله ﷺ، فجعلا يتذاكران ولا يُغرِبُ أحدُهما علـى الآخـر، إلى أن قال أحمدُ بنُ حنبل لأحمد بنِ صالـح: عند الزُّهري، عن محمَّد بنِ جُبَيْر بـنِ مُطعِـم عن أبيه عن عبد الرَّحمن بـنِ عوف قال النَّبيُّ ﷺ: «**مَا يَسُـرُّنِي أَنَّ لِي حُمْـرَ النَّعَـمِ وَأَنَّ لِـي حِلْـفَ الـمُطَيَّبِينَ**»؟ فقال أحمـدُ بنُ صالح لأحمدَ بـنِ حنبل: أنت الأسـتاذ وتذكُرُ مثلَ هذا؟ فجعل أحمدُ بنُ حنبل يتبسَّـمُ ويقول: رواه عن الزُّهري رجلٌ مقبـولٌ - أو صالِحٌ - عبدُ الرَّحمن بن إسـحاق، فقال: مـن رواه عن عبد الرَّحمن؟ فقال: حدَّثناه رجلان ثقتان؛ إسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ وبشر بن المفضَّل، فقال أحمد بن صالح لأحمد بن حنبل: سـألتك بالله إلَّا أَمْلَيْتَه عليَّ! فقال أحمد: مِن الكتاب، فقام ودخل وأخرَج الكتابَ وأملـى عليـه، فقال أحمدُ بنُ صالح لأحمد بنِ حنبل: لو لم أَسْـتَفِدْ بالعراق إلَّا هذا الحديث كان كثيرًا، ثمَّ ودَّعه وخرَجَ»(١).

(د) الوقوف على حفظ الرُّواة أو كذِبِهم:

قـال الحاكـم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مذاكـرةُ الحديـث والتَّمييـزُ بهـا، والمعرفةُ عنـد المذاكرة بين الصَّدوقِ وغيرِه؛ فإنَّ الـمُجازِفَ في المذاكرة يُجازِفُ في التَّحديثِ، ولقد كتبتُ على جماعةٍ

(١) «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٢٢).

مـن أصحابِنا في المذاكرة أحاديثَ لم يَخرُجـوا من عُهدَتِها قطُّ، وهي مُثبَتَةٌ عندي، وكذلك أخـبرني أبو علي الحافظ وغيرُه من مشـايخنا، أنَّهم حفِظوا على قـومٍ في المذاكرة ما احتجُّوا بذلك على جَرحهم»[١].

وقال أبو بكر ابن أبي شـيبة رَحِمَهُ اللَّهُ: «كنَّا نَجتَمِع للمذاكرة وفينا الشَّـاذَكُوني، وكان إذا مرَّ حديثٌ لم يكن عندي عَلِقتُه، فإن كان صاحبه الَّذي سـمع منه حَيٌّ؛ سـمعتُ منه، وإلَّا ضربتُ عليه، فتذاكرنا يومًا، فقال الشَّاذَكوني: حدَّثنا معاذ ابن معاذ، فعَلِقته فذهَبْتُ إلى معاذ لأسأله، فقال: ما لهذا أصل»[٢].

وقـال الحافظ صالح بن محمَّد الأسـدي جَـزَرَة رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال لي أبـو زرعة الرَّازي ببغداد: أريد أن أَجتَمِعَ مع سـليمان الشَّـاذَكوني فأُناظِرُه، فذهبتُ به إليه، فلمَّا دخل عليه؛ قلـتُ له: هـذا أبو زرعة الرَّازي؛ أراد مذاكرَتَك، فتذاكرا حديثَ أسـتار الكعبة وما قُطِعَ منها، فكان الشَّاذَكُوني يضَعُ الأسانيدَ في الوقت، ويذاكِرُه بها، فتحيَّرَ أبو زُرعةَ، وسكت، فلـمَّا قُمنَـا من عنده قال لي أبو زرعة: اغتممتُ - والله - ممَّا فعل هذا الشَّـيخُ!، فقلتُ له: هذه الأحاديثُ وَضَعَها السَّاعةَ، ولو ذاكَرْتَه بشيءٍ آخر لوَضَعَ مثلَها»[٣].

إلى غير ذلك من أغراضِ المذاكرة بينهم.

ولم يشـترطوا في المذاكـرة إيرادَ الأسـانيدِ بكاملِها وكذا المتون، وتسـاهلوا في ذلك مـا لم يتسـاهلوا في مجالـسِ الإمـلاء والتَّحديث، كما قال عبـدُ الرَّحمن بنُ مهـدي: «حرامٌ عليكم أن تأخذوا عنِّي في المذاكرة حديثًا؛ لأنِّي إذا ذاكرتُ تساهَلتُ في الحديث»[٤].

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص١٤٠).
(٢) «طبقات الـمُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشَّيخ الأصبهاني (٢/ ٢١١).
(٣) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٦٢).
(٤) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٢٩).

وكذا قال غيرُ واحدٍ من الـمُحدِّثينَ: «لا تحمِلُوا عنِّي في المذاكرة شيئًا»[(١)].

وأخرج الخطيبُ عن أبي موسى محمَّد بنِ المثنَّى قال: «سـألتُ عبدَ الرَّحمن - يعني ابنَ مهدي - عن حديثٍ وعندَهُ قومٌ فساقه، فذهبتُ أكتُبُه فقال: أيُّ شيءٍ تصنعُ؟ فقلتُ: أكتُبـه، فقـال: دعْـهُ؛ فإنَّ في نفسي منه شـيئًا، فقلتُ: قـد جئتَ به فقال: لـو كنتَ وحدَك لحدَّثتُك به فكيفَ أصنعُ بهؤلاء».

قـال أبو بكر الخطيـب مُعلِّقًا على قـولِ ابنِ مهدي: «كان أبو موسـى من الملازمين لعبـد الرَّحمن، فقولُه: «لو كنتَ وحدَك لحدَّثتُك بـه»، أراد أنَّه متى بان له أنَّ الحديثَ على غـير مـا حدَّثه بـه أمكنَهُ استدراكُه لإصلاح غلطِـه، ولا يُمكِنُـه ذلك مع الغُربـاءِ الَّذين حضروا عنده، والله أعلم»[(٢)].

ونهيُهـم عن ذلك حتَّـى لا يُؤثَر عليهم خطأٌ في المذاكرة لم يتنبَّهُوا له، فقد تُكتَشَـفُ العلَّةُ في حديث الثِّقةِ إذا عُرِفَ أنَّه حدَّثَ بالحديث على وجهِ المذاكرةِ فحُمِلَت عليه كذلك ولم يَتَنبَّهْ؛ لأنَّ بعضَهم كان يسـتجيزُ أن يَروِيَ عن الشَّـيخِ مع البيانِ أنَّه أخذَ عنه على وجه المذاكرة.

ومثـالُ ذلك ما ذكـر أبو عبد الله الحاكمُ قال: «وجدتُّ أبا علي الحافظَ سـيِّئَ الرَّأي في أبي القاسـم اللَّخمي - هو الطَّبراني - فسـألتُه عن السَّببِ فيه فقال: اجتمعنا على باب أبي خليفة فذكرنا طُرُقَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَسْـجُدَ على سَبْعِ أَعْضَاءٍ»، فقلتُ له: تحفَظُ عن شعبة عـن عبـد الملك بن مَيْسَرة الـزَّرَّاد عن طاوس، عن ابن عبَّاس؟ فقـال: بلى، [رواه] غُندَر وابنُ أبي عدي، فقلتُ: من عنهما؟ فقال: حدَّثناه عبد الله ابن أحمد بن حنبل عن أبيه عنهما فاتَّهمْتُه إذ ذاك.

(١) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٣٠)، ونسبه لابن المبارك وإبراهيم وأبي زرعة.
(٢) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٢٩).

ثمَّ قال أبو علي: ما حدَّث به غيرُ عثمان بن عمر»[١].

علَّق الذَّهبي على هذه الحكاية فقال: «هذا تَعنُّتٌ على حافظٍ حجَّةٍ، قال الحافظُ ضياءُ الدِّين المقدسي: هذا وَهِمَ فيه الطَّبراني في المذاكرة، فأمَّا في جمعه حديثَ شعبة، فلم يروِهِ إلَّا من حديث عثمان بن عمر، ولو كان كلُّ مَنْ وَهِمَ في حديثٍ واحدٍ اتُّهِمَ لكان هذا لا يسلَمُ منه أحدٌ»[٢].

وقال عبدُ الرَّحمن بنُ أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حضَرَ عند أبي زُرعَة محمَّد بنُ مسلم والفضلُ بنُ العبَّاس المعروف بالصَّائغ، فجرى بينهم مذاكرةٌ، فذكر محمَّد ابنُ مسلم حديثًا فأنكر فضلٌ الصَّائغ، فقال: يا أبا عبد الله ليس هكذا هو، فقال كيف هو؟ فذكر روايةً أخرى، فقال محمَّد بنُ مسلم: بل الصَّحيح ما قلتُ والخطأُ ما قلتَ! قال فضلٌ: فأبو زرعة الحاكمُ بيننا، فقال محمَّد بنُ مسلم لأبي زرعة: أَيْشٍ تقول، أيُّنا المخطئ؟ فسكتَ أبو زرعة ولم يُجِبْ، فقال محمَّد بنُ مسلم: مالك سكتَّ؟ تكلَّمْ، فجعل أبو زرعة يتغافل، فألَحَّ عليه محمَّد بنُ مسلم وقال: لا أعرف لسكوتِكَ معنى، إن كنتُ أنا المخطئ فأخبِرْ، وإن كان هو المخطئَ فأخبِرْ، فقال: هاتوا أبا القاسم ابنَ أخي، فدُعِيَ به، فقال: اذْهَبْ وادخُلْ بيتَ الكتب، فدَعِ القِمَطْرَ الأوَّلَ والقِمطْرَ الثَّاني والقِمَطْرَ الثَّالثَ، وعُدَّ ستَّةَ عشَرَ جُزْءًا وائْتِنِي بالجزءِ السَّابعِ عَشَر، فذهب فجاء بالدَّفتر فدفعه إليه فأخذ أبو زرعةَ فتصفَّح الأوراقَ وأخرجَ الحديثَ، ودفعه إلى محمَّد بنِ مسلم فقرأَه محمَّد بنُ مسلم، فقال: نعم غَلِطْنَا فكان ماذا؟»[٣].

قال الذَّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا قال: حدَّثنا فلان مذاكرةً؛ دلَّ على وهنٍ ما؛ إذ المذاكرةُ يُتَسمَّح فيها»[٤].

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٤٣).
(٢) «سِيَر أعلام النُّبَلاء» (١٦/ ١٢٦).
(٣) «الجرح والتَّعديل» (١/ ٣٣٧).
(٤) «الموقظة» (ص: ٦٤).

أي أنَّ طرُقَ الحديث إذا وقع فيها الاختلاف وجاء في إحدى هذه الطُّرُقِ أنَّها سُمِعَتْ في المذاكرة فهذا دليلٌ أنَّ الخطأَ فيها.

فيرجعُ التَّعليلُ إلى سببِ أنَّ المخطئَ أخذَه مذاكرةً أو حدَّث به مذاكرةً.

مثال ذلك: روى محمَّد بنُ العلاء أبو كرَيْبٍ، عن أبي أسامة، عن بُرَيْد بن عبد الله ابن أبي بردة، عن جدِّه، عن أبيه أبي موسى، عن النَّبيِّ ﷺ: «**المُؤْمِنُ يَأْكُلُ في مِعًى وَاحِدٍ، والكَافِرُ يَأْكُلُ في سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ**»(١).

قال التِّرمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سألتُ محمَّد بنَ إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هذا حديث أبي كُرَيْبٍ عن أبي أسامة ولم نعرفه إلَّا من حديث أبي كريب عن أبي أسامة، فقلتُ: حدَّثنا غيرُ واحدٍ عن أبي أسامة بهذا، فجعل يتعَجَّبُ ويقول: ما علِمتُ أنَّ أحدًا حدَّثَ بهذا غير أبي كريب! قال محمَّد: وكنَّا نرى أنَّ أبا كريب أخذَ هذا الحديث عن أبي أسامة في المذاكرة»(٢).

قال ابنُ رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وما حكاه التِّرمذي عن البخاري ههنا أنَّه قال: كنَّا نرى أنَّ أبا كُرَيْبٍ أخذَ عن أبي أسامة في المذاكرة فهو تعليلٌ للحديث؛ فإنَّ أبا أسامة لم يرْوِ هذا الحديثَ عنه أحدٌ من الثِّقاتِ غير أبي كُرَيب، والمذاكرة يُجعَل فيها تسامحٌ، بخلاف حال السَّماع أو الإملاء...»(٣).

وقد يُرجِع المعلِّلُ ما لم تتبيَّنْ علَّتُه إلى المذاكرة:

قال الحافظُ ابنُ حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حديث أنَّه ﷺ قال: «**إذَا تَوَضَّأْتُمْ فَلَا تَنْفُضُوا أَيْدِيَكُمْ؛ فَإِنَّهَا مَرَاوِحُ الشَّيْطَانِ**»: ابنُ أبي حاتم في «كتاب العلل» من

---

(١) أخرجه مسلم (٢٠٦٢).

(٢) «كتاب العلل» آخر «الجامع» (٦/ ٢٥٣).

(٣) «شرح العلل» (٢/ ٦٤٧).

حديث البَخْتري بن عُبَيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وزاد في أوَّله: «**إذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَشْرِبُوا أَعْيُنَكُمْ من المَاءِ**»، ورواه ابنُ حبَّان في «الضُّعفاء» في ترجمة البختري بن عبيد، وضعَّفه به، وقال: لا يحِلُّ الاحتجاج به.

ولم ينفَرِدْ به البختري؛ فقد رواه ابنُ طاهر في «صفة التَّصوُّف» من طريق ابن أبي السَّرِي، قال: حدَّثنا عُبيد الله بن محمَّد الطَّائي، عن أبيه، عن أبي هريرة به.

وهذا إسنادٌ مجهولٌ، ولعلَّ ابنَ أبي السَّرِي حدَّث به من حفظه في المذاكرة؛ فوَهِم في اسم البختري بن عبيد، والله أعلم»[١].

٤- الكسل وعدم النَّشاط لذكر السَّند كاملاً:

ومن أسباب وقوع العلَّة في حديث الثِّقة أنَّه في الغالب ينشط فيُؤدِّي الحديثَ على وجهه، وفي بعض الأحيان قد يَكسَلُ فيختَصِرُ الحديثَ إمَّا أن يذكُره مُرسَلًا أو موقوفًا أو يحذفَ منه بعضَ الرُّواةِ أو يذكُره بمعناه أو غيرَ ذلك، ويُؤدِّي هذا إلى اختلافه مع الرُّواة الآخِرين أو إلى اختلاف الرُّواة عنه.

وقد يكون هذا الكسل من الرَّاوي استدعاه المقامُ والمجلسُ كأن يكون ذكره إثرَ سؤال وُجِّه له أو على سبيل الفتوى أو غير ذلك، فلم ينشَطْ لذكر كامل الإسناد فأُخِذَ عنه كذلك، فإن كان رواه تامًّا في بعض مجالسه نجد الاختلاف عليه فيه من الرُّواة عنه، وإن كان لم يروه إلَّا في تلك الحالة نجد الاختلاف عن شيخه ومع أقرانه.

قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال الأثرم أيضًا: قال أبو عبد الله: ما أحسنَ حديث الكوفيِّين عن هشام بن عروة! أسنَدوا عنه أشياء، قال: وما أرى ذلك إلَّا على النَّشاط، يعني أنَّ هشامًا ينشط تارةً فيسند ثمَّ يُرسِل مرَّةً أخرى»[٢].

---

(١) «التَّلخيص الحبير» (١/ ٢٥٧).

(٢) «شرح العلل» (٢/ ٤٨٨).

وقـال مسـلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مقدمة الصَّحيح»: «بيَّنـا من قبلُ عن الأئمَّـةِ الَّذين نقلوا الأخبـارَ أنَّهم كانت لهم تاراتٌ يرسـلون فيها الحديثَ إرسـالًا ولا يذكُرون مَنْ سـمِعوه منه، وتاراتٌ ينشَـطون فيها فيُسـنِدون الخبرَ على هيئة ما سمعوا فيخبرون بالنُّزول فيه إن نزلوا وبالصُّعود إن صَعدوا»(١).

وقال ابنُ عبد البَرِّ: «كان ابنُ شهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ أكثرَ النَّاس بحثًا على هذا الشَّأن، فكان ربَّما اجتمعَ له في الحديث جماعةٌ، فحدَّث به مرَّةً عنهم ومرَّةً عن أحدهم ومرَّةً عن بعضِهم عـلى قدر نشـاطه في حين حديثه، وربَّما أدخل حديثَ بعضِهـم في حديثِ بعضٍ كما صنع في حديث الإفكِ وغيرِه، وربَّما لحِقَه الكسلُ فلم يسنِدْه، وربَّما انشرحَ فوَصَلَ وأَسْنَدَ، على حسـب مـا تأتي به المذاكرةُ، فلهذا اختلفَ أصحابُه عليه اختلافًـا كبيرًا في أحاديثِه، ويُبيِّنُ لك ما قُلنا: روايتُه لحديث ذي اليدين، رواه عنه جماعةٌ، فمرَّةً يذكرُ فيه واحدًا ومرَّةً اثنَيْن ومرَّةً جماعةً ومرَّةً جماعةً غيرَها ومرَّةً يصِلُ ومرَّةً يقطَعُ»(٢).

وقـال رشـيد الدِّيـن العطَّـار رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهـذا الاختلافُ الَّـذي وقع في إسـناد هذا الحديـث عن الزُّهري لا يُؤثِّر في صحَّتِه؛ فإنَّ الحديثَ قد يكون عند الرَّاوي له عن جماعةٍ من شـيوخه فيحدِّثُ به تارةً عـن بعضِهم وتارةً عن جميعهم وتارةً يُبهِمُ أسـماءَهم، وربَّما أرسله تارةً على حسْبِ نشاطِه وكسَلِه كما أشار إليه مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدِّمةِ كتابه»(٣).

لذلـك نجدُ أنَّ علماءَ العلل كثيرًا ما يُصحِّحون الطَّريقَـيْن الـمُختلِفَيْن، أحدُهما في زيـادةِ رجلٍ في الإسـناد - مثـلًا -، والآخرُ أَنْقَـصَ رجلًا، أو أحدُهمـا موصولٌ والآخر مُرسَلٌ، للبيان أنَّ كِلَا الرِّوايتَيْن وردت كذلك، في حال المنشط وفي حال الكسل.

(١) «صحيح مسلم» (ص: ٢٠).
(٢) «التَّمهيد» (٧/ ٤٥).
(٣) «غرر الفوائد المجموعة» (ص: ٢٢٤).

ومثال ذلك: ما ذكر الدَّارقطني في حديث أبي بكر: «إِذَا رَأَى النَّاسُ الـمُنكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ أَوْشَكَ اللهُ أَنْ يَعُمَّهُمْ بِعِقَابِهِ»، قال: «هو حديثٌ رواه إسماعيل ابن أبي خالد عن قيس، فرواه عنه جماعةٌ من الثِّقات فاختلفوا عليه فيه؛ فمنهم من أسنده إلى النَّبيِّ ﷺ، ومنهم من أوقفه على أبي بكر...».

ثُمَّ قال بعد أن ذكر الاختلاف: «وجميعُ رواة هذا الحديث ثقاتٌ، ويُشبِهُ أن يكونَ قيسُ بنُ أبي حازم كان ينشَطُ في الرِّوايةِ مرَّةً فيُسنِدُه، ومرَّةً يَجبُنُ عنه فيَقِفُ على أبي بكر»[١].

ومثاله - أيضًا -: ما أورده البخاري في «صحيحه»[٢]؛ قال: «حدَّثنا أحمد ابن يونس، حدَّثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبُري، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ على الإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ القِيَامَةِ، فَنِعْمَ الـمُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الفَاطِمَةُ**» قال البخاري: «وقال محمَّد بنُ بشَّار: حدَّثنا عبد الله ابن حُمران، حدَّثنا عبد الحميد بن جعفر، عن سعيد المقبُري، عن عمر بن الحكم، عن أبي هريرة قولَه».

قال ابنُ حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «قولُه: «عن سعيد المقبري عن أبي هريرة»، هكذا رواه ابن أبي ذئب مرفوعًا، وأدخل عبدُ الحميد بنُ جعفر بين سعيد وأبي هريرة رجلًا ولم يرفعْه، وابنُ أبي ذئب أَتْقَنُ من عبد الحميد وأعرَفُ بحديثِ المقبُري منه، فروايَتُه هي المعتمَدَةُ، وعقَّبَه البخاري بطريقِ عبد الحميد إشارةً منه إلى إمكانِ تصحيح القولَيْن، فلعلَّه كان عند سعيد عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة موقوفًا على ما رواه عنه عبد الحميد، وكان عنده عن أبي هريرة بغير واسطةٍ مرفوعًا؛ إذ وُجِدَتْ عند كلٍّ من الرَّاوِيَيْن عن سعيد

---

(١) «العلل» (١/ ٢٥٣).

(٢) رقم (٧١٤٨).

زيادةٌ، ورواية الوقف لا تعارِضُ روايةَ الرَّفع؛ لأنَّ الرَّاوي قد يَنشَطُ فيُسنِد وقد لا ينشط فيقف»[(١)].

٥- التَّصحيف:

وهو تحويل الكلمة عن هيئَتِها الصَّحيحة إلى غيرها، وهو من أسباب وقوع الخطأ والعلَّةِ في حديث الرَّاوي.

وينقسم إلى قسمَيْن: تصحيفُ الإسناد وتصحيف المتن.

ووقوعه في الإسناد أكثرُ منه في المتن؛ لأنَّ الأسماءَ كما يقول النَّجِيرَمِي: «أولى الأشياء بالضَّبط أسماءُ النَّاس؛ لأنَّه شيء لا يَدخُلُه القياس ولا قَبْلَه شيءٌ يدلُّ عليه ولا بعدَهُ شيءٌ يدُلُّ عليه»[(٢)].

ويقسِّمُ أهلُ الحديث - أيضًا - التَّصحيفَ إلى قسمَيْن آخَرَيْن:

تصحيفُ السَّمع وتصحيفُ البصر؛ وكلاهما يقع في الإسناد والمتن.

وتصحيفُ السَّمع؛ قال عنه العراقي: «فأمَّا تصحيفُ السَّمْعِ فهو: أنْ يكونَ الاسم واللَّقبُ، أو الاسم واسمُ الأبِ على وزن اسمٍ آخرَ ولقَبِه، أو اسمٍ آخرَ واسمِ أبيه، والحروفُ مختلفةٌ شكلًا ونُطقًا، فيشتبِه ذلك على السَّمع، كأن يكون الحديثُ لعاصم الأحول فيجعلُه بعضُهم عن واصل الأحدب»[(٣)].

وتصحيفُ البصر: هو التَّغيير الَّذي يقع للرَّاوي إذا حفِظَ من الكتاب أو حدَّث من الكتاب، فيحصُلُ له اشتباهٌ بين بعضِ الحروف الـمُتقارِبَةِ في الرَّسم.

---

(١) «فتح الباري» (١٦/ ٦٣٠).

(٢) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (١/ ٤١٧ - ٤١٨).

(٣) «شرح التَّبصرة والتَّذكرة» (٢/ ١٠٥).

وهـذا التَّصحيـف ناشـئٌ مـن عـدَّةِ أمـور؛ إمَّـا أن يأخُذَ مـن الكتاب مبـاشرةً من غير سـماعٍ عن الشَّـيخِ، أو يسـمَعَ منه لكن يخونُه سـمعُه لسـوئِه أو بُعدِه عن الـمُحدِّث، أو يحمـلَ اللَّفـظ على ما أَلِفه، إلى غيرِ ذلك من الأسـباب الموقِعـةِ في التَّصحيف، فيقع في الغلط، ويعلُّ النُّقَّاد روايتَه بسبب ما وقع في التَّصحيف.

من أمثلة ذلك:

مـا روى مالـك في «الموطَّأ» آخر كتاب الأقضية[1] قال: «حدَّثني مالك عن سـعيد ابنِ عمرو بنِ شُرَحْبِيل بنِ سعيد بن سعد بن عبادة عن أبيه عن جدِّه أنَّه قال: خرج سعدُ بـنُ عبادةَ مع رسـول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بعض مغازيه فحضرت أُمَّـه الوفاةُ بالمدينة، فقيل لها: أَوْصِي، فقالت: فيم أوصي، إنَّما المالُ مالُ سَعْدٍ، فتُوُفِّيَتْ قبل أن يَقدُمَ سعدٌ، فلمَّا قدِمَ سعدُ بنُ عبادة ذُكِرَ ذلك له، فقال سعد: يا رسول الله، هل ينفعُها أن أتصدَّقَ عنها؟ فقال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَعَمْ»، فقال سعد: حائطُ كذا وكذا صدقةٌ عنها، لحائطٍ سمَّاه».

رواه عنه يحيى اللَّيْثي فقال: «عن سـعيد بن عمرو بن شُرحبيل عن سـعيد بن سعد ابن عبادة عن أبيه عن جدِّه».

قـال أبو العبَّاس الدَّاني: «تصحَّف لـه: «ابن» بـ«عن»، وهو خطأ بيِّن، والصَّواب: «ابن سعيد»، وهكذا عند سائر الرُّواة»[2].

هكـذا جـاء في نسـختَيْ المحموديَّـةِ مـن روايـة يحيـى اللَّيثـي (ل:١٣٦/ ب)، (ل:١٨٠/ ب)، وطبعة «المجلس العلمي الأعلى بالمغرب» (٢٢١٣).

وفي المطبـوع بتحقيـق بشَّـار عوَّاد على الصَّـواب، تَبِعَ في ذلك نسـخةَ ابـنِ وضَّاح ولم يُعلِّقْ على الحديثِ بشيء!

---

(١) رقم (٢٢١١).

(٢) «الإيماء إلى أطراف أحاديث الموطَّأ» (٣/ ٩٧).

ذكـره - أيضًـا -: محمَّد بن حارث الخشـني في جملة أوهام يحيـى على مالك، كما في «أخبار الفقهاء والمحدِّثين»[١].

مثال آخر:

روى مالك في «الموطَّأ» كتاب الجنائز باب الحسـبة، أنَّه بلغَه عن أبي الحباب سـعيد ابنِ يسار عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**ما يَزَالُ المُؤْمِنُ يُصَابُ في وَلَدِهِ وحَامَّتِه**[٢] **حَتَّى يَلْقَى اللهَ ولَيْسَتْ لَهُ خَطِيئَةٌ**».

كذا رواه أصحاب «الموطَّأ»: «أنَّه بلغه»[٣].

وأخرجه محمَّد بنُ المُظفَّر البزَّاز في «غرائب مالك»[٤]، وأبو نعيم في «الحلية»[٥]، وابنُ عبد البرِّ في «التَّمهيد»[٦] من طريق عبد الله بن جعفر البرمكي، عن معن بن عيسى، عن مالك، عن ربيعة، عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة.

وعبـد الله بن جعفر ثقةٌ[٧]، لكن قال الدَّارقطني: «تصحَّف (أنَّه بلغه) بـ(ربيعة)، والصَّحيحُ (أنَّه بلغه)»[٨].

---

(١) «أخبار الفقهاء والمُحدِّثين» (ص: ٣٥٦).

(٢) حامَّته: بالحاء وتشديد الميم: أي قرابته ومن يهمُّه أمرُه ويُحزِنُه، مأخوذٌ من الماء الحميم وهو الحارُّ، وهو بمعنى خاصَّتِه، «مشارق الأنوار» للقاضي عياض (١/ ٢٠١).

(٣) انظر: «الموطَّأ» رواية يحيى اللَّيثي (٤٠)، وسُوَيْد بن سعيد، (٨٤٩)، ورواية أبي مصعب الزُّهري (٣٨٨)، ابـن بكـير (ل: ٦٣/ أ - نسـخة الظَّاهريَّـة -)، وأخرجـه الجوهـري في «مسـند «الموطَّأ» (ص٣٤٦) من طريق القعنبي، وقال ابنُ عبد البرِّ: «هكذا جاء هذا الحديثُ في «الموطَّأ» عند عامَّة رواته» «التَّمهيد» (٢٤/ ١٨٠).

(٤) «غرائب مالك» (ص: ٧٩ - ٨٠) (٣٦).

(٥) «الحلية» (٣/ ٢٦٥).

(٦) «التَّمهيد» (٢٤/ ١٨٠).

(٧) «تقريب التَّهذيب» (٣٢٥٦).

(٨) «العلل» (١١/ ٧ - ٨).

ومن ذلك أن يصحِّفَ الرَّاوي في المتن ويَرْوي الحديث بالمعنى فيقع الخلل في روايته وتُعلُّ.

مثاله: قال مسلمٌ: «ومِن فاحِش الوَهم لابنِ لهيعَة؛ حدَّثنا زُهير بن حرب، ثنا إسحاق بنُ عيسى، ثنا ابن لَهيعَة قَالَ: كَتَبَ إليَّ موسى بن عُقبَة يَقول: حدَّثنِي بُسْر ابنُ سعيد، عن زَيد بن ثابت: «أنَّ رَسُول الله ﷺ احتَجَم فِي المسجِد»، قلتُ لا بنِ لَهيعَة مسجد في بيتِه؟! قال: مسجد الرَّسول ﷺ.

وهذه روايَةٌ فاسِدَةٌ مِن كلِّ جِهَةٍ، فَاحشٌ خَطؤُها في المتن والإسنادِ جميعًا، وابنُ لهيعَة الـمُصحِّف في مَتنِه الـمُغَفَّلُ فِي إسنادِه، وإنَّما الحَدِيثُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ احتَجَر في المسجد بخُوصَة أو حَصِير يُصَلِّي فِيهَا، وسنذكر صِحَّة الرِّوايَة في ذلك إن شاء الله؛ حدَّثنِي مُحَمَّد بنُ حَاتِم، ثنا بَهزُ بنُ أَسد، ثنا وُهَيب، حدَّثنِي مُوسَى بنُ عقبَة، قال: سمعتُ أَبَا النَّضر يحدِّث، عَن بُسر بنِ سعيد، عَن زيد بن ثَابت: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ اتَّخذ حُجرَة فِي الْـمَسْجِد من حَصِير...».

قال مسلم: الرِّوايَة الصَّحِيحَة في هذا الحَدِيث ما ذكرنا عن وُهَيب وذكرنا عن عبد الله بن سَعيد عَن أبي النَّضر، وابنُ لِهيعَة إنَّما وَقَع في الخَطأ مِن هذه الرِّوَايَة أنَّه أَخذ الحَدِيثَ مِن كتاب موسى بن عُقبَة إليه فِيما ذَكَر، وهي الآفةُ الَّتِي نَخشَى على مَن أَخذَ الحَدِيث مِنَ الكُتُب مِن غيرِ سَماعٍ مِن الْـمُحدِّث أو عَرضٍ عليه، فإذا كان أَحدُ هذين - السَّماع أو العرض - فخَليقٌ أَن لا يأتِي صَاحبُه التَّصْحِيفَ القَبِيحَ وما أشبَه ذلك مِن الخَطأ الفَاحِش»[١].

(١) «التمييز» (ص: ١٨٧، ١٨٨).

٦ـ التّدليس:

من أسباب وقوع العلّة في حديث الثِّقات: التَّدليس الَّذي عُرِفَ به بعضُ الرُّواة، والتَّدليسُ مُنقَسِمٌ إلى قسمَيْن: تدليس الإسناد بأنواعه وتدليس الشُّيوخ.

فقد يُدلِّسُ الرَّاوي الثِّقةُ حديثًا وتَخفَى علَّتُه على المُحدِّث ويغترُّ بظاهر الإسناد، ويحكمُ على الحديث بالصِّحَّة، وينتَقِد النَّاقدُ نفسَ الإسنادِ ويَحكُمُ عليه بوجود علَّةٍ خفيَّةٍ سببُها التَّدليسُ.

قال الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في «مقدِّمةِ الصَّحيح»: «وإنَّما كان تفقُّد مَنْ تفقَّدَ منهم سماعَ رواةِ الحديث ممَّن روى عنهم: إذا كان الرَّاوي ممَّن عُرِفَ بالتَّدليسِ في الحديثِ وشُهِرَ به، فحِينَئِذٍ يبحَثُونَ عن سماعِه في روايَتِه، ويَتفَقَّدُونَ ذلك منه، كي تَنزَاحَ عنهم علَّةُ التَّدليس»(١).

فالنَّاقِدُ قد يكشِفُ علَّةَ التَّدليس؛ إمَّا بإسقاطِ رجلٍ في الإسناد، وإمَّا بتغيير اسم الضَّعيف إلى كنية تشتَبِهُ بكنية الثِّقةِ وغيرِ ذلك.

مثاله:

قال ابنُ أبي حاتم: «وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «**ما على أَحدِكُمْ إذا أرَادَ أنْ يَتَصَدَّقَ بصَدَقَةٍ أَنْ يَجْعَلَهَا عن وَالِدَيْهِ؟**».

قال أبي: هذا حدِيثٌ منكَرٌ، إنَّما يُروى عن عبَّاد بنِ كثيرٍ، عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه.

قال أبي: عبَّادُ بنُ كثِير لم يُدركْ عمرَو بنَ شعيب، وهو ضعيفُ الحديث في نفسِه.

---

(١) «صحيح مسلم» المقدمة (ص: ٢٠).

قلتُ لأبي: فتخافُ أن يكون الأوزاعيُّ دلَّس، بلغه عن عبَّاد، عن عمرو ابن شعيب، فرواه عن عمرٍو؟ قال: لا، ولكن أخاف أن يكون من ابن أبي العشرين.

قلتُ: أليس ابنُ أبي العشرين ثقةً؟ قال: هو دِيوانِيٌّ كاتِبٌ لم يكن صاحِبَ حديث»[١].

ومثاله - أيضًا -:

قال ابنُ أبي حاتم: «وسمعتُ أبي وذَكَرَ الحديثَ الَّذي رواه إسحاق ابن رَاهُوْيَه عن بقيَّةَ قال: حدَّثني أبو وهب الأسدي قال: حدَّثنا نافع، عن ابن عمر قال: «لا تَحْمَدُوا إسلام امرئٍ حتَّى تعرِفُوا عُقدَةَ رأيه».

قال أبي: هذا الحديث له علَّةٌ قلَّ منْ يفهَمُها، روى هذا الحديث عبيد الله ابن عمرو، عن إسحاق بن أبي فروة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ، وعبيد الله بن عمرو كنيتُه أبو وهب وهو أسديٌّ، فكأنَّ بقيَّةَ كنَّى عبيدَ الله ابنَ عمرو ونسَبَه إلى بني أسد لكيلا يُفطَن به، حتَّى إذا تَرَكَ إسحاقَ بنَ أبي فروة من الوسط لا يُهتَدَى له، وكان بقيَّةُ من أَفْعَلِ النَّاسِ لهذا.

وأمَّا ما قال إسحاقُ في روايته عن بقيَّةَ عن أبي وهب «حدَّثنا نافع» فهو وهمٌ، غيرَ أنَّ وجهَه عندي: أنَّ إسحاقَ لعلَّه حَفِظَ عن بقيَّةَ هذا الحديثَ، ولـمَّا يَفطَنْ لما عَمِل بقيَّةُ مِنْ تَركِه إسحاقَ من الوسط وتكنِيَتِه عبيدَ الله بنَ عمرو، فلم يفتقد لفظَ بقيَّة في قوله: «حدَّثنا نافع» أو «عن نافع»»[٢].

---

(١) «علل الحديث» (٢/ ٦٢٠).

(٢) «علل ابن أبي حاتم» (٥/ ٢٥٠ - ٢٥١).

٧- التَّلقين:

❁ التَّلقين لغةً: اللَّام والقاف والنُّون كلمةٌ صحيحةٌ تدلُّ على أخْذِ علمٍ وفَهْمِه، ولَقِن الشَّيءَ لَقنًا: أخذه وفهمه، ولقَّنْتُه تلقينًا: فهَّمتُه، وغُلامٌ لقِنٌ: سريع الفَهْم واللَّقانة(١).

❁ والتَّلقين بمعناه في عرف المُحدِّثين هو: أن يقرَأَ الرَّاوي على شيخٍ ما ليس من حديثِه، مُوهِمًا الشَّيخَ أنَّه من حديثِه، فيُقِرُّه عليه أو يُحدِّثُه به أو يُنكِرُه عليه.

فأمَّا إذا أقرَّه وقال: «هو من حَدِيثي»، فهذا يكون إمَّا بسبب نسيانِه واشتباهِ الأمرِ عليه، أو كونِه مُغفَّلًا، أو كونِه قليلَ الفطنة مُفرِطًا في إحسان الظَّنِّ، أو شديدَ الغفلة، أو كثيرَ الوَهْمِ والتَّهاوُنِ عديمَ المبالاة والحرص، أو جامِعًا بين حسنِ الظَّنِّ بالمُلقِّنِ وسوءِ الحفظ لمرويَّاتِه، أو بسبب ميله إلى الكذب.

وهو الَّذي يُقَالُ عنه في عُرفِ علماءِ الجرحِ والتَّعديل: «كان يُلَقَّن فيتَلَقَّن» أو «كان يقبَلُ التَّلقينَ» أو ما أشبهَ ذلك من العبارات.

فإذا وُصِفَ بذلك عُلِمَ أنَّه من عادَتِه قبولُ التَّلقين، أمَّا إن لُقِّنَ مرَّةً فقد لا يُلقَّبُ بذلك، إنَّما يُكتفى بتعليل الحديث ذاتِه، وإذا لم يُقِرَّ، فهو دليلٌ على ضبطِه وإتقانِه.

كما روى الخطيب في «تاريخ بغداد»(٢) عن أحمد بن منصور الرَّمادي قال: «خرجتُ مع أحمد بنِ حنبل ويحيى بنِ معين إلى عبد الرَّزَّاق، خادِمًا لهما، فلمَّا عُدْنَا إلى الكوفة قال يحيى بنُ معين لأحمد بنِ حنبل: أريدُ أَخْتَبِرُ أبا نُعَيْم(٣)! فقال له أحمد ابنُ حنبل: لا تريد،

(١) «معجم مقاييس اللُّغة» (٥/ ٢٦٠).
(٢) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣١٥).
(٣) وهو الفضل بن دُكَيْن الإمام الحافظ.

الرَّجلُ ثقةٌ، فقال يحيى بنُ معين: لا بدَّ لي! فأخذَ ورقةً فكتب فيها ثلاثين حديثًا من حديث أبي نُعَيْم، وجعل على رأس كلِّ عشرةٍ منها حديثًا ليس من حديثه، ثمَّ جاءوا إلى أبي نُعَيْم فدقُّوا عليه البابَ فخرَجَ فجلَسَ على دُكَّانِ طين حِذَاءَ بابِه، وأخذ أحمدَ بنَ حنبل فأجلسَه عن يمينِه، وأخذَ يحيى بنَ معين فأجلسه عن يسارِه، ثمَّ جلستُ أسفلَ الدُّكَّان؛ فأخرجَ يحيى بنُ معين الطَّبَقَ فقرَأَ عليه عشرةَ أحاديثَ وأبو نُعَيْمٍ ساكتٌ، ثمَّ قرَأَ الحادي عَشَرَ، فقال له أبو نُعَيْم: ليس من حديثي، فاضْرِبْ عليه.

ثمَّ قرأ العشْرَ الثَّاني وأبو نُعَيْمٍ ساكتٌ، فقرأ الحديثَ الثَّاني، فقال أبو نُعَيْمٍ: ليس من حديثي فاضربْ عليه.

ثمَّ قرأ العشْرَ الثَّالِثَ، وقرأ الحديثَ الثَّالثَ فتغيَّرَ أبو نُعَيْمٍ وانقلبتْ عيناه، ثمَّ أقْبَلَ على يحيى بنِ معين فقال له: أمَّا هذا - وذراع أحمد في يده - فأَوْرَعُ من أن يعمَلَ مثلَ هذا، وأمَّا هذا - يريدني - فأقَلُّ من أن يفعَلَ مثلَ هذا، ولكن هذا مِن فِعلك يا فَاعِل، ثمَّ أخرج رجلَه فَرَفَسَ يحيى بنَ معين فرمى به من الدُّكَّان، وقام فدخل دارَه! فقال أحمدُ ليحيى: ألم أمنعْك من الرَّجُلِ وأقُلْ لك إنَّه ثَبْتٌ؟! قال: والله لَرَفْسَتُه لي أحبُّ إليَّ من سَفَرِي!».

وقال المُعلِّمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التَّنكيل»(١): «التَّلقينُ القادِحُ في المُلقَّن هو أن يوقِعَ الشَّيخَ في الكذب ولا يُبيِّنُ، فإن كان إنَّما فعل ذلك امتحانًا للشَّيخ وبيَّنَ ذلك في المجلِس لم يضُرَّهُ، وأمَّا الشَّيخُ فإن قَبِلَ التَّلقينَ وكَثُرَ منه ذلك فإنَّه يَسقُط».

والتَّلقين يكون سببًا من أسباب العلَّة إن وقع ذلك في حديث الثِّقةِ ولم يفطَنْ لذلك فإنَّه يُعَلُّ حديثُه ذاك، وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ:

قال ابن أبي حاتم: «وسئل أبو زرعة عن حديثٍ: رواه ليث بن سعد فاختُلِفَ عن ليث.

---

(١) «التَّنكيل» (١/ ٢٢٨).

فروى أبو الوليد، عن ليث، عن عبد الله بن أبي مُلَيْكَة، عن عبد الله ابن أبي نَهِيك، عن سعد بنِ أبي وقَّاصٍ، عن النَّبيِّ ﷺ.

ورواه يحيى بنُ بُكَير، عن ليث، عن عبد الله بن عُبيد الله بن أبي مُلَيْكة، عن عُبيدِ الله بن أبي نَهِيكٍ، عن سعيد بن أبي سعيد، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بالقُرْآنِ**».

قال أبو زرعة: في كتابِ اللَّيث، في أصلِه: سعيدُ بنُ أبي سعيد، ولكن لُقِّن بالعراق عن سعد»(١).

أبو الوليد هو هشام بن الوليد الطَّيالسي، وعبد الله بن أبي نَهِيك يُقالُ له عبيد الله.

مثالٌ آخر:

قال ابنُ أبي حاتم: «وسألتُ أبي عن حديث رواه محمَّد بنُ أبي عمر العدني، عن بشر بن السَّرِيِّ، عن حمَّاد بنِ سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ: أنَّه كان يدعو: «**اللَّهُمَّ لا سَهْلَ إلَّا مَا جَعَلْتَ سَهْلًا وأَنْتَ إنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الحَزْنَ سَهْلا**».

قال أبي: هذا خطأٌ، حدَّثناه القعنبي، عن حمَّاد، عن ثابت، أنَّ النَّبيَّ ﷺ، مُرسَلًا ولم يذكرْ أنسًا، وبلغني أنَّ جعفر بنَ عبد الواحد لقَّنَ القعنبي، عن أنس، ثمَّ أُخْبِرَ بذلك فدعا عليه.

قال أبي: هو حمَّاد عن ثابت عن النَّبيِّ ﷺ مرسلًا، وكان بشرُ بنُ السَّرِيِّ ثبتًا، فليتَه أن لا يكون أدخل على ابنِ أبي عمر»(٢).

وجاء في «سؤالات البرذعي» لأبي زُرعَةَ وذاكره بأحاديث رواها جعفرُ ابنُ عبد الواحد فأنكرَها ثمَّ قال: «لقد كنتُ أرى هذا جعفرًا وأَشْتَهِي أن أُكلِّمَهُ لِـمَا كان عليه

---

(١) «علل الحديث» (٢/ ٤٨٩).

(٢) «علل الحديث» (٥/ ٤٠٠).

من السَّكينةِ والوقارِ، ونَسَبُه في العنقاء رجلٌ تصلُحُ له الخلافةُ من ولد العبَّاس يرجِعُ إلى حفظٍ وفِقهٍ قد خرج إلى مثل هذا، نسأل اللهَ السِّترَ والعافيةَ، ثمَّ قال لي: ما أخوفني أن تكون دعوةُ الشَّيخ الصَّالِح أدركَتْه.

قلتُ: أيُّ شيخ؟ قال: القعنبي، بلغني أنَّه دعا عليه فقال: اللَّهُمَّ افْضَحْهُ، لا أحسَبُ ما بُلِيَ به إلَّا بدعوة الشَّيخ، قلتُ: كيف دعا عليه قال: بلغني أنَّه أدخل عليه حديثًا أحسبه عن ثابت جعله عن أنس، فلمَّا فارقه رجع الشَّيخُ إلى أصلِهِ فلم يَجِدْهُ، فاتَّهمَه فدعا عليه»[1].

٨- سلوك الجادَّة:

والجادَّة: معظَمُ الطَّريق، وقيل وسطُه، وقيل: هي الطَّريقُ الأعظمُ الَّذي يَجمَعُ الطُّرُقَ ولا بدَّ من المرور عليه، ويقال للأرض المستوية الَّتي ليس فيها رملٌ ولا اختلافٌ جَدَدٌ، وهذا الطَّريق أَجَدُّ الطَّريقَيْن أي: أَوْطَؤُهما وأَشدُّهما استواءً، وقيل جادَّةُ الطَّريق: مسلكُه وما وضح منه، وقال أبو حنيفة: الجادَّة الطَّريقُ إلى الماء[2].

وسلوك الجادَّة هو لزوم الطَّريق المعروفة، وهو سببٌ لوقوع الثِّقاتِ في العلل، وذلك أنَّ الطَّريقَ المشهورةَ قد تقع على لسان الرَّاوي من غير قصدٍ، وذلك لكثرة ما يَروِي من الأحاديث بذاك الإسناد.

قال المُعلِّمِي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهكذا الخطأ في الأسانيد أغلبُ ما يقع بسلوك الجادَّةِ؛ فهشام بنُ عروة غالبُ روايته عن أبيه عن عائشة، وقد يَرْوِي عن وهبِ بنِ كيسان عن عبيد ابن عمير[3]، فقد يَسمَعُ رجلٌ من هشام خبرًا بالسَّنَدِ الثَّاني، ثمَّ يمضي

---

(١) «سؤالات البرذعي» (٢/ ٥٧٤).

(٢) يُنظَر: «تاج العروس» (٧/ ٤٨٣)، «لسان العرب» (٣/ ١٠٧).

(٣) أي: «عن عائشة».

على السَّـامِعِ زمانٌ فيَشْـتَبِه عليه، فيتوهَّمُ أنَّه سَـمِعَ ذاك الخبرَ من هشام بالسَّند الأوَّل على مـا هو الغالب المألوف، ولذلك تجد أئمَّةَ الحديثِ إذا وجدُوا راوِيَيْن اختلَفَا بأن رَوَيَا عن هشـام خبرًا واحِدًا، جعلَه أَحدُهما عن هشـام عن وهب، عـن عُبيد، وجعله الآخر: عن هشام، عن عروة، عن عائشة، فالغالب أن يُقدِّموا الأوَّل ويخطِّئوا الثَّاني، هذا مثالٌ، ومَنْ راجعَ كُتُبَ عللِ الحديث وجد من هذا ما لا يُحصَى»(١).

وذلـك لأنَّ «هشـام بن عروة، عن أبيه، عن عائشـة» سلسـلةٌ معروفة يَسـبِق إليها لسـانُ مَـن لا يضبـط، و«هشـام، عـن وهـب، عن عبيـد، عن عائشـة» غريـب لا يقوله إلَّا حافظ(٢).

ومرادُ المعلِّمي من قوله: «وُجِدَ مِن هذا ما لا يُحصى» أي: أمثلة لسلوك الجادَّةِ، وإن لم يَنُصَّ المعلِّلُ على ذلك، لكن يُفهَمُ من مناهجهم وطريقةِ تعليلِهم ذلك.

مثاله:

قـال ابنُ أبي حاتم: «وسـألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ المبـارك، عن ابنِ جابر، عن بُسـرِ بن عُبيد الله، عن أبي إدريس، عن واثلـة، عن أبي مَرْثَد، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «**لا تُصَلُّوا إِلى القُبُورِ ولا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا**».

قـال أبي: يـرون أنَّ ابنَ المباركِ وَهِم في هذا الحديث، أدخل أبا إدريس الخولاني بين بسر بن عبيد الله وبين واثلة.

ورواه: عيسـى بـن يونس، وصدقـةُ بن خالدٍ، والولِيدُ بن مسـلم، عـن ابن جابر، عـن بـسر بن عبيـد الله، قـال: سـمعتُ واثلةَ يُحـدِّثُ عـن أبي مَرْثَـد الغنوي، عـن النَّبيِّ ﷺ.

(١) «آثار العلامة المعلمي» (١١/ ١٠٨).

(٢) انظر هذا التقرير عند ابن رجب في «فتح الباري» (٣/ ٢٦٥)، وهو يتكلم عن حديث آخر.

قال أبي: بُسرٌ قد سمع من واثلة، وكثيرًا ما يحدِّث بُسرٌ، عن أبي إدريس، فغلط ابنُ المبارك فظنَّ أنَّ هذا ممَّا روى عن أبي إدريس، عن واثلة، وقد سمع هذا الحدِيثَ بُسرٌ مِن واثلة نفسِه؛ لأنَّ أهلَ الشَّامِ أَعْرَفُ بحديثِهم»(١).

مثال آخر:

قال ابنُ أبي حاتم: «وسألتُ أبي عن حديث، رواه محمَّد بن سليمان الأصبهاني، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ، أنَّه كان يُصلِّي في اليومِ واللَّيلةِ اثْنَتَيْ عشرَةَ ركعة.

فقال أبي: هذا خطأٌ، رواه سهيل، عن أبي إسحاق، عن الـمُسيِّب بنِ رافع، عن عمرو ابنِ أَوْس، عن عَنْبَسَةَ، عن أمِّ حَبِيبةَ، عن النَّبيِّ ﷺ.

وقال أبي: كنتُ مُعجَبًا بهذا الحديثِ، وكنتُ أرى أنَّه غريبٌ، حتَّى رأيتُ: سُهَيْل، عن أبي إسحاق، عن الـمُسيِّب، عن عمرو بنِ أوس، عن عنبسة، عن أمِّ حبيبة، عن النَّبيِّ ﷺ، فعلِمْتُ أنَّ ذاك لَزِمَ الطَّريق»(٢).

وقال ابنُ عدي: «وهذا أخطأَ فيه ابنُ الأصبهاني حيثُ قال: عن سُهَيل عن أبيه عن أبي هريرة وكان هذا الطَّريقُ أَسْهَلَ عليه»(٣).

أي: أنَّ «سُهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة» سلسلة معروفة يسبق إليها لسان من لا يضبط، وسهيل، عن أبي إسحاق، عن الـمُسيِّب بنِ رافع، عن عمرو بنِ أَوْس، عن عَنْبَسَةَ، عن أمِّ حَبِيبةَ» غريب لا يقوله إلَّا حافظ.

٩- الرِّواية بالمعنى:

وهي - أيضًا - من أسباب وقوع العِلل في حديث الثِّقة، والعلَّةُ هنا تقع في المتن

---

(١) «علل الحديث» (٢/ ٥٦).
(٢) «علل الحديث» (٢/ ١٦٥).
(٣) «الكامل» (٦/ ٢٢٩).

لا في الإسناد، وقد يقع ذلك إمَّا بتغيير الألفاظ أو اختصارِها، فيَهِمُ الثِّقةُ ويظُنُّ أنَّه أصابَ المعنى الَّذي عناه النَّبيُّ ﷺ، فيُعِلُّ النُّقَّاد حديثَه إذا خالف الثِّقاتِ أو خالف المعروفَ المعلومَ من أحاديثه ﷺ.

مثالُ ذلك:

ما أخرجه البخاري من طريق هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة، قالت: «كان النَّبيُّ ﷺ يُصلِّي وأنا راقِدَةٌ مُعترِضَةٌ على فراشه»(١).

قال ابنُ رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «رواه أبو العبَّاس السَّرَّاج الحافظ: ثنا هنَّاد بنُ السَّرِي: ثنا أبو معاوية، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: «كان رسولُ الله ﷺ يُصلِّي من اللَّيلِ على الفراش الَّذي ينامُ عليه وأنا بينه وبين القِبلَةِ».

وهذا من تغيير بعض الرُّواة بالمعنى الَّذي فهِمَه من الحديث؛ لاتِّفاقِ الحُفَّاظِ من أصحاب عروة على غير هذا اللَّفظِ، وليس أبو معاوية بالحافظِ المُتقِنِ لحديث هشام بنِ عروة، إنَّما هو مُتقِنٌ لحديث الأعمش»(٢).

مثال آخر:

روى شعبةُ عن إسماعيل بن إبراهيم بنِ عُلَيَّة عن عبد العزيز بنِ صُهَيب عن أنس ابن مالك: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى عن التَّزَعْفُر».

وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وعمرو النَّاقِد وزُهَير بنِ حرب وابنِ نُمَيْر وأبي كُرَيْب كلِّهم عن إسماعيل بنِ عُلَيَّةَ بلفظ: «نهى رسولُ الله ﷺ أن يَتزَعْفَرَ الرَّجُلَ»(٣).

---

(١) «صحيح البخاري» (٥١٢).
(٢) «فتح الباري» (٣/ ٢٩).
(٣) «صحيح مسلم» (٢١٠١).

وأخرجه الطَّحاوي من طريق ابنِ أبي عمران، عن علي بنِ الجعد، عن شعبة عن إسماعيل، قال ابنُ الجعد: فلقيتُ إسماعيلَ فسألتُه عنه وحدَّثته أنَّ شعبة حدَّثنا به عنه فقال: «ليس هكذا حدَّثته وإنَّما حدَّثته أنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى أن يَتَزَعْفَرَ الرَّجلُ».

قال ابنُ أبي عمران: «وهما مختلفان؛ أمَّا قولُه «أن يتزعفر الرَّجل» فإنَّما دخل في نهيه الرِّجال دون النِّساء، وأمَّا قولُه: «نهى عن التَّزعفر» فأدخل فيه الرِّجالُ والنِّساء»[1].

وقال الرَّامَهُرْمُزِي: «وكان شعبةُ حَفِظَ عن إسماعيل فأنكر إسماعيلُ لفظَ التَّزعفُر؛ لأنَّه لفظُ العمومِ وإنَّما المنهيُّ عنه الرِّجال، وأحسب شعبةَ قصد المعنى ولم يَفْطَنْ لما فَطِنَ له إسماعيلُ، وشعبةُ شعبة!»[2].

وهناك أسبابٌ أخرى لوقوع الرَّاوي في الخطأ والوهم، وما ذكرنا من الأسباب يُبيِّن لنا حرصَ العلماءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ على معرفة أخطاء الرُّواة، وأنَّ الخطأَ لا يَسلَمُ منه أحدٌ لتعدُّدِ أسبابِه، والصَّواب لا بدَّ من ظهوره على أيدي النُّقَّاد بتوفيق الله لهم وحفظه لهذا الدِّين.

❁ ❁ ❁

---

(١) «شرح مشكل الآثار» (١٢/ ٥٠٩).
(٢) «المُحدِّث الفاصل» (ص: ٣٨٩).

وعمدة الإعلال عند الناقد جمع طرق الباب والمقارنة
مع المخالفة والتفرد ليعرف حكمه بالموازنة

المبحث السادس

طرق معرفة العلة

إنَّ معرفةَ تعليل النُّقَّاد لأحاديث الثِّقات تُساعِدُ طالبَ العلم في فهم كلامِ الأئمَّةِ ومَعرفةِ دقَّةِ نظرِهم وكلامهم في الأحاديث، فرُبَّ حديثٍ واحدٍ تتطلَّبُ دراستُه الكثيرَ من الجهد والوقت، ثمَّ لا نقف إلَّا على كلامٍ يسيرٍ لأئمَّة الحديث في بيان علَّته، وبمقارنة كلامهم مع تلك الدِّراسة والبحث والاستقراء نجد أنَّ هؤلاء الأئمَّةَ لم يتكلَّموا من فراغٍ، بل كانت لدَيْهم ملَكَةٌ قويَّةٌ وحفظٌ واسعٌ وفهمٌ دقيقٌ يصدرون من خلاله الأحكامَ العامَّةَ على الأحاديث.

ونقصد بكلامنا عن طرق معرفة العلَّة: الطُّرق الَّتي اتَّبَعَها النُّقَّاد في عصر الرِّوايةِ، وكذا الطُّرق الَّتي ينبغي أن يَتَّبِعَها طالبُ الحديث لبيان كلامِهم وطُرُقِهم في التَّعليل، وكذا التَّرجيح بين أقوالهم عند الاختلاف.

وفي كلام بعض الأئمَّة رَحِمَهُمُ اللَّهُ بيانٌ لتلك الطُّرُقِ من حيث الإجمال، فقد ورد عن أبي عبد الله الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه قال: «إنَّ الصَّحيحَ لا يُعرَفُ بروايته فقط، وإنَّما يُعرَفُ بالفهم والحفظِ وكثرةِ السَّماعِ، وليس لهذا النَّوعِ من العلم عونٌ أكثرَ من مذاكرةِ أهلِ الفهمِ والمعرفةِ ليَظهَرَ ما يَخْفَى من علَّةِ الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصَّحيحةِ غير مُخَرَّجةٍ في كتابَيِ الإمامَيْن البخاري ومسلم لزِمَ صاحبَ الحديثِ التَّنقيرُ عن علَّتِه ومذاكرةُ أهلِ المعرفة به لتظهَر علَّتُه»(١).

فمن خلال هذا النَّصِّ يتبيَّنُ أنَّ مَعرِفَةَ العلل والتَّمييزَ بين الصَّحيحِ والـمُعَلِّ يعرفُه النَّاقِدُ الَّذي جَمَعَ عدَّةَ أمورٍ، منها الفهم والحفظ وكثرة السَّماع.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ٥٨ - ٦٠).

وتقـدَّم قولُـه - أيضًا - في بيـان أنَّ الحجَّةَ في كلام النُّقَّاد إنَّـما تكون بالحفظ والفهم والمعرفـة، فقـال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنَّـما يُعلَّلُ الحديثُ مـن أَوجُهٍ ليس للجرح فيهـا مَدخَلٌ؛ فإنَّ حديثَ المجروح سـاقطٌ واهٍ، وعلَّةُ الحديثِ تكثُـرُ في أحاديث الثِّقات أن يُحدِّثُوا بحديثٍ لـه علَّةٌ فيخفى عليهـم علمُه فيصيرُ الحديثُ معلـولًا والحجَّةُ فيها عندنـا الحفظُ والفهمُ والمعرفةُ لا غير»(١).

الطَّريق الأوَّل لمعرفة العلل: الحفظ والإتقان:

وهو الضَّبطُ، فلا بُدَّ من توفُّرِ هذه الميزة والصِّفةِ في النَّاقدِ، وهي من الصِّفات الَّتي نصَّ عليها الأئمَّةُ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، ولا يمكن أن يُمارِسَ هذا العلمَ ويتكلَّمَ فيه إلَّا من تميَّزَ بالحفظ والإتقان وأمورٍ أخرى سيأتي بيانُها.

ولا يكفي مُجرَّدُ الحفظ في معرفة العلل؛ إذ كم من راوٍ حافظٍ يسرُدُ آلاف الأحاديث سردًا لكنَّـه لم يُعـرَفْ بالنَّقـدِ والتَّعليـل، بل قد يكـون حافِظًا وهو مُتكَلَّمٌ فيـه؛ فلا بدَّ مع الحفظِ الإتقانُ وغيرُ ذلك من الصِّفات.

قال أبو زرعة الرَّازي: «الإتقانُ أكثَرُ من حفظ السَّردِ»(٢).

فلذلـك نجـدُ أنَّ بعضَ الرُّواةِ على سَـعَةِ حفظِهـم وكثرةِ مسـموعاتِهم تكلَّمَ فيهم العلماءُ بما يوجِـبُ ضعفَهم أو انحطاطَهم عن درجة الحفظِ وتليـينِ روايَتِهم، فقد يعتني الـرَّاوي بالرِّحلـةِ والكتابةِ والطَّلبِ عن كلِّ شـيخٍ، فيجمَعُ ويحفَظُ مـن الحديثِ الكثيرَ، لكـن يُقصِّرُ في جانب الضَّبطِ والإتقـانِ فيختَلَّ أداؤُه، فيتكَلَّمَ النُّقَّاد بما يوجِبُ ضعفَه مع وصفِهم إيَّاهُ بكثرَةِ الحفظِ ولا منافاةَ بين الأمرَيْن.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٢) وقد تقدَّم (ص: ١٧).

(٢) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (٩/ ٣٧٠).

قال الذَّهبي في ترجمة يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي: «كان من أوعية العلم، وليس هو بالمتقِن، فلذا لم يحتجَّ به الشَّيخان»(١).

﴿ ومثاله - أيضًا -: قيسُ بنُ الرَّبيع؛ فقد اعتنى عنايةً كبيرةً بكتابةِ العلم وحفظِه، قال شعبةُ بنُ الحجَّاج: «ما أتَيْنا شيخًا بالكوفة إلَّا وجدْنا قَيسَ بنَ الرَّبيعِ قد سبقَنا إليه، وكان يُسمَّى قَيْسًا الجوَّال»(٢).

وقال أبو الوليد الطَّيالِسي: «كتَبتُ عن قَيْسِ بنِ الرَّبيع ستَّة آلاف حديث»(٣).

مع ذلك قال عنه الذَّهبي في «السِّيَر»(٤): «الإمامُ الحافِظُ المكثرُ... أحدُ أوعِيَةِ العلمِ على ضَعفٍ فيه من قِبَلِ حفظِه».

ومن الرُّواةِ الَّذين امتازوا بسعة الحفظ دون الإتقان أحمدُ بنُ محمَّد بن سعيد الهمداني الكوفي المعروف بابن عُقدَة (ت: ٣٣٢هـ)، قال عنه الخطيبُ البغدادي: «كان حافِظًا عالِمًا مُكثِرًا، جمع التَّراجِمَ والأبوابَ والمشيخةَ، وأَكْثَرَ الرِّواية وانتشر حديثُه، وروى عنه الحُفَّاظُ والأكابر»(٥).

قال الذَّهبي: «يمكن أن يُقال: لم يوجد أَحْفَظُ منه وإلى يومِنا، وإلى قيام السَّاعة بالكوفة، فأمَّا أن يكون أحدٌ نظيرًا له في الحفظ، فنَعم، فقد كان بها بعدَ ابنِ مسعودٍ وعليٍّ، وعلقمةَ، ومسروقٍ، وعَبيدَةَ: ثَمَّ أئمةٌ حفَّاظٌ كإبراهيم النَّخَعي، ومنصور، والأعمش، ومِسْعَر، والثَّوري، وشَرِيك، ووكيع، وأبي نُعَيْم، وأبي بكر ابن أبي شَيْبَة، ومحمَّد بنِ عبد الله بن نُمَيْر، وأبي كُرَيْب، ثمَّ هؤلاء يمتازون عليه بالإتقان والعدالة التَّامَّةِ، ولكنَّه أَوْسَعُ دائرةً في الحديث منهم»(٦).

---

(١) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (٦/ ١٢٩).
(٢) «الجرح والتَّعديل» (٧/ ٩٦).
(٣) «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٠).
(٤) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (٨/ ٤١).
(٥) «تاريخ بغداد» (٦/ ١٤٨).
(٦) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٥/ ٣٤٥).

مع هذا الوصف لابن عقدة إلَّا أنَّه قال فيه: «الحافظُ العلَّامةُ أحدُ أعلام الحديث ونادرةُ الزَّمان وصاحبُ التَّصانيف على ضعفٍ فيه...»[١].

فلا منافاةَ بين سعةِ علمِ الرَّاوي وكثرَةِ مروِيَّاتِه، وضعفِ روايَتِه ولينِها، وهذا ما يُوضِّحُ كلام أبي زرعة السَّابق: «الإتقانُ أكثرُ من حفظ السَّرد».

فمن هنا يتبيَّنُ أنَّ الحفظَ عند أهل الحديث يُطلَقُ على صِنفَيْن من النَّاس:

❁ صنفٌ يحفَظُ ويؤدِّي ما حفظ كما سمع من غير وهمٍ وتقصيرٍ.

❁ وصنفٌ يحفظ ويجمع مع الحفظ: الإتقانَ والفهمَ والمعرفةَ بطرق الحديث والرِّوايةِ والتَّعليل.

قال عبدُ الرَّحمن بنُ مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحفظُ الإتقانُ»[٢].

وقال أبو بكر بن عبدان: «سئل ابنُ الجعابي[٣]: أكان ابنُ صاعد[٤] يحفَظُ؟ فتبسَّم وقال: لا يقال لأبي محمَّد يحفظ، كان يدري، قلتُ - أي السَّهمي - لأبي بكر ابن عبدان: أَيْشٍ الفرقُ بين الدِّرايةِ والحفظِ؟ قال: الدِّرايةُ فوق الحفظ»[٥].

قال الخطيبُ البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُبيِّنًا هذه الدِّرايةَ: «فمِنْ صفاتِ الحافِظِ الَّذي يجوزُ إطلاقُ هذا اللَّفظِ في تسمِيَتِه: أن يكونَ عارِفًا بسُنَنِ رسولِ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بصيرًا مُميِّزًا لأسانيدِها يحفَظُ منها ما أَجْمَعَ أهلُ المعرفة على صحَّتِه وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نَقَلَتِه، يعرف فرقَ ما بين قولهم: فلانٌ حجَّةٌ وفلان ثقةٌ ومقبولٌ ووسطٌ ولا بأس

(١) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٥/ ٣٤١).
(٢) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ١٣).
(٣) أبو بكر محمَّد بن عمر بن محمَّد بن سلم التَّميمي قاضي الموصل أحد الحُفَّاظ.
(٤) يحيى بن محمَّد بن صاعد بن كاتب أبو محمَّد الهاشمي البغدادي، عالم بالعلل والرِّجال.
(٥) «سؤالات السَّهمي للدَّارقطني» (ص: ٢٦٠) رقم (٣٧٩).

به وصدوقٌ وصالحٌ وشيخٌ وليِّنٌ وضعيفٌ ومتروكٌ وذاهبُ الحديث، ويميِّزُ الرِّواياتِ بتغايُرِ العبارات نحو: عن فلان وأنَّ فلانًا، ويعرِفُ اختلافَ الحكم في ذلك بين أن يكون المُسمَّى صحابيًّا أو تابعيًّا، والحكمَ في قول الرَّاوي قال فلانٌ وعن فلان، وأنَّ ذلك غيرُ مقبولٍ من المُدلِّسين دون إثبات السَّماع على اليقين، ويعرفُ اللَّفظةَ في الحديث تكون وهْمًا وما عداها صحيحًا ويميِّزُ الألفاظَ الَّتي أُدرِجَتْ في المتون فصارت بعضَها لاتِّصالها بها، ويكون قد أَنْعَمَ النَّظرَ في حال الرُّواة بمعاناة علمِ الحديث دون ما سواه؛ لأنَّه علمٌ لا يَعْلَقُ إلَّا بمن وقف نفسَه عليه ولم يضُمَّ غيرَه من العلوم إليه»(١).

وقال ابنُ حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فللحافِظِ في عُرف الـمُحدِّثين شروطٌ إذا اجتمَعَتْ في الرَّاوي سمَّوْهُ حافِظًا.

١- وهو الشُّهرة بالطَّلَبِ والأخذِ من أفواه الرِّجال لا من الصُّحُف.

٢- والمعرفة بطبقات الرُّواةِ ومراتِبِهم.

٣- والمعرفة بالتَّجريح والتَّعديل، وتمييز الصَّحيح من السَّقيم حتَّى يكونَ ما يَستَحضِرُه من ذلك أكثرَ ممَّا لا يَستَحْضِرُه مع استحضارِ الكثيرِ من المتون.

فهذه الشُّروط إذا اجتمعت في الرَّاوي سمَّوْهُ حافِظًا»(٢).

وهذا الصِّنفُ من الحُفَّاظِ هم علماءُ العِلَلِ والنُّقَّاد، لذلك كانوا أقلَّ من الصِّنفِ الأوَّلِ الَّذي كان يحفَظُ من غيرِ معرفةٍ وإتقانٍ بعلل الأحاديث ونقدِها، فلا يُستغرَبُ قولُ بعضِ الأئمَّةِ في أنَّ الحُفَّاظَ قليلٌ كما جاء عن هُشَيْم بنِ بشير: «من يحفظُ الحديثَ قليلٌ، ثمَّ قال: هم أقلُّ من ذاك»(٣).

---

(١) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٢٥٠ - ٢٥١).

(٢) «النُّكت» (١/ ٢٦٨).

(٣) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٢٥٠).

أو قول ابنِ عُيَيْنَةَ فيما رواه عنه عليُّ بنُ مُسهِر: «أدركتُ من الحُفَّاظِ ثلاثةً: إسماعيلَ ابنَ أبي خالد وعبدَ الملك بنَ أبي سليمان ويحيى بنَ سعيد الأنصاري، قلتُ: فالأعمش؟ فأبى أن يجعلَه منهم»(١).

قال الخطيبُ البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «...فلانٌ الحافظُ فهي أعلى صفاتِ المحدِّثين وأسمى درجاتِ النَّاقِلين، مَنْ وُجِدَت فيه قُبِلَت أقاويلُه وسُلِّم له تصحيحُ الحديثِ وتعليلُه، غيرَ أنَّ الـمُستحِقِّين لها يقِلُّ معدودُهم، ويعِزُّ بل يتَعذَّرُ وجودُهم، فهم في قلَّتِهم بين الـمُنتَسبينَ إلى مقالَتِهم أعزُّ من مذهب السُّنَّةِ بين سائرِ الآراءِ والنِّحَلِ، وأقلُّ من عدد المسلمين في مقابلةِ جميع أهلِ الملل»(٢).

وقال سعيدٌ المؤدِّب: «قلتُ للخطيب عند لقائي له: أنتَ الحافظُ أبو بكر؟ فقال: أنا أحمد بنُ علي الخطيب، انتهى الحفظ إلى الدَّارقطني»(٣).

فهذه الملَكَةُ من الحفظ والإتقانِ هي الَّتي مَكَّنَتْهم من معرفةِ علل الأحاديث ومظِنَّاتِ الخطأ ومداخِلِ الخلل.

وتقدَّم قولُ عبدِ الرَّحمن الـمُعلِّمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك: «ليس نقدُ الرُّواةِ بالأمر الهيِّنِ؛ فإنَّ النَّاقدَ لا بدَّ أن يكون واسعَ الاطِّلاع على الأخبار المرويَّةِ، عارفًا بأحوال الرُّواةِ السَّابقين وطرقِ الرِّوايةِ، خبيرًا بعوائد الرُّواةِ ومقاصدِهم وأغراضِهم، وبالأسباب الدَّاعيةِ إلى التَّساهلِ والكذبِ، والـمُوقِعَةِ في الخطأ والغلَط، ثمَّ يحتاجُ إلى أن يعرِفَ أحوالَ الرَّاوي متى وُلِدَ؟ وبأيِّ بلدٍ؟ وكيف هو في الدِّينِ والأمانةِ والعقلِ والمروءةِ والتَّحفُّظِ؟ ومتى شَرَع في الطَّلبِ؟ ومتى سَمِع؟ وكيف سمع؟ ومع مَنْ سمع؟ وكيف

---

(١) «سِيَر أعلام النُّبَلاء» (٥/ ٤٧٤).
(٢) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ١٧٢).
(٣) «التَّذكرة» (٣/ ١٨٢)، «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٨/ ٣٣٥).

كتابُه؟ ثمَّ يعرفُ أحوالَ الشُّيوخ الَّذين يُحدِّثُ عنهم وبلدانهم ووفياتهم وأوقاتَ تحديثهم وعادتهم في التَّحديث، ثمَّ يعرفُ مرويَّاتِ النَّاسِ عنهم ويَعرِضُ عليها مرويَّاتِ هذا الرَّاوي ويعتبرُها بها، إلى غير ذلك ممَّا يَطولُ شرحُه، ويكونُ مع ذلك مُتيقِّظًا، مُرهَفَ الفَهم، دَقِيقَ الفِطنة، مالكًا لنفسِه، لا يَستَميله الهوى ولا يَستفزُّه الغضبُ، ولا يَستخِفُّه بادرُ ظنٍّ حتَّى يستوفِيَ النَّظرَ ويبلغ المقرَّ، ثم يُحسنُ التَّطبيقَ في حُكمِه فلا يجاوِزُ ولا يُقصِّرُ، وهذه المرتبَةُ بعيدةُ المرام، عزيزةُ المنال، لم يبلُغْها إلَّا الأفذاذُ»[١].

وقال ابنُ دقيقِ العيد - بعد أنْ أطالَ النَّفَسَ في الكلام على حديث ابن عبَّاس مرفوعًا: «**إذا وَقَعَ الرَّجُلُ بأَهْلِهِ وهيَ حَائِضٌ فَلْيَتَصَدّقْ بِنِصْفِ دِينَارٍ**»، وبيَّن عِلَلَه وناقشها -: «إذا تنبَّهتَ لهذه الدَّقائق الَّتي ذكرناها في هذا الحديث ظهر لك احتياج هذا الفنِّ إلى جودةِ الفكر والنَّظرِ؛ فإنَّ الأمرَ ليس بالهيِّن، لا كما يظُنُّه قومٌ أنَّه مُجرَّدُ حفظٍ ونقلٍ لا يحتاج إلى غيرهما فيه»[٢].

الطَّريق الثَّاني لمعرفة العلل: معرفة من يدور عليهم الإسناد من الرُّواة:

إنَّ معرفةَ مَنْ يدورُ عليهم الإسنادُ من الرُّواةِ الَّذين كثُرَت الرِّوايةُ عنهم في الأقاليمِ يساعِدُ النَّاقِدَ على معرفةِ الأسانيدِ الشَّاذَّةِ الَّتي يتفرَّدُ بها بعضُ مَنْ لا يُحتَمَلُ تفرُّدُه عن مثل ذاك الشَّيخِ، وقد اهتمَّ أهلُ العلم ببيان مَنْ يدُورُ عليهمُ الأسانيد من أهل الأمصار، فيُعدُّ الخروجُ من هذه الأسانيد عُرضَةً للوقوع في الخطأ، لذا نجد أنَّ العلماءَ ذكروا للرُّواة الـمُكثِرِينَ من الرِّوايةِ مراتبَ الرُّواة عنهم، فقدَّمُوا بعضَهم في الرِّوايةِ وأخَّروا آخَرين كما سيأتي بيانُه.

---

(١) «مقدِّمة الجرح والتَّعديل» (١/ ب - ج).
(٢) «الإمام» (٣/ ٢٦٨).

وممَّن اهتمَّ بذكر من يدُورُ عليهمُ الإسـنادُ من أهلِ الأقاليم؛ الإمامُ علي ابن المديني كما في الكتاب الَّذي طُبِعَ باسم «العلل» له[١]، وهذا المنهج فتحَ لهم بابَ معرفة مَنْ يدُورُ عليهم الإسنادُ من الرُّواةِ، فميَّزُوا الآخِذِين عنهم وجعَلُوهم طبقاتٍ شتَّى.

قال عليُّ بنُ المديني: «نظَرْتُ فإذا الإسنادُ يدورُ على ستَّةٍ؛ فلأهل المدينةِ ابنُ شهاب، ولأهل مكَّةَ عمرُو بنُ دينار، ولأهل البصرة قتادةُ بنُ دِعَامَة السَّدوسي ويحيى بنُ أبي كثير، ولأهل الكوفة أبو إسحاق السَّبيعي وسليمان بنُ مهران الأعمش».

قـال علي: «ثـمَّ صار عِلْمُ هـؤلاء السِّـتَّةِ إلى أصحاب الأصناف: فممَّـن صنَّفَ في أهـل المدينـة مالكُ بنُ أنس ومحمَّدُ بنُ إسـحاق بنِ يَسَـار، ومن أهل مكَّـةَ عبد الملك بن عبد العزيز بنِ جُرَيْجٍ وسـفيانُ بنُ عُيينَةَ، ومن أهل البصرة سـعيدُ بنُ أبي عَرُوبَةَ وحمَّادُ بنُ سـلمةَ وشعبةُ بنُ الحجَّاج ومَعمَرُ بنُ راشِدٍ، ومن أهلِ الكوفة سفيان ابنُ سعيد الثَّوري، ومن أهل الشَّام عبدُ الرَّحمن بنُ عمرو الأوزاعي، ومن أهلِ واسِطٍ هُشَيْمُ بنُ بَشِير».

قال علي: «ثمَّ انتهى علمُ هؤلاء السِّتَّةِ وعلمُ الاثْنَيْ عشَرَ إلى ستَّةِ نَفَرٍ:

إلى يحيى بنِ سعيد القطَّان ويحيى بنِ زكريا بن أبي زائدة ووكيع بنِ الجرَّاح وعبدِ الله ابنِ المبارك وعبدِ الرَّحمن بن مهدي ويحيى بنِ آدم...»[٢] إلى آخر كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وبهذا التَّفصيلِ اسـتطاعَ العلماءُ معرفةَ أصول الرِّواياتِ ومَنْ يَدورُ عليهم الإسـنادُ ومراتـبُ الـرُّواةِ عن هؤلاء الشُّـيوخِ، وتكـونُ روايةُ هـؤلاء الأعلامِ هي محْـوَرَ النَّقدِ في المخالفة والموافَقَةِ، ومن خلالها تتمُّ مقارنةُ المروِيَّاتِ فما خالفها عُرِفَ شـذوذُه وما وافقها عُرِفَ كونُه محفوظًا.

---

(١) بتحقيق: محمَّد مصطفى الأعظمي، بالمكتب الإسلامي، ١٩٨٠.
(٢) «العلل» (ص: ٣٦ - ٤٠) باختصار.

وهـذه الأمورُ تُعِينُ النَّاقِدَ على معرفةِ الاختلافات، ثمَّ كيفيَّةِ التَّرجيح والتَّوفيق بين الرِّوايات.

❁ مثالُ ذلك: الحديثُ الَّذي رواه عبدُ السَّلام بنُ حرب عن أبي خالد الدَّالاني يزيد ابـنِ عبـدِ الرَّحمن، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابنِ عبَّاس: أنَّه رأى النَّبيَّ ﷺ نامَ وهو سَاجِدٌ حتَّى غَطَّ أو نَفَخَ، ثمَّ قام يُصلِّي، فقلتُ: يا رسولَ الله، إنَّكَ قد نِمْتَ، قال: «**إِنَّ الوُضُوءَ لَا يَجِبُ إِلَّا على مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا؛ فإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ**».

أخرجـه أبـو داود(١) ثـمَّ قـال في آخـرِه: «ذكـرتُ حديـث يزيـدَ الـدَّالاني لأحمـد ابـن حنبـل فانتَهَرَني استعظامًا لـه وقال: مـا لِيَزِيدَ الـدَّالانِي يدخل على أصحـاب قتادةَ ولم يَعْبأْ بالحديث».

❁ والمثـالُ الثَّـاني: روى قُرَّان بنُ تمَّام، عن أَيْمَن بـنِ نابِل، عن قُدامَةَ بنِ عبدِ الله ابن عمَّار العامِري، قال: «رأيتُ رسـولَ الله ﷺ يطُوفُ بالبيتِ على ناقَتِه، ويَسْتَلِمُ الحجرَ بمِحْجَنِه»(٢).

قـال أبو حاتم الـرَّازي: «لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن أيمن إلَّا قُـرَّان، ولا أراه محفوظًا، أين كان أصحابُ أَيْمَنَ بنِ نابِلٍ عن هذا الحديث؟»(٣).

وعناية العلماء بمعرفة من يدور عليه الإسناد نتج عنه قضيَّتان:

١ـ جمعُ أحاديثِ الأئمَّةِ الَّذين يدورُ عليهم الإسناد:

ومـراد العلـماء من هذا الجمعِ هو الوقـوفُ على حديث الـرَّاوي وطُرُقِه واختلافِ الرُّواةِ عنه.

---

(١) «سنن أبي داود» (٢٠٢).

(٢) أخرجـه الطَّـبراني في «الأوسـط» (٨٠٢٨)، وابـن عـدي في «الكامـل» (٢/ ١٤٧)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ١٩٧)، وأبو نُعَيْم في «معرفة الصَّحابة» (٤/ ٢٣٤٨).

(٣) «علل الحديث» (٣/ ٣٠٣).

قال العراقي في «شرح ألفيَّتِه»[1]: «وأمَّا جمعُ الشُّيوخِ، فهو جمعُ حديثِ شيوخٍ مخصوصينَ، كُلٌّ واحدٍ منهم على انفرادِهِ؛ كجمعِ حديث الأعمش للإسماعيلي، وحديثِ الفُضَيل بنِ عياض للنَّسائي، وحديثِ محمَّد بنِ جُحَادةَ للطَّبراني، وغيرِ ذلك».

قال الخطيبُ: «وأصحابُ الحديث يجمَعون حديثَ خلقٍ كثيرٍ غيرَ هؤلاء، وأنا أذكُرُ ما حضَرَنِي من أسمائِهم فمنهم: إسماعيلُ بنُ أبي خالد البجلي، وأيُّوبُ ابنُ أبي تميمة السَّختِيَاني، وبيان بنُ بشر الأحمسي، وداود بنُ أبي هند البصري، وربيعةُ بن أبي عبد الرَّحمن المدني، والحسنُ بنُ صالح بنِ حيٍّ الكوفي، وزيادُ ابن سعد الخراساني، وسليمانُ الأعمش الكاهلي، وسليمان أبو إسحاق الشَّيباني، وسليمان بن طرخان التَّيْمِي، وصفوانُ بنُ سُلَيْم ومحمَّد بن مسلم بنِ شهاب الزُّهرِيَّان، وطلحةُ بن مُصرِّف اليامي، ومِسعَر بن كِدَام الهلالي، وعبدُ الله بنُ عون البصري، وأبو حُصَيْن عثمان بنُ عاصم الكوفي، وعبدُ الرَّحمن بنُ عمرو الأوزاعي، وعبيدُ الله بنُ عمر العُمَري، ويحيى بنُ سعيد الأنصاري، وعمرُو ابن دينار المكِّي، ومحمَّدُ بنُ جُحَادَةَ الأودي، ومحمَّد بن سُوقَةَ العَبْدِي، ومحمَّد ابن واسع الأزدي، ومَطَر بنُ طَهْمَان الخراساني، ويونسُ بنُ عُبَيْد البصري»[2].

وعن عثمانَ بنِ سعيدٍ الدَّارمي قال: «يُقالُ: مَن لم يَجْمَعْ حديثَ هؤلاء الخمسةِ فهو مُفْلِسٌ في الحديث: سفيان، وشعبة، ومالك، وحمَّاد بنُ زَيْد، وابنُ عيينة، وهم أصولُ الدِّين»[3].

(١) «شرح التَّبصرة والتَّذكرة» (٢/ ٢٤٩ - ٢٥٠).
(٢) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٤٥٧).
(٣) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٤٥٧)، قال الذَّهبي مُعلِّقًا: «يريد أنَّه ما بلغ درجة الحُفَّاظ، وبلا ريبٍ أنَّ مَنْ جمع علمَ هؤلاء الخمسة، وأحاط بسائر أحاديثِهم، وكَتَبه عاليًا ونازِلًا، وفَهِم عِلَلَه، فقد أحاط بشَطرِ السُّنَّة النَّبويَّة؛ بل بأكثر من ذلك، وقد عُدِمَ في زمانِنا مَنْ يَنْهَضُ بهذا وببعضه، فنسأل اللهَ المغفرةَ...» [«سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٣/ ٣٢٣)].

٢- جمع التَّراجم:

وهـو جمع ما جاء بترجمةٍ واحدةٍ من الحديث، وهي الأسـانيد المشـهورة الَّتي يدورُ عليها الإسنادُ.

قال الخطيبُ البغدادي: «ويجمَعونَ - أيضًا - تراجمَ تُلحَقُ بدواوِين الشُّيوخ الَّذين تقدَّمَتْ أسماؤُهم؛ وذلك مثلُ ترجمةِ مالكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمر، وعبيدِ الله ابنِ عمرَ عن القاسـم عن عائشـة، وسـهيلِ بنِ أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وأيُّوب عن محمَّد بنِ سـيرين عـن أبي هريرة، ومعمر عن همَّام بنِ مُنبِّه عـن أبي هريرة، وأيُّوب عن عكرمة عن ابـنِ عبَّاس، والأعمش عن أبي وائل عن ابن مسـعود، وجعفر بـن محمَّد بنِ علي عن أبيه عن جابر، وهشـام بن عروة عن أبيه عن عائشـة، وأفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة، وإبراهيم النَّخعي عن الأسود ابنِ يزيد عن عائشة»[(١)].

الطَّريق الثَّالث لمعرفة العلل: معرفة أحوال الرُّواة:

والمقصـود بأحـوال الـرُّواة كلُّ مـا يتعلَّـقُ بهم؛ مـن تواريـخِ ولادَتِهـم، ووفاتِهم، وتَسـمِيَتِهم، وكناهم، وأنسابِهم، ونشـأتِهم في العلم ورَحَلاتِهم وسماعِهم من الشُّيوخ في البلدان، وغيرِ ذلك من الأمور.

(أ) معرفة التَّواريخ:

وهـذا علمٌ قائمٌ بذاته، ولأهمِّيَّـةِ هذا النَّوع اهتمَّ به علماءُ الحديـث، فبيَّنوا التَّواريخَ على وجه العموم، من تاريخ مواليد العلماء ووفياتِهم، وكذا تواريخ سماعهم، ورَحَلاتِهم ودخولهم البلد الفلاني أو الخروج منه.

(١) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٤٥٩).

قال السَّخاوي: «وهو فنٌّ عظيمُ الوقعِ من الدِّين، قديمُ النَّفع به للمسلمين، لا يُستَغْنَى عنه ولا يُعتَنى بأعمَّ منه، خصوصًا ما هو المقصد الأعظمُ منه، وهو البحثُ عن الرُّواةِ والفحصُ عن أحوالِهم في ابتدائِهم وحالهم واستقبالهم؛ لأنَّ الأحكامَ الاعتقاديَّةَ والمسائلَ الفقهيَّةَ مأخوذةٌ من كلام الهادي من الضَّلالةِ والمبصِّر من العمى والجهالة، والنَّقَلَةُ لذلك هم الوسائط بيننا وبينه، والرَّوابطُ في تحقيق ما أوجَبَه وسنَّه، فكان التَّعريفُ بهم من الواجباتِ، والتَّشريفُ بتراجِمهم من المُهمَّات، ولذا قام به في القديم والحديثِ أهلُ الحديث بل نجوم الهدى ورجوم العِدى، ووضعوا التَّاريخَ المُشتَمِلَ على ما ذكرناه مع ضمِّهم له الضَّبطَ لوقت كلٍّ من السَّماعِ وقدومِ المُحدِّثِ البلدَ الفلاني في رحلة الطَّالب وما أشبهه»(١).

وهذا لمعرفة من ادَّعى السَّماعَ ممَّن لم يَسمَعْ منه، ومن روى عمَّنْ لم يَسمَعْ خطأً، ومعرفةِ ملازمةِ الرَّاوي للشَّيخ ومدَّةِ مُكثِه عنده، وغيرِ ذلك من الأمور المساعدةِ على معرفة الاتِّصال والانقطاع، والأخذِ عن الشُّيوخ وممارسة لحديثهم.

قال الخطيبُ: «وممَّا يُستدَلُّ به على كذِبِ المُحدِّثِ في روايَتِه عمَّنْ لم يُدرِكْ معرفةَ تاريخِ موتِ المرْوِيِّ عنه ومولِدِ الرَّاوي»(٢).

ثمَّ أورد بإسناده عن عفير بنِ معدان الكلاعي، قال: «قدم علينا عمر ابن موسى حمصَ فاجتمعنا إليه في المسجد فجعل يقول: حدَّثنا شيخكُم الصَّالح، فلمَّا أَكْثَرَ قلتُ له: مَن شيخُنا هذا الصَّالحُ؟ سَمِّه لنا نعرفه، قال: فقال خالد ابنُ معدان: قلتُ له في أيِّ سنةٍ لقيتَه؟ قال: لقيتُه سنةَ ثمانٍ ومائة، قلتُ: فأينَ لقيتَه؟ قال: لقيتُه في غَزَاةِ أَرْمِينِيَّة، قال: فقلتُ له: اتَّقِ اللهَ يا شيخ! ولا تَكْذِبْ، مات خالِدُ بنُ معدان سنةَ أربعٍ ومائة وأنتَ تزعُمُ

(١) «فتح المغيث» (٤/ ٣٦٥).
(٢) «الكفاية» (ص: ١١٩).

أَنَّك لقِيتَه بعد موتِه بأربعِ سنين، وأزيدُك أخرى إنَّه لَم يَغزُ أرمينيَّة قطُّ، كان يغزو الرُّوم»، فاستعمل معه لَوْنَيْن من التَّاريخ.

وقال سفيانُ الثَّوري: «لـمَّا استعملَ الرُّواةُ الكذِبَ استعمَلْنَا لهم التَّاريخَ»[١].

وقال حفصُ بنُ غِيَاثٍ: «إذا اتَّهمْتُم الشَّيخَ فحاسِبوه بالسِّنَّيْنِ»[٢]، يريد: احسبوا سنَّه وسنَّ مَن كتَبَ عنه[٣].

روى الخـلَّالُ عـن حنبل قـال: «قلتُ لأبي عبـد الله: حدَّثنا عاصم، عـن محمَّد ابن زيـاد الجـَزَرِي، عن مَيْمُون، عن يزيد بن الأصمِّ قـال: إنَّ هذا العلمَ دينٌ فانظروا عن منْ تأخذونه.

قال أبو عبد الله: اضرِبْ عليه، فضَرَبْتُ عليه، وسمعتُ أبا عبد الله يقول: محمَّد بنُ زياد الجزري يقال: إنَّه يضعُ الحديثَ»[٤].

فوصفه بالكذب والوضع، بيَّن وجهَ ذلك في رواية أبي دواد قال: «سمعت أحمدَ بنَ حنبل قال: «ما كان أجرأَه! يقول حدَّثنا ميمونُ بنُ مهران»[٥].

أي أنَّه يُصرِّحُ بالسَّماع من مَيمُون بنِ مِهرَان ولم يَسمَعْ منه.

قال هارون بنُ مِرَّةَ ويحيى بنُ معين يسمع قال: «جاء كتاب البَغدادِيِّين إلى أبي المليح وأنا حاضِرٌ يسألونه عن محمَّد بنِ زِيَادِ الطَّحَّان فقال: جاءنا محمَّد ابن زياد الطَّحَّان الأعور بعد ما مات ميمون بنُ مهران»[٦].

---

(١) «الكامل» لابن عدي (١/ ١٦٩ - ١٧٠)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر (١/ ٥٤).

(٢) «الكفاية» (ص: ١١٩).

(٣) «شرح التَّبصرة والتَّذكرة» للعراقي (٢/ ٢٩٤).

(٤) «الـمُنتَخَب من العلل» (ص: ١٥٢).

(٥) «سؤالات أبي عُبَيْد أبا داود السِّجستاني» (٧/ ١٢).

(٦) «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢٢٥).

وأبـو المليح هو الحسـن بن عمر الرَّقِّـي الفزاري مولاهـم، وكان راويةً لميمون ابن مهران.

وهذه التَّواريخُ لم تُجعَلْ فقط لمعرفة الكذَّابين والـمُدَّعِين، بل يُعرَف بها الخللُ الواقعُ في الأسانيد، ومن ثَمَّ الوقوفُ على العلل.

قال السَّخاوي: «وكذا يتبيَّنُ به ما في السَّند من انقطاعٍ أو عَضْلٍ أو تدليسٍ أو إرسالٍ ظاهـرٍ أو خفـيٍّ للوقوف به على أنَّ الرَّاوي – مثلًا – لم يُعـاصِرْ مَنْ روى عنه، أو عاصره ولكـن لم يَلْقَـهُ، لكونِـه في غير بلـده وهو لم يرحلْ إليها مع كونه ليسـت له منـه إجازةٌ أو نحوُها، وكونُ الرَّاوِي عن بعضِ الـمُختَلِطِين سَمِعَ منه قبل اختلاطِه، ونحو ذلك»(١).

أمثلةٌ على ذلك:

حديـثٌ يرويـه الخَلَّال من طريق الإمام أحمد نا قُراد: ثنا شـعبة، عن الأعمش، عن سـالم بـن أبي الجَعد، عن ثوبـان قال: قـال رسـول الله ﷺ: «**اسـتقِيموا لقُرَيْشٍ مـا اسـتقاموا لكم فإن لم يَسـتقيموا لكم فاحمِلو سُـيُوفَكم على عواتِقِكـم فأبِيدوا خَضراءَهُم، فإن لم تفعَلوا فكونوا زرَّاعين أشقياءَ وكُلُوا من كَدِّ أيديكُم**».

قال مُهَنَّا: سـألتُ أحمدَ عن هذا الحديث؟ فقال: «ليس بصحيح، سالمُ بن أبي الجعد لم يلقَ ثوبان».

وأخرجه الطَّبراني في «الصَّغير»، وفي «الأوسط»، وابنُ عدي وغيرُهم(٢).

وذكـر الخَلَّال في «مسـائله» عن حنبل قال: «سـمعت أبا عبد الله قـال: الأحاديث

---

(١) «فتح المغيث» (٤/ ٣٦٧).

(٢) يُنظَر: «الصَّغير» (٧٤)، «الأوسـط» (٧٨١٥)، «الكامل» (٦/ ٤٥٨)، «مُسنَد الرُّوياني» (٦٢٤)، «مُعجَمُ ابنِ الأعرابي» (٢/ ٦٥٤)، «أخبار أصبهان» (١/ ١٦١)، «تاريخ بغداد» (٤/ ٥٨٣).

خلاف هذا، قال النَّبيُّ ﷺ: «**اسْمَعْ وأَطِعْ، ولَوْ لعَبْدٍ مُجَدَّعٍ**»، وقال: «**السَّمْعُ والطَّاعَةُ في عُسْرِك ويُسْرِك وأَثَرَةٍ عَلَيْكَ**».

فالَّذي يُروَى عن النَّبيِّ ﷺ من الأحاديث خلافُ حديث ثوبان، وما أدري ما وجهه؟»[١].

إذن وجهُ إنكار الحديث وتضعيفِه كونُ سالمِ بن أبي الجعد لم يسمَعْ من ثوبان ولم يَلْقَه.

قال محمَّد بنُ يحيى الذُّهلي: «سمعتُ أحمدَ بنَ حنبل وذكرَ أحاديث سالم ابن أبي الجعد عن ثوبان فقال: لم يَسمَعْ من ثوبان ولم يلْقَهْ وبينهما معدان بنُ أبي طَلحَةَ وليست هذه الأحاديثُ بصحاحٍ»[٢].

❁ حديث: «أنَّ معاويةَ بنَ أبي سفيان باع سِقَايةً من ذَهَبٍ أو وَرِقٍ بأكثرَ مِن وَزنِها، فقال أبو الدَّرداء: سمعتُ رسولَ الله ﷺ نَهى عن مِثلِ هذا إلَّا مِثلا بِمِثلٍ».

وفيه قِصةٌ تَضمَّنت أنَّ عمرَ كَتَبَ إلى معاوية أن لاَ تَبيعَ ذلك إلَّا مِثلًا بمثلٍ وَزنًا بوزنٍ.

رواه مالك في «الموطَّأ» كتاب البيوع، باب بيع الذَّهب بالفضَّة تِبْرًا وعينًا عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أنَّ معاويةَ...

وأخرجه: النَّسائي في «السُّنن» كتاب البيوع، باب بيع الذَّهب بالذَّهب من طريق قُتَيبَة.

وأحمد في «المسند» من طريق يحيى القطَّان، كلاهما عن مالك به[٣].

---

(١) ذكره الألباني في «الضَّعيفة» (٤/ ١٤٧) رقم (٦٤٣).
(٢) «الجرح والتَّعديل» (١/ ١٨١). (٣) «مسند أحمد» (٦/ ٤٤٨).

هكـذا قـال فيه مالك: «عطـاء: أنَّ معاويةَ»، وسـاق القِصَّةَ على القَطعِ، ولَم يَشـهدْ عطاءٌ هذه القصَّةَ؛ لأنَّها كانت في زمن عمر، ووُلد عطاءٌ في آخر خِلافَتِه.

فعطـاء بنُ يسـار من تابعي أهل المدينة، ذكرَه ابنُ سـعد ومسـلم في الطَّبقة الأولى، وذكـره خليفـة في الثَّانيـة، واختُلِـفَ في سـنة وفاتِه عـلى أقوالٍ عـدَّةٍ، فقيل: «سـنة أربع وتسعين»، وقيل: «سبع وتسعين»، وقيل: «أربع ومائة».

وقـال محمَّد بن نُمَـيْر، وعمرو بن عليٍّ الفَلَّاس، وابنُ حبَّان والواقدي: «تُوفِّيَ سـنة ثلاثٍ ومائة، وهو ابنُ أربع وثمانين»[(١)].

أي أنَّه وُلِدَ سنة تسع عشرة، وهي آخر خلافة عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ومِـنَ النَّاس مَنْ قال في هذا الحديـث: عطاء، عن أبي الدَّرداء، لكن لاَ يُحفظُ لعطاءٍ سماعٌ من أبي الدَّرداء، قال البخاري: «هو مُرسَلٌ»[(٢)].

وأبو الدَّرداء قيل: تُوُفِّيَ آخرَ خلافةِ عثمان، وقيل: عاش بعدها[(٣)]، فإن كانت وفاتُه آخرَ خلافة عثمان، ومولد عطاء بن يسـار سـنة (١٩هـ)[(٤)]، يكـون لعطاء من العمر على أكثر تقدير (١٤) سنة، وهذا مُحتَمَلُ السَّماع، ولا يُجزم به إلَّا بدليلٍ صريحٍ.

---

(١) انظـر: «الطَّبقـات» لخليفـة (ص: ٢٤٧)، «الطَّبقـات الكـبرى» (٥/ ١٣١ - ١٣٢)، «الطَّبقات» لمسلم (١/ ٢٥٠)، «الثِّقات» (٥/ ١٩٩)، «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٢٧).

(٢) «الميزان» (٣/ ٤٧٤).

(٣) «تقريب التَّهذيب» (٥٢٢٨)، قال أبو مسهر عن سعيد بن عبد العزيز: «مات أبو الدَّرداء وكعبُ الأحبـار في خلافة عثمان لسَـنَتَيْن بَقِيَتَا من خلافتـه، وقال الواقدي وغيرُ واحد: مات سـنةَ اثنتين وثلاثـين... وقال ابنُ عبد البرِّ: قال طائفةٌ من أهـل الأخبار مات بعد صِفِّين، قال: والأصحُّ عند أهل الحديث أنَّه تُوفِّيَ في خلافة عثمان. وقال عمرو بن علي عن بعض ولده: مات قبل عثمان بسنة» «تهذيب التَّهذيب» (٨/ ١٥٧).

(٤) يُنظَر: «الثِّقات» لابن حِبَّان (٥/ ١٩٩).

وإذا نظرنـا إلى روايـات عطاء عن أبي الـدَّرداء نجد أنَّه رُوِيَ عنه حديثٌ بواسـطة رجـلٍ مـن أهل مصر عن أبي الـدَّرداء، وهو حديثُ: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ وفيه تفسـير البشرى بالرُّؤيا الصَّالحةِ يراها المسلمُ أو تُرى له.

أخرجه التِّرمذي وغيرُه[1].

وهنـا قاعدةٌ في الاتِّصال والانقطاع: أنَّـه إذا كان هناك تردُّدٌ في لقاء الرَّجل للرَّاوي ثمَّ وُجِدَت رواياتٌ عنه يُدخِلُ بينَه وبين شـيخِه وسـائطَ، فقد يَسـتَدِلُّ بذلك العلماءُ على عدم السَّماع.

قـال ابـنُ رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن كان الثِّقةُ يَـروِي عمَّنْ عاصَرَه أحيانـًا ولم يَثبُتْ لُقِيُّه لـه، ثـمَّ يُدخِلُ أحيانًا بينه وبينه واسـطةً فهذا يَسـتَدِلُّ بـه هؤلاء الأئمَّةُ على عدمِ السَّـماع منه»[2].

قـال ابـنُ هانئ: «سـمعت أبا عبد الله، وذَكَـرَ حديث خالد بـن الصَّلت عن عراك ابن مالك عن عائشـة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**حَوِّلُوا مَقْعَدِي إلى القِبْلَةِ**»، فقال: مرسل.

فقلتُ له: عراك بن مالك قال: سـمعتُ عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا! فأنكرَه، وقال: عراك ابن مالك من أين سَمِعَ عائشة؟ ما له ولعائشة؟ إنَّما يَرْوِي عن عُروَةَ، هذا خطأٌ.

---

(١) «جامع التِّرمذي» (٢٢٧٣) و(٣١٠٦).
وأخرجـه أحمد في «مسـنده» (٤٥/ ٥٣٨)، و(٤٥/ ٥١٥)، والحاكم في «المسـتدرك» (٤/ ٣٨٥)، والطَّيالسي في «مسـنده» (١٠٦٩)، وابنُ أبي شـيبة في «مُصنَّفه» (٧/ ٢٣٠)، والبيهقي في «شـعب الإيمان» (٤٧٥١).
(ولفـظ الحديـث: عـن عطاء بن يسـار عن رجل من أهل مصر قال: سـألت أبا الـدَّرداء عن هذه الآيَة: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ قال: «ما سـألني عنها أحدٌ منذ سـألتُ رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: «**مَا سَأَلَنِي عَنْهَا أَحَدٌ غَيْرُكَ مُنْذُ أُنْزِلَتْ؛ فَهِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الـمُسْلِمُ أَوْ تُرَى لَهُ**».
(٢) «شرح علل التِّرمذي» (١/ ٣٦٩).

قال لي: من روى هذا؟ قلتُ: حمَّادُ بنُ سلمةَ، عن خالد الحذَّاء، فقال: رواه غيرُ واحد عن خالد الحذَّاء، ليس فيه (سمعتُ)، وقال غيرُ واحدٍ - أيضًا -: عن حمَّاد بنِ سلمة، ليس فيه (سمعتُ))»[١]، وعراك بنُ مالك عاصر عائشة؛ فقد سمع من أبي هريرة، وكان بالمدينة حتَّى نفاه عنها يزيدُ بن عبد الملك المرواني بعد استخلافِه سنة إحدى ومئة، وذلك بعد موت عائشة قطعًا، فلا يبعُدُ التقاؤه بها وإن لم يَرِدْ شيءٌ يُثبِتُه، ولكنَّ الإمامَ أحمد نفى سماعَه منها؛ لأنَّ المألوفَ عنه أنَّه يَرْوِي عنها بواسطةِ عروة.

وقد أخرج له مسلم عن عائشة في المتابعات، وذلك على قاعدته في حمل إمكان اللِّقاء على الاتِّصال، وانتقده بعضُ أهلِ العلم ورأَوْا أنَّه مُنقَطِعٌ.

(ب) معرفة أوطان الرُّواة:

وهذا - أيضًا - يُساعِدُ على معرفة العلل، وجاهله من أهل الحديث يقع في الوهم والزَّلل، كما قال الحاكم أبو عبد الله: «قد زَلَقَ فيه جماعةٌ من كبار العلماء بما يشتبه عليهم فيه»[٢].

وقال أبو حاتم: «تعجَّبْتُ من غفلة أبي نُعَيْم الفضل بنِ دُكَيْن حيث جعل يَزِيدَ بنَ خصيفة في الكوفيِّين وهو مدني، وأدخل عمرو بنَ يحيى المازِني في الكوفيِّين وهو مدني، وجعل عثمان البتِّي في الكوفيِّين وهو بصري»[٣].

قال العراقي: «ممَّا يحتاجُ إليهِ أهلُ الحديثِ، معرفةُ أوطانِ الرُّواةِ وبلدانِهم؛ فإنَّ ذلكَ ربَّما ميَّزَ بين الاسمَيْن الـمُتَّفِقَيْن في اللَّفظ، فيُنظَرُ في شيخه وتلميذِه الَّذي روى عنه، فرُبَّما كانا - أو أحدهما - من بلدِ أحدِ الـمُتَّفِقَيْنِ في الاسم، فيَغلُبُ على الظَّنِّ أنَّ بَلدِيَّهما هو المذكورُ في السَّند، لاسيَّما إذا لم يُعرَفْ له سماعٌ بغيرِ بلده.

(١) «المراسيل» (ص: ٦٠٦).
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٩٠).
(٣) «الجرح والتَّعديل» (١/ ٣٥٥).

وأيضًا ربَّما اسْتُدِلَّ بِذكْر وطنِ الشَّيخ، أو ذكرِ مكانِ السَّماعِ على الإرسال بين الرَّاوِيَيْنِ إذا لم يُعرَفْ لهما اجتماعٌ عند من لا يكتفي بالمعاصرة.

وسمعتُ شيخَنَا الحافظَ أبا محمَّد عبدَ الله بنَ محمَّد بنِ أبي بكرٍ القُرَشي، يقول غيرَ مرَّةٍ: كنتُ أسمَعُ بقراءةِ الحافظِ أبي الحجَّاج المزيِّ «كتابَ عملِ اليوم واللَّيلة» للحسنِ بنِ عليِّ بنِ شبيبٍ المعمريِّ، فمرَّ حديثٌ من روايةِ يونسَ ابنِ محمَّد الـمُؤَدِّبِ، عن اللَّيث بنِ سعد، فقلتُ للمِزِّي: في أين سمع يونسُ من اللَّيث؟ فقال: لعلَّه سمع منه في الحجِّ، ثمَّ استمرَّ في القراءة، ثمَّ قال: لا، اللَّيثُ ذهب في الرُّسَيْلَةِ إلى بغدادَ فسمعَ منه هناك»[1].

وأيضًا بمعرفة أوطان الرُّواة يتبيَّنُ عللُ أحاديث في أسانيد مَنْ ضُعِّفَ في بلدٍ دون آخر، وهذا علمٌ دقيقٌ تتبيَّنُ فيه عللُ أسانيد كثيرة.

فقد يحدِّثُ الرَّاوي بأحاديث في بلده الأصلي من كتابه أو من حفظه بعد مراجعة كتابه، ثمَّ يرحَلُ ويخرج إلى بلدٍ لغرض مُعيَّنٍ، فيضطَرُّ للتَّحديث من ذاكرَتِه وحفظِه ولا يراجع كتُبَه، فلا يَضبِطُ، فبمعرفة البلدان الَّتي رحل إليها ومن كان من أهلِها وأين أخذ منه الحديثَ في غير بَلدِه يمكن تحديدُ الرِّواياتِ الـمُعلَّةِ من غيرها.

وقد نبَّه الأئمَّةُ على جماعةٍ من الرُّواة أهلِ حفظٍ وإتقانٍ حدَّثوا في بعض البلدان من حفظهم فوقعوا في الأوهام:

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «من ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأماكن دون بعض، وهو على ثلاثةِ أَضرُبٍ:

أحدُها: من حدَّث في مكان لم يكن معه فيه كتبُه فخلَّطَ، وحدَّثَ في مكانٍ آخر من كتُبه فضبط، أو مَنْ سمع في مكانٍ من شيخٍ فلم يَضبِطْ عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط»[2].

---

(١) «شرح التَّبصرة والتَّذكرة» (٢/ ٣٤٦). (٢) «شرح العلل» (٢/ ٦٠٢).

من أمثلة ذلك:

١- معمر بن راشد الأزدي:

كان أصلُه من البصرة، ثمَّ نزل اليمنَ وأقام بها عشرين سنةً، كما في «السِّيَر»[(١)].

ورحل إلى البصرة لزيارة أمِّه واضطرَّ أن يُحدِّثَ مَنْ كان بها من أهلِها ومن الغُربَاءِ، فحدَّثَ من حِفظِه ولم تكن كتُبُه معه فخلَّطَ واضطرَبَ.

قال أبو داود: قلتُ لأحمد: «ما حدَّث معمرٌ بالبصرة؟ قال: أخطأ بالبصرة في أحاديث»[(٢)].

وقال الأثرم عن الإمام أحمد: «حديث عبد الرَّزَّاق عن معمر أحبُّ إليَّ من حديث هؤلاء البصريِّين، كان يتعاهد كتُبَه ويَنظُر، يعني باليمن، وكان يُحدِّثُهم بخطأٍ بالبصرة»[(٣)].

قال عبدُ الله: «حدَّثني أبي قال: قلتُ لإسماعيل بنِ عُلَيَّةَ: كان معمرٌ يُحدِّثُكم من حفظِه؟ قال: كان يحدِّثُنا بحفظه»[(٤)].

قال الفضل بن زياد: «سمعت أبا عبد الله قيل له: «عبد الله - يعني ابن المبارك - سمع من معمر؟ قال: سمع منه بمكة، قيل له: فلم يسمعْ منه بالبصرة شيئًا؟ قال: لا، لم يكتُبْ عن معمر بالبصرة إلَّا الغُرباءُ، مثل إسماعيلَ بنِ عُلَيَّةَ، ويزيدَ بنِ زُرَيْع»[(٥)].

قال يعقوب بنُ شَيْبَةَ: «سماعُ أهل البصرة من معمر حينَ قَدِمَ عليهم فيه اضطرابٌ؛ لأنَّ كتُبَه لم تكُنْ معه»[(٦)].

---

(١) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (٧/ ٥ - ٨).
(٢) «مسائل أحمد» (ص: ٤٠٩).
(٣) «تهذيب الكمال» (١٨/ ٥٧).
(٤) «العلل ومعرفة الرِّجال» (١/ ٣٠٥).
(٥) «المعرفة والتَّاريخ» (٢/ ١٩٩).
(٦) «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٧٦٧).

وقال أبو حاتم: «ما حدَّثَ معمرٌ بالبصرة فيه أغاليط»[١].

قال الذَّهبي: «ومع كون معمر ثقةً ثبتًا فله أوهام، لاسيَّما لـمَّا قدِمَ البصرة لزيارة أمِّه؛ فإنَّـه لم يَكُنْ معه كتبُـه، فحدَّثَ من حفظه، فوقع للبصريِّين عنه أغاليط، وحديث هشـام - يعني ابن يوسف - وعبد الرَّزَّاق عنه أصحُّ؛ لأنَّهم أخَذُوا عنه من كتُبِه، والله أعلم»[٢].

من أحاديث معمر بالبصرة:

روى معمر عن الزُّهري عن سالم عن أبيه: «أنَّ غيلان أَسْلَمَ وله عشرُ نسوة فقال له النَّبيُّ ﷺ: «**اخْتَرْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا**».

رواه عنه جماعةٌ من أهل البصرة منهم: سعيد بنُ أبي عَرُوبة، وإسماعيلُ ابنُ عُلَيَّةَ، ومحمَّد بن جعفر غُنْدَر، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى السَّامي، ويزيد ابن زُرَيْع[٣].

وجماعة من أهل الكوفة وهم: سفيان الثَّوري، وعيسى بنُ يونس، وعبد الرَّحمن بن محمَّد بنِ زياد المحاربي، ومروان بنُ معاوية الفزاري[٤].

ويحيى بن أبي كثير، وهو يمامي.

والفضل بن موسى، وهو خراساني.

---

(١) «الجرح والتَّعديل» (٨/ ٢٥٧).

(٢) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (٧/ ١٢).

(٣) أخرج الإمام أحمد في «مسنده» رواياتِ كلٍّ من: إسماعيل بنِ عُلَيَّة (٨/ ٢٢٠)، و(٨/ ٢٥١) عن إسماعيل ومحمَّد بن جعفر، و(٩/ ٦٩) عن محمَّد بن جعفر وعبد الأعلى، و(٩/ ٣٠٢) عن سعيد ابن أبي عروبة.

(٤) رواية الثَّوري أخرجها البيهقي، ورواية عيسى بن يونس أخرجها ابن حبَّان، ورواية المحاربي أخرجها الحاكم (٢/ ١٩٢)، ورواية مروان بن معاوية أخرجها ابنُ أبي شيبة والدَّارقطني.

وتابع معمرًا على هذه الرّواية راويان:

بحر السِّقاء: عند الطَّبراني في «الكبير» و«الأوسط»[(١)]، لكن بحر ضعيف وعامَّةُ روايَتِه لا يتابِعُه عليها أحدٌ[(٢)].

﴿ يحيى بن سلام: عن مالك عن الزُّهري به، أخرجه ابنُ الـمُظفَّر البزَّاز في «غرائب مالك»[(٣)]، وهو مُعَلٌّ؛ فقد خولف يحيى بنُ سلام فرواه أصحابُ «الموطَّأ» عن مالك عن الزُّهري مُرسَلًا، ويحيى بن سلام أخطأ عن مالك ولم يتابِعْه عليه أحدٌ.

ووجه الخطأ أنَّه قال في الإسناد: عن مالك بن أنس، وسعيد عن معمر، عن الزُّهري، عن سالم عن عبد الله بن عمر.

أي حمل حديث معمر على حديث مالك، ولم يفصِّلْ.

الرّوايات المخالفة:

رواه عبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّف»[(٤)] ومن طريقه أبو داود في «المراسيل»[(٥)] عن معمر عن الزُّهري عن النَّبيِّ ﷺ مُرسَلًا.

وتابعَه ابنُ عُيَينَةَ عن معمر كما في «شرح المعاني»[(٦)].

ورواه مالك في «الموطَّأ»[(٧)] عن الزُّهري مُرسَلًا؛ فهذا يُؤَيِّدُ روايةَ غير البصريِّين عن معمر.

---

(١) «الأوسط» (٧/ ٢٧٨) (٧٤٩٤)، «الكبير» (١٨/ ٢١٣) (٦٥٨).
(٢) يُنظَر: «الكامل» لابن عدي (٢/ ٢٣٥)، وحكم عليه بأنَّه متروك كلٌّ من: ابن حبَّان «المجروحين» (١/ ١٩٢)، وأبي داود والنَّسائي والدَّارقطني «الضُّعفاء والمتروكين» (١/ ١٣٥).
(٣) «غرائب مالك» (٥٠) (ص: ١٠٣).
(٤) «مُصنَّف عبد الرَّزَّاق» (٧/ ١٦٢).
(٥) «مراسيل أبي داود» (ص: ١٩٨).
(٦) «شرح معاني الآثار» (٣/ ٢٥٣).
(٧) «الموطَّأ» رواية يحيى الليثي.

ورواه يونسُ بنُ يزيد وعُقيل وشُعيب(١) عن الزُّهري: بلغني عن عثمان ابن محمَّد ابن أبي سُوَيْد: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لغيلان.

وأعلَّ العلماءُ حديثَ مَعْمَرٍ الموصول بمعرفة الوطن الَّذي حدَّث به.

قال صالح بن أحمد بنِ حنبل لأبيه: «حديث غيلان: أنَّه أَسْلَمَ وله عشر نسوة فقال له النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اخْتَرْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا**»، فقال: معمر أخطأ فيه بالبصرة في هذا الإسناد، ورجع باليمن جعله مُنقطِعًا»(٢).

وقال البخاري: «هذا حديث غيرُ محفوظٍ، إنَّما روى هذا معمرٌ بالعراق، وقد رُوِيَ عن معمر، عن الزُّهري، هذا الحديث مُرسَلًا.

وروى شعيب بن أبي حمزة وغيرُه عن الزُّهري قال: حُدِّثتُ عن محمَّد ابن سُوَيْد الثَّقفي أنَّ غيلان بنَ سلَمَة أسلم، قال محمَّد: وهذا أصحُّ»(٣).

وكذلك رجَّح أبو زرعة وأبو حاتم الرِّوايةَ المُرسلَةَ كما في «علل الحديث»(٤).

وقال الإمام مسلم فيما رواه البيهقي بإسناده عنه من كتابه «التَّمييز»: «أهلُ اليمن أَعْرَفُ بحديث معمر من غيرهم؛ فإنَّه حدَّثَ بهذا الحديث عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه بالبصرة، وقد تفرَّدَ بروايته عنه البصريُّون، فإن حدَّثَ به ثقةٌ من غيرِ أهل البصرة صار الحديث صحيحًا، وإلَّا فالإرسال أَوْلَى»(٥).

---

(١) طريق يونس رواه الدَّارقطني في «سننه» (٤/ ٤٠٦)، وطريق عقيل رواه البيهقي في «الكبرى» (٧/ ١٨٢)، وطريق شُعَيْب رواه التِّرمذي (١١٢٨).

(٢) «مسائل أحمد» برواية صالح (٣/ ١٧٩).

(٣) «علل التِّرمذي الكبير» بترتيب أبي طالب القاضي (ص: ١٦٤).

(٤) «علل الحديث» (٣/ ٧٠٧)، (٧٠٩).

(٥) «السُّنن الكبرى» (٧/ ١٨٢).

واعتمد بعضُ الأئمَّة المُصحِّحين قولَ الإمام مسلم فأخرجوا الحديثَ من طرُقٍ عن معمر من حديث أهل الكوفة، وأهل خراسان، وأهل اليمامة، استدلالًا على صحَّتِه.

لكنَّ مُسلمًا أراد شيئًا آخر بيَّنه الحافظُ ابنُ حجر بقوله: «ولا يفيد ذلك شيئًا؛ فإنَّ هؤلاء كلَّهم إنَّما سمِعُوا منه بالبصرة، وإن كانوا من غير أهلِها، وعلى تقدير تسليم أنَّهم سمِعوا منه بغيرها، فحديثُه الَّذي حدَّث به في غير بلدِه مُضطَرِبٌ؛ لأنَّه كان يُحدِّثُ في بلده من كتُبِه على الصِّحَّةِ، وأمَّا إذا رحل فحدَّث من حِفظِه بأشياء وهم فيها...»(١).

٢- ومن الرُّواة - أيضًا - هشام بنُ عروة:

وهو مدنيٌّ، ورحل إلى العراق فحدَّث بها، فأخطأ.

قال أحمد: «كأنَّ رواية أهلِ المدينة عنه أحسنُ أو قال: أصحُّ»(٢).

وقال يعقوب بن شيبة: «هشام مع تَثبُّتِه ربَّما جاء عنه بعضُ الاختلاف»(٣).

قال ابنُ رجب: «وذلك فيما حدَّثَ بالعراق خاصَّةً، ولا يكاد يكون الاختلافُ عنه فيما يَفحُشُ، يُسنِدُ الحديثَ أحيانًا، ويُرسِلُه أحيانًا، لا أنَّه يقلِبُ إسنادَه، كأنَّه على ما تذكَّر من حفظه، يقول: عن أبيه عن النَّبيِّ ﷺ، ويقول: عن أبيه عن عائشة عن النَّبيِّ ﷺ؛ إذا أَتْقَنَه أسندَه، وإذا هابه أرسلَه، وهذا فيما نرى أنَّ كُتُبَه لم تكن معه بالعراق فيرجِعُ إليها، والله أعلم»(٤).

---

(١) «التَّلخيص الحبير» (٣/ ١٦٨).
(٢) «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٤٨٧).
(٣) «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٦٠٥).
(٤) «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٦٠٥).

الضَّرب الثَّاني:

قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الضَّربُ الثَّاني: مَن حدَّثَ عن أهل مصر أو إقليمٍ فحفظ حديثَهم وحدَّث عن غيرهم فلم يحفَظْ»(١).

فهؤلاء الرُّواة ثقاتٌ في أنفسهم إلَّا أنَّ في روايتهم عن بعض أهلِ البلدان اضطرابًا ووَهْمًا بسببٍ من الأسباب، فيُنظَر إلى ما رَوَوْا وموطنِ شيوخهم فإن كانوا ممَّن ضبطُوا حديثَهم صُحِّحَ، وإن كانوا ممَّنْ هم من أهل تلك المواطن فلا يُقبَلُ ما تفرَّدوا به أو ما خالفوا فيه غيرَهم.

من أمثلة ذلك:

قال ابنُ رجب: «فمنهم إسماعيل بن عيَّاش الحِمْصِي أبو عتبة إذا حدَّث عن الشَّاميِّين فحديثُه عنهم جيِّدٌ، وإذا حدَّث عن غيرهم فحديثُه مُضطَرِبٌ، هذا مضمون ما قاله الأئمَّة فيه، منهم أحمد، ويحيى، والبخاري، وأبو زرعة»(٢).

روى الخطيب من طريق عبد الله بن أحمد قال: «قال أبي لداود بن عمرو الضَّبِّي وأنا أسمع: يا أبا سليمان، كان يُحدِّثُكم إسماعيلُ بنُ عيَّاش هذه الأحاديثَ بحفظه؟ قال: نعم! ما رأيتُ معه كتابًا قطُّ، فقال له: لقد كان حافِظًا، كم كان يحفظُ؟ قال: شيئًا كثيرًا، قال له: كان يحفظُ عشرة آلاف؟ قال: عشرة آلاف، وعشرة آلاف، وعشرة آلاف، فقال له أبي: هذا كان مثلَ وكيع»(٣).

وقد صحَّحَ الإمامُ أحمد أحاديثَ إسماعيلَ بنِ عيَّاش عن الشَّاميِّين خاصَّةً، وضعَّفَ حديثَه عن غيرِهم من أهل المدينة، وأهلِ العراق؛ لأنَّه يغلَطُ فيهم وله عنهم مناكير(٤).

(١) «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٦٠٩).
(٢) «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٦٠٩).
(٣) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٢٤).
(٤) «منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث» (١/ ٣٦٠).

قال أحمد بن أبي يحيى: «سمعتُ أحمد بنَ حنبل يقول: «إسماعيلُ بنُ عيَّاش، ما روى عن الشَّاميِّين فهو صحيحٌ، وما روى عن أهلِ المدينة وأهلِ العراق ففيه ضعفٌ، يغلط»[(١)].

روى التِّرمذي وابنُ ماجه وأحمد وغيرُهم من طريق إسماعيلَ بنِ عيَّاش، عن موسى ابنِ عُقبَةَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمر، عن النَّبيِّ ﷺ: **«لَا يَقْرَأُ الجُنُبُ والحَائِضُ شَيْئًا من القُرْآنِ»**[(٢)].

سئل أحمدُ في روايةِ عبد الله عنه فقال: «هذا باطل أنكره على إسماعيل ابنِ عيَّاش، يعني أنَّه وهمٌ من إسماعيل بنِ عيَّاش».

وهذا الإنكار لأنَّه من رواية إسماعيل عن غير أهلِ الشَّام، فموسى بن عقبة مدني.

قال التِّرمذي: «سمعت محمَّد بنَ إسماعيل يقول: «إنَّ إسماعيلَ بنَ عيَّاشٍ يَرْوِي عن أهلِ الحجاز وأهلِ العراق أحاديثَ مناكير، كأنَّهُ ضَعَّفَ روايتَه عنهم فيما ينفرِدُ به»[(٣)].

ونقل عنه كما في «العلل الكبير»[(٤)] أنَّه قال: «لا أعرِفُه من حديث ابنِ عقبةَ، وإسماعيلُ مُنكَرُ الحديث عن أهل الحجاز وأهلِ العراق».

الضَّرب الثَّالث:

قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الضَّرب الثَّالث: مَن حدَّثَ عنه أهلُ مصرٍ أو إقليمٍ فحفظوا حديثَه، وحدَّث عنه غيرُهم فلم يقيموا حديثَه»[(٥)].

---

(١) «الكامل» (١/ ٢٨٩).

(٢) أخرجه: التِّرمذي (١٣١)، وابن ماجه (٥٩٥)، والبيهقي في «الكبرى» (١/ ٨٩)، والطَّحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٤٢)، والدَّارقطني (٤١٧)، و«العلل ومعرفة الرِّجال» للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (٣/ ٣٨١).

(٣) «الجامع» (١/ ٢٣٧).

(٤) «العلل الكبير» (١/ ١٩٠).

(٥) «شرح العلل» (٢/ ٦١٤).

وهذا قريبٌ من الضَّرب الأوَّل، لكنَّهم يفترِقُون أنَّ أصحابَ الضَّرب الأوَّل وقعوا في الأوهام؛ لأنَّهم حدَّثوا من حفظِهم دون كتُبهم فوهِمُوا، أمَّا هذا الضَّربُ فيُحتَمَلُ أن يكون الوهمُ من تلاميذِهم الَّذين أخذوا عنهم لم يضبِطُوا أحاديثَهم كما ضبَطَه عنه أهلُ إقليمٍ آخر، فمعرفةُ موطنِ هؤلاء الرُّواةِ يُبيِّنُ موضعَ العلَّة.

من أمثلة ذلك:

قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمنهم زهيرُ بنُ محمَّد الخراساني، ثمَّ المكي، يكنى أبا المنذر، ثقةٌ مُتَّفقٌ على تخريج حديثه، مع أنَّ بعضَهم ضعَّفه.

وفصلُ الخطاب في حال رواياتِه أنَّ أهلَ العراق يرْوُون عنه أحاديثَ مستقيمةً، وما خُرِّج عنه في الصَّحيح فمن رواياتِهم عنه.

وأهلُ الشَّام يَروُون عنه رواياتٍ مُنكَرَةً، وقد بلغ الإمامُ أحمدُ برواياتِ الشَّاميِّين عنه إلى أَبْلَغَ من الإنكار، قال أحمد في رواية الأثرم: الشَّاميُّون يَروُون عنه أحاديثَ مناكيرَ، ثمَّ قال: تُرى! هذا زُهَيْر بنُ محمَّد الَّذي يَروِي عنه أصحابُنا؟!

ثمَّ قال: أمَّا روايةُ أصحابِنا عنه فمستقيمةٌ؛ عبدُ الرَّحمن بنُ مهدي وأبو عامر أحاديث مستقيمةٌ صحاحٌ، وأمَّا أحاديثُ أبي حفص التِّنِّيسي عنه فتلك بواطيل موضوعةٌ، أو نحو هذا، أما بواطيل فقد قاله».

وقال البخاري في زُهَير: «روى عنه ابنُ مهدي، والعقدي، وموسى ابن مسعود، روى عنه أهلُ الشَّام أحاديثَ مناكير».

قال ابنُ عدي: «لعلَّ الشَّاميِّين حيث روَوْا عنه أخطأوا عليه؛ فإنَّه إذا حدَّث عنه أهلُ العراق فروايَاتُهم عنه شبه المستقيم، وأرجو أنَّه لا بأس به»(١).

(١) انظر: «شرح العلل» (٢/ ٦١٤ - ٦١٧)، وكلام البخاري في «الضُّعفاء» له (ص: ٦٥)، وكلام ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٢٣).

والَّذي ذكره ابنُ عدي من احتمال أن يكون الخطأُ صادِرًا من أهل الشَّام منه سببُه أنَّهم أبدلوا اسم رجل روَوْا عنه باسمه، قال التِّرمذي: «قال أحمد: «كأنَّ زُهيرَ بنَ محمَّد الَّذي وقع بالشَّام ليس هو الَّذي يُروى عنه بالعراق، كأنَّه رجلٌ آخر قَلَبُوا اسمَه يعني لـمَا يَروُونَ عنه من المناكير»(١).

والاحتمال الثَّاني: أنَّ الخطأَ يقع من زهير نفسِه، وهذا أشار إليه أبو حاتم؛ فقد وصفه بسوء الحفظ فقال: «محلُّه الصِّدقُ وفي حفظه سوءٌ، وكان حديثُه بالشَّام أنكرَ من حديثِه بالعراق لسوءِ حفظه، وكان من أهل خراسان سكن المدينة وقدم الشَّام، فما حدَّث من كتبه فهو صالحٌ، وما حدَّث من حفظه ففيه أغاليط»(٢).

فإذا رجع الأمرُ إليه أُلحِقَ بالضَّربِ الأوَّل، وهذا مُحتَمَلٌ؛ لأنَّه يَبعُدُ في العادة تواطُؤ أهلِ بلد على الخطأ في حديث شخصٍ مُعيَّنٍ.

والنُّقَّاد إذا رأَوْا روايةَ الشَّاميِّين عن زهير أعلُّوها بالنَّكارة لكثرة مخالفة أهل الأمصار الأخرى في زهير.

قال ابنُ أبي حاتم: «وسألتُ أبِي عن حديثٍ، رواه عمرُو بنُ أبي سلمة، عن زهير ابنِ محمَّد، عن سُهيل بنِ أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: **«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وأَتْبَعَهُ بِستٍّ مِن شَوَّالٍ فذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ»**.

قال أبي: المِصريُّون يروُون هذا الحديث عن زهير، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ»(٣).

---

(١) «جامع التِّرمذي» (٢٩٦).
(٢) «الجرح والتَّعديل» (٣/ ٥٩٠).
(٣) «علل الحديث» (٣/ ٨٧).

فمراد أبي حاتم إعلالُ هذه الرِّوايةِ بمخالفة أهل قُطْرٍ لأهل قُطْرٍ آخر في الرِّواية عن شيخٍ واحدٍ.

وسئل الدَّارقطني عن هذا الحديث فقال: «فيرويه زهيرُ بنُ محمَّد واخْتُلِفَ عنه؛ فرواه أبو حفص التِّنِّيسي عمرو بنُ أبي سلمة، وسُوَيْد بنُ عبد العزيز، عن زهير، عن سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة.

وخالفهما أبو عامر العقدي فرواه عن زُهَيْر عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة وكلاهما غير محفوظ...»[(١)].

مثال آخر:

أخرج الطَّبراني في «الأوسط»[(٢)]، والحاكم في «المستدرك»[(٣)]، والبيهقي في «الشُّعب»[(٤)] من طريق عمرو بن أبي سلمة، عن زهير بن محمَّد، عن عبد الرَّحمن ابنِ زيد، عن أنس مرفوعًا بلفظ: «**مَنْ رَزَقَهُ اللهُ امْرَأَةً صَالِحَةً فقد أَعَانَهُ على شَطْرِ دِينِهِ، فَلْيَتَّقِ اللهَ في الشَّطْرِ الثَّانِي**».

وقال الحاكم: «صحيحُ الإسناد، وعبدُ الرَّحمن هو ابن عقبة الأزرق، مدنيٌّ ثقةٌ مأمونٌ».

قلتُ: وسنده ضعيفٌ، فيه زهير بن محمَّد أبو المنذر الخراساني، وهو ثقةٌ إلَّا أنَّ رواية الشَّاميِّين عنه مُنكَرَةٌ، وعمرو بن أبي سلمة الرَّاوي عنه هنا هو أبو حفص التِّنِّيسي.

قال الأثرم: «سمعتُ أبا عبد الله وذكر روايةَ الشَّاميِّين عن زهير بن محمَّد قال: يَرْوُونَ عنه أحاديثَ مناكيرَ هؤلاء، ثمَّ قال لي: ترى هذا زهير بن محمَّد الَّذي يَرْوُون عنه

---

(١) «العلل» (١٠/ ١٦٥).

(٢) «المعجم الأوسط» (١/ ٢٩٤).

(٣) «المستدرك» (٢/ ١٦١).

(٤) «شعب الإيمان» (١٠/ ١١١).

أصحابُنا؟! ثمَّ قال: أمَّا روايةُ أصحابِنا فمستقيمةٌ، عبد الرَّحمن بنُ مهدي، وأبو عامر أحاديثُ مستقيمة صحاحٌ، وأمَّا أحاديث أبي حفص ذاك التِّنِّيسي عنه فتلك بواطيل موضوعةٌ أو نحو هذا، فأمَّا بواطيل فقد قاله»(١).

والحديث حسَّنه الألباني في «الصَّحيحة» رقم (٦٢٥)، وذكر له مُتابِعًا.

وأخرجه الطَّبراني في «الأوسط»(٢)، وابنُ جميع الصَّيْداوي في «معجم شيوخه»(٣)، والبيهقي في «الشُّعب»(٤)، والخطيب في «الموضح»(٥).

والطَّبراني في «الأوسط»(٦) من طُرُقٍ عن الخليل بن مرَّةَ، عن يزيدَ بنِ أبان الرِّقاشي، عن أنس بنِ مالك قال: قال النَّبيُّ ﷺ: **«إِذَا تَزَوَّجَ العَبْدُ فَقَدِ اسْتَكْمَلَ نِصْفَ الإِيمَانِ، فَلْيَتَّقِ اللهَ فِيمَا بَقِيَ»**.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ لضعف الخليل بن مرَّةَ كما في «التَّقريب»(٧).

وكذا شيخُه يزيدُ بنُ أبان الرِّقاشي ضعيفٌ - أيضًا -(٨)، وقال عنه ابنُ حِبَّان: «كان من خيار عبادِ الله، من البكَّائين باللَّيل والخَلَوَاتِ والقائمين بالحقائق والسير، مِمَّن غفل عن صناعة الحديث وحِفظِها واشتغل بالعبادة وأسبابِها حتَّى كان يَقلِبُ كلامَ الحسنِ فيجعَلُه عن أنس، عن النَّبيِّ ﷺ، وهو لا يعلمُ، فلمَّا كثُر في روايتِه ما ليس من حديثِه عن أنس وغيرِه من الثِّقاتِ بطَلَ الاحتجاجُ به، فلا تَحِلُّ الرِّوايةُ عنه إلَّا على سبيل التَّعجُّب»(٩).

---

(١) «تهذيب الكمال» (٩/ ٤١٧).
(٢) «المعجم الأوسط» (٨/ ٣٣٥).
(٣) «معجم الشُّيوخ» (ص: ٢٢٢).
(٤) «شعب الإيمان» (١٠/ ١١١).
(٥) «موضح أوهام الجمع والتَّفريق» (٢/ ٨٤).
(٦) «المعجم الأوسط» (٨/ ٣٣٥).
(٧) «تقريب التَّهذيب» (١٧٥٧).
(٨) «تقريب التَّهذيب» (٧٦٨٣).
(٩) انظر: «المجروحين» (٣/ ٩٨)، «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٦٤)، «تهذيب التَّهذيب» (١١/ ٢٧٠).

وجاء الحديث من طرق أخرى عن يزيد الرِّقاشي:

فأخرجه الطَّبراني في «الأوسط»(١) من طريق عِصمةَ بنِ المُتوَكِّل، عن زافر ابنِ سليمان، عن إسرائيل بنِ يونس، عن جابر، عنه بنحوه.

وقال الطَّبراني: «لم يرْوِ هذه الأحاديثَ (منها حديثُنا هذا) عن زافر بنِ سليمان إلَّا عصمة بنُ المتوَكِّل».

قلتُ: وهذا الإسناد مسلسلٌ بالضُّعفاء.

❁ عصمة بن المتوكِّل: قال عنه العُقَيْلي: «قليلُ الضَّبط للحديث يَهِمُ وهْمًا»، وقال أحمد: «لا أعرفه»(٢).

❁ وزافر بنُ سليمان: صدوقٌ كثيرُ الأوهام كما في «التَّقريب»(٣).

❁ وجابر: هو ابن يزيد الجعفي وهو ضعيف كما في «التَّقريب»(٤).

وأخرجه ابنُ الجوزي في «العلل المتناهية»(٥) من طريق مالك بنِ سليمان، عن هيَّاج بن بسطام، عن خالد الحذَّاء، عن يزيد الرِّقاشي، عن أنس.

وفيه: مالكُ بن سليمان وهو ضعيف(٦)، وهيَّاج بن بِسطَام ضعيفٌ - أيضًا - كما في «التَّقريب»(٧).

الطَّريق الرَّابع لمعرفة العلل: معرفة مراتب الرُّواة عمومًا:

وهو مُتعلِّقٌ بالجرح والتَّعديل، والرُّواةُ الثِّقاتُ يختلِفُون في الحفظ والدَّرجَاتِ، وقد ميَّز العلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بين الثِّقاتِ ورتَّبوهم مراتبَ شتَّى، وذلك لتقديم الأوثَقِ والأضبَطِ،

---

(١) «المعجم الأوسط» (٧/ ٣٢٢).
(٢) انظر: «الضُّعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٤٠).
(٣) «تقريب التَّهذيب» (١٩٧٩).
(٤) «تقريب التَّهذيب» (٨٧٨).
(٥) «العلل المتناهية» (٢/ ١٢٢).
(٦) انظر: «اللِّسان» (٥/ ٤).
(٧) «تقريب التَّهذيب» رقم (٧٣٥٥).

وتقـدَّم قولُ محمَّد بـنِ حاتم بنِ المُظفَّرِ في طريقة أهلِ الحديـث في الرِّوايةِ والتَّعليلِ فقال: «وهـذه الأمَّةُ إنَّما تنصُّ الحديـثَ من الثِّقةِ المعروفِ في زمانِه، المشـهورِ بالصِّدق والأمانة عن مثله حتَّى تتناهى أخبارُهم، ثمَّ يَبْحَثُون أشدَّ البحثِ حتَّى يَعرِفُوا الأحفظَ فالأحفظَ، والأضبطَ، فالأضبطَ، والأطولَ مجالسةً لمن فوقَه ممَّنْ كان أقلَّ مجالسةً»[١].

لذلك ورد عن الأئمَّة التَّفريقُ بين الثِّقاتِ كما سئل عبدُ الرَّحمن بنُ مهدي وقيل له: أبو خلدة ثقةٌ؟ فقال: كان صدوقًا وكان مأمونًا، الثِّقةُ سفيان وشعبة»[٢].

وفي روايـة عنـد ابنِ حِبَّـان في «المجروحين»[٣]: «عن عمرو بن علي قال: سـمعتُ عبـدَ الرَّحمـن بـنَ مهدي يقـول: حدَّثنا أبو خَلْـدَةَ، فقال له رجـلٌ: كان ثِقَـةً؟ فقال: كان صدوقًا، وكان خِيَارًا، وكان مأمونًا، الثِّقةُ سفيانُ وشعبةُ».

وقـال أبـو زرعة الرَّازي: «أبو سـفيان طلحـة بنُ نافـع روى عنه النَّـاس، قيل له: أبو الزُّبَير أحبُّ إليك أم أبو سفيان طلحةُ بنُ نافع؟ فقال: أبو الزُّبَيْر أَشْهَرُ، فعاوده بعضُ مَنْ حَضَرَ فقال: تريدُ أن أقول: هو ثقةٌ؟ الثِّقةُ سفيان وشعبة»[٤].

فـلا يكفـي معرفـةُ الثِّقات من حيث العمـوم بل لا بُدَّ مـن التَّفريقِ بينهـم في عامَّةِ أحوالهـم، لذلـك ذكـر العلماءُ مراتـبَ الـرُّواةِ الثِّقاتِ وقسَّـمُوهُمْ إلى طبقـاتٍ، وجعلوا لألفاظِ التَّعديلِ مراتبَ.

قال الإمامُ ابنُ أبي حاتم في تقسـيم الرُّواة إلى مراتب: «فلمَّا لم نَجِدْ سـبيلًا إلى معرفةِ شيءٍ من معاني كتابِ الله ولا من سُـنَنِ رسولِ الله ﷺ إلَّا من جهة النَّقلِ والرِّوايةِ

(١) «شرف أصحاب الحديث» (١/ ٨٥) وقد تقدَّم (ص: ٧).
(٢) «الجرح والتَّعديل» (٢/ ٣٧).
(٣) «المجروحين» (١/ ٤٧).
(٤) «الجرح والتَّعديل» (٤/ ٤٧٥).

وجَبَ أن نُميِّزَ بين عدولِ النَّاقلةِ والرُّواةِ وثِقاتِهم وأهلِ الحفظِ والثَّبتِ والإتقانِ منهم، وبين أهلِ الغفلةِ والوَهْمِ وسوءِ الحفظ والكذِبِ واختراع الأحاديث الكاذبةِ.

ولـمَّا كان الدِّين هو الَّذي جاءنا عن الله عَزَّوَجَلَّ وعن رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنقل الرُّواةِ حقَّ علينا معرفتُهم ووجبَ الفحصُ عن النَّاقلةِ والبحثُ عن أحوالهم، وإثباتُ الَّذين عرفناهم بشرائطِ العدالةِ والثَّبتِ في الرِّوايةِ ممَّا يقتَضِيهِ حكمُ العدالةِ في نقلِ الحديثِ وروايَتِه، بأن يكونوا أُمَناءَ في أَنفُسِهم، عُلماءَ بدينهم، أهلَ ورَعٍ وتقوى وحفظٍ للحديث وإتقانٍ به وتَثبُّتٍ فيه، وأن يكونوا أهلَ تمييز وتحصيلٍ، لا يَشوبُهم كثيرٌ من الغَفَلاتِ، ولا تَغلُبُ عليهم الأوهامُ فيما قد حَفِظُوه ووَعُوهُ، ولا يشبه عليهم بالأغلوطات.

وأن يُعزَلَ عنهم الَّذين جرَّحَهُمْ أهلُ العدالةِ وكشَفُوا لنا عن عَوْرَاتِهم في كذِبِهم وما كان يعتريهم من غالب الغفلة وسوءِ الحفظ وكثرةِ الغلط والسَّهو والاشتباه، ليُعْرَفَ به أدلَّةُ هذا الدِّين وأعلامُه، وأمناءُ الله في أرضِه على كتابه وسنَّة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهم هؤلاء أهلُ العدالة، فيُتَمسَّك بالَّذي رَوَوْه، ويُعتَمَدُ عليه، ويُحكَم به، وتُجْرَى أمورُ الدِّين عليه، وليُعرَفَ أهلُ الكذبِ تخرُّصًا، وأهلُ الكذب وهمًا، وأهلُ الغفلة والنِّسيان والغلَطِ ورداءةِ الحفظِ، فيُكشَفَ عن حالهم ويُنبَّأَ عن الوجوه الَّتي كان مَجْرَى روايَتِهم عليها، إن كذِبٌ فكذبٌ، وإن وهمٌ فوهمٌ، وإن غلطٌ فغلطٌ، وهؤلاء هم أهلُ الجرح، فيُسقَطُ حديثُ مَنْ وَجَبَ منهم أن يُسقَطَ حديثُه ولا يُعبأَ به ولا يُعمَلَ عليه، ويُكتَبُ حديثُ مَنْ وجب كَتْبُ حديثِه منهم على معنى الاعتبار، ومن حديث بعضهم الآداب الجميلة والمواعظ الحسنة والرَّقائق والتَّرغيب والتَّرهيب هذا أو نحوه».

ثمَّ بدأ ابنُ أبي حاتم في بيان طبقات هؤلاء الرُّواة فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ثـمَّ احتيج إلى تبيين طبقاتهم ومقادير حالاتهم وتباينِ درجاتِهم ليُعرَفَ مَنْ كان

منهم في منزلةِ الانتقاد والجهبذة والتَّنقير والبحثِ عن الرِّجال والمعرفةِ بهم، وهؤلاء هم أهلُ التَّزكيةِ والتَّعديل والجرح.

ويُعرَفُ مَنْ كان منهم عدلًا في نفسِه من أهل الثَّبتِ في الحديث والحفظِ له والإتقانِ فيه، هؤلاء هم أهلُ العدالة.

ومنهم الصَّدوقُ في روايتِه الوَرِعُ في دينه الثَّبتُ الَّذي يَهِمُ أحيانًا، وقد قَبِلَه الجهابذةُ النُّقَّاد، فهذا يُحتَجُّ بحديثِه أيضًا.

ومنهم الصَّدوقُ الوَرِعُ الـمُغفَّلُ الغالبُ عليه الوَهمُ والخطأُ والسَّهوُ والغلطُ، فهذا يُكتَبُ من حديثِه التَّرغيبُ والتَّرهيبُ والزُّهدُ والآدابُ، ولا يُحتَجُّ بحديثِه في الحلالِ والحرامِ.

ومنهم من قد أَلْصَقَ نفسَه بهم ودلَّسها بينهم، ممَّن قد ظهر للنُّقَّاد العلماءِ بالرِّجال منهم الكذبُ، فهذا يُترَكُ حديثُه ويطرح روايته ويُسقَط ولا يُشتَغل به»(١).

ثمَّ قال في بيان التَّقسيم الـمُجمَل لمراتب الرُّواة:

١- فمنهم الثَّبتُ الحافظُ الوَرِعُ الـمُتقِنُ الجِهْبِذ النَّاقد للحديث، فهذا الَّذي لا يُختَلَفُ فيه ويُعتمَد على جرحِه وتعديلِه ويُحتَجُّ بحديثِه وكلامِه في الرِّجال.

٢- ومنهم العدلُ في نفسِه الثَّبتُ في روايته الصَّدوقُ في نقلِه الوَرِعُ في دينِه الحافظُ المتقنُ فيه، فذلك العدلُ الَّذي يُحتَجُّ بحديثه ويُوثَقُ في نفسِه.

٣- ومنهم الصَّدُوقُ الوَرِع الثَّبتُ الَّذي يَهِمُ أحيانًا - وقبِلَه الجهابذةُ النُّقَّاد - فهذا يُحتجُّ بحديثِه.

---

(١) «الجرح والتَّعديل» (١/ ٦).

٤- ومنهم الصَّدوقُ الورعُ الـمُغفَّلُ الغالبُ عليه الوهمُ والخطأُ والغلَطُ والسَّهوُ، فهذا يُكتَبُ من حديثِه التَّرغيبُ والتَّرهيبُ والزُّهد والآدابُ، ولا يُحتَجُّ بحديثِه في الحلالِ والحرام»[١].

وأمَّا مراتب ألفاظ التَّعديل فقسَّمها إلى أربعِ مراتبَ فقال:

«وإذا قيل للواحد إنَّه ثقةٌ أو مُتقِنٌ ثبتٌ فهو ممَّن يُحتَجُّ بحديثِه.

وإذا قيل له إنَّه صدوقٌ أو محلُّه الصِّدقُ أو لا بأس به فهو ممَّن يُكتَبُ حديثُه ويُنظَرُ فيه، وهي المنزلة الثَّانيةُ.

وإذا قيل: شيخٌ فهو بالمنزلة الثَّالثة يُكتَبُ حديثُه ويُنظَرُ فيه إلَّا أنَّه دون الثَّانية.

وإذا قيل صالحُ الحديث؛ فإنَّه يُكتَبُ حديثُه للاعتبار»[٢].

قال شيخي د.عبد العزيز العبد اللَّطيف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا تعارُضَ بين ما ذكره في ما ذكره في مراتب الرُّواة أنَّ الصَّدوقَ الوَرعَ الثَّبتَ الَّذي يَهِمُ أحيانًا وقد قبله الجهابذةُ النُّقَّاد يُحتَجُّ بحديثِه، وبين قولِه: «إذا قيل له صدوقٌ أو محلُّه الصِّدقُ أو لا بأس به فهو ممَّن يُكتَبُ حديثُه ويُنظَرُ فيه».

وذلك لأمور:

١- لأنَّ الاحتجاجَ بمن ذكره في مراتب الرُّواة مُقيَّدٌ بمن قد قَبِلَهُ الجهابذةُ النُّقَّاد.

٢- ولأنَّه قد صرَّحَ في الأولى بالاحتجاج وفي «صالح الحديث» وهي المنزلة الرَّابعة بأنَّه يُكتَبُ حديثُه للاعتبار، فبقيَت المرتبتان الثَّانية والثَّالثة محلَّ نَظَرٍ، ولا شكَّ أنَّ مَنْ قَبِلَه الجهابذةُ النُّقَّاد من أهلها للاحتجاج فهو ممَّن يُحتَجُّ بحديثِه،

---

(١) «الجرح والتَّعديل» (١/ ١٠).

(٢) «الجرح والتَّعديل» (٢/ ٣٧).

وإنَّـما يُعـرَفُ قبولُـهـم بتتبُّع أقـوال أهل النَّقد في الـرَّاوي من جهـةِ توثيقِهم له، أو من جهة تصحيحِهم وتحسينِهم لما تفرَّدَ به.

٣- أنَّ الحافِـظَ ابـنَ الصَّـلاح قد علَّـق على حكم ابـنِ أبي حاتم: «فهو ممَّـن يُكتَبُ حديثُـه ويُنظَرُ فيه»، بقوله: «هذا كما قال؛ لأنَّ هذه العباراتِ لا تُشـعرُ بشريطةِ الضَّبطِ فيُنظَرُ في حديثِه ويُختَبر حتَّى يُعرَفَ ضبطُه...

وإن لم يُستوفَ النَّظرُ المعرِّفُ لكون ذلك الـمُحدِّث في نفسِه ضابطًا مُطلَقًا واحتجْنَا إلى حديثٍ من حديثِه اعتبرنا ذلك الحديثَ ونظرنا هل له أصلٌ من رواية غيره؟»[١].

فأفـاد ذلـك أنَّ النَّظَرَ المذكورَ هو لمعرفـةِ ضَبْطِ الرَّاوي مُطلَقًـا أي كونُه تامَّ الضَّبطِ أو خفَّ ضبطُه يسيرًا لكنَّه صالحٌ للاحتجاج، وإنَّما يُعرَفُ ذلك بأمور منها:

١ - مقارنة مرويَّاتِه بمروِيَّاتِ الثِّقاتِ الأثبات.

٢ - قبول الجهابذة النُّقَّاد له بتوثيقهم إيَّاه أو تصحيحِهم أو تحسينِهم لما تفرَّدَ به.

٣- إخراج الشَّيْخيْن له في الأصول من صحيحَيْهما.

٤ - معرفة كونِه لا يروي من الحفظ بل يعتمد على الكتاب.

ونحو ذلك من القرائن المُرجِّحة لجانب الاحتجاج.

فإن لم نَسْتَوْفِ النَّظَرَ المفيدَ لكونه ضابطًا مُطلَقًا لم نَحْتَجْ بشيءٍ من حديثِه إلَّا ما كان له أصلٌ من حديث غيرِه.

فكلام ابنِ الصَّلاح يقتضي أمرَيْن هما على التَّرتيب كما يلي:

١ - النَّظرُ في سائر مرويَّاتِ الرَّاوي الصَّدوقِ لمعرفة درجةِ ضبطِه.

---

(١) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص: ٢٣٨).

٢- من لم يَسْتَوْفِ النَّظَرَ المذكورَ في حقِّه فلا بدَّ من النَّظرِ في أيِّ حديثٍ نحتاجُه من حديثِه أَلَه أصلٌ من حديث غيرِه أم لا؟»[١].

ومراتبُ الجرح والتَّعديل ذكرَها العلماءُ بعد ابنِ أبي حاتم وفصَّلوها في كتُبِهم؛ كالذَّهبي والعراقي وابنِ حجر والسَّخاوي.

الطَّريق الخامس لمعرفة العلل: معرفة مراتب الرُّواة في الشَّيخ:

اهتمَّ النُّقَّاد ببيان مراتب الجرح والتَّعديل وبيانِ التَّضعيف النِّسبي بين الرَّاوِيَيْن، ثمَّ بيَّنوا أخصَّ من ذلك وهو مراتبُ الرُّواةِ الثِّقاتِ في الشَّيخِ الواحد، فاعتَنَوْا غالبًا بمن تدورُ عليهم الأسانيدُ وتَكثُرُ عنهم الرِّوايةُ بدءًا بالصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ثمَّ سائرِ الرُّواة الـمُكثِرين.

وغَرَضُهم من هذا التَّفصيل والتَّرتيب ترجيحُ الرِّواياتِ وتقديمُ بعضِها على بعضٍ، وتمييزُ مَنْ يَصلُحُ للاحتجاجِ عند الانفرادِ، ولا فائدةَ من جمع الطُّرُقِ إذا لم تَكُنْ هناك مقارنةٌ وموازنةٌ بين هذه الطُّرق، ومعرفة طبقاتِ أصحاب الطُّرق عن الشَّيخ الواحد.

قال ابنُ أبي حاتم: «سمعتُ محمَّد بنَ عبد الرَّحمن الهروي يقول: «قدمتُ مكَّةَ سنة ثمان وتسعين وقد مات ابنُ عُيَيْنَةَ قبل قدُومي لسبعة أشهرٍ، فسألتُ عن أجلِّ أصحابِ ابنِ عُيَيْنَةَ فذُكِرَ لي الحُمَيْدي فكتَبْتُ حديثَ ابنِ عُيينةَ عنه»[٢].

وقال أبو زرعة الدِّمشقي: «سمعتُ رجلًا قال ليحيى بنِ معين: «عمَّنْ يُكتَبُ حديثُ هُشَيْم؟ قال: عن إبراهيم الهروي وسُرَيْج بنِ يونس»[٣].

---

(١) «ضوابط الجرح والتَّعديل» (ص: ١٥٩).
(٢) «الجرح والتَّعديل» (٥/ ٥٧)، أي: ثمان وتسعين ومائة.
(٣) «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٣).

فمعرفـة صـوابِ الرِّواياتِ عن هـؤلاء الأئمَّةِ عند الاختلاف مُتوقِّفٌ على معرفةِ الـمُقدَّمِين من أصحابِهم في الرِّواية.

لـذا نجدُ في كتب الرِّجال والجرح والتَّعديـل الكثيرَ من أقوال أهل العلمِ في تقديم راوٍ على غيرِه في شيخٍ مُعَيَّنٍ.

ومن هنا - أيضًا - يتبيَّنُ فائدةُ معرفةِ أصحِّ الأسانيد.

وكان النُّقَّاد يبحَثُون عن أصحابِ الرَّاوي الثِّقاتِ إذا وَجدوا اختلافًا عليه، فمعرفة أصحابِ الرَّاوي والتَّفريقُ بين مراتبِهم يُعينُ على معرفةِ علَّةِ الرِّوايةِ وصحَّتِها.

قـال ابنُ أبي حاتم: «قـال أبي: روى جعفرُ بن برقان في روايـةِ بعضِ أصحابِه عنه، عـن الزُّهري، عن سـالم، عـن أبيه، عن النَّبـيِّ ﷺ، قال: «**مَنْ جَلَسَ علـى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الخَمْرُ...**».

قـال أبي: فطلبـتُ أثرَ هـذا الحديثِ من ثقـاتِ أصحابِ جعفر، فوجـدتُّ بعضَهم يرويه عن جعفر، عمَّن حدَّثه، عن الزُّهري»[1].

وذكر ابنُ رجب فصلًا كاملًا بيَّن فيه طبقاتِ الرُّواةِ في الشُّيوخ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معرفةُ مراتبِ أعيان الثِّقاتِ الَّذين تَدورُ غالبُ الأحاديثِ الصَّحيحةِ عليهم وبيان مراتِبِهم في الحفظِ وذكرُ من يُرَجَّحُ قولُه منهم عند الاختلاف»[2].

أمثلةٌ في تفاضل الرُّواة في الشَّيخ الواحد:

١- مراتبُ الرُّواة في الصَّحابي الجليل عبد الله بن عمر المدني رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا:

قـال المـرُّوذي: «قلتُ - أي لأحمد بن حنبل -: فإذا اختلَفَ سـالم ونافع لمن تحكُم؟

(١) «علل الحديث» (٥/ ٤٧١).

(٢) «شرح العلل» (١/ ٤٧٢).

قال: نافع قد قدَّم سالِـمًا على نفسِه وقد روى عنه وكان مُشمِّرًا، قلتُ: لم أُرِدْ الفضلَ إنَّما أردتُّ الحديثَ إذا اختلفا فقَلْبُكَ إلى أيِّهما أَمْيَلُ؟ قال: جميعًا عندي ثبتٌ، وذهب إلى أن لا يُقضَى لأحد»[١].

وقال الدَّارمي: «قلتُ له - أي ابن معين -: نافع أحبُّ عن ابن عمر أو سالم؟ فلم يُفضِّلْ، قلتُ: فنافع أو عبد الله بنُ دينار؟ فقال: ثقاتٌ ولم يُفضِّلْ».

فالإمام أحمدُ توقَّفَ في نافع وسالم، لكن قد يقال إنَّه يُقدِّم سالِمًا بدليل أنَّه يرى أنَّ أصحَّ الأسانيد: الزُّهري عن سالم عن أبيه.

ومع ذلك قدَّمَ نافِعًا عليه في حديث «مَنْ بَاعَ عَبْدًا لَهُ مَالٌ فَمَالُهُ للبَائِعِ».

قال المرُّوذي: «وذكرتُ له حديثَ نافع عن ابنِ عمر عن عمر: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا ولَهُ مَالٌ فَمَالُهُ للبَائِعِ»؟ فقال: خالفه سالم، هكذا رواه الزُّهري عن سالم عن ابنِ عمر عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قلتُ: فأيُّهما الثَّبتُ؟ فتبسَّم وقال: اللهُ أعلم، قلتُ: ما الَّذي يَميلُ إليه قلبُكَ منهما؟ قال: أرى - والله أعلم - إلى نافع»[٢].

وكذا رجَّحَ قولَ نافع في أحاديثَ أخرى، وهذا مبنيٌّ على قرائن أخرى غير مُجرَّد التَّفاضُل في الشَّيخ.

وسالم ونافع أَوْثَقُ من عبد الله بن دينار ومن مجاهد.

مع أنَّ مُجاهِدًا كان أكبرَ سنًّا من نافع.

(١) «العلل ومعرفة الرِّجال» رواية المرُّوذي (ص: ٤٣).

(٢) «العلل ومعرفة الرِّجال» (ص: ١٥٦).

قـال ابـنُ هانـئ: «وسـئل - أي: أحمـد بن حنبـل - عن حديـث مجاهد: مـا رأيْتُ ابـنَ عمـر رَفَعَ يَدَيْه إلَّا حين يفتَتِحُ الصَّلاةَ، فقال: هذا خطأ، نافع وسـالم أعرَفُ بحديث ابنِ عمر، وإن كان مجاهدٌ أقدَمَ فنافعٌ أعلَمُ منه»(١).

٢- مراتب الرُّواة في نافع مولى عبد الله بن عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وأمَّـا نافعٌ فهـو أحدُ الأعلام الَّذين يدورُ عليهم الإسـنادُ، وقـد روى عنه جمعٌ من الأئمَّـةِ، واختلف النُّقَّاد في أيِّهِمْ يُقدَّمُ عند الاختلاف، وقد قسَّـمهم ابنُ المديني إلى تسـعِ طبقاتٍ، وكذا فعل بعده النَّسائي وزاد عليه طبقةً واحدةً(٢).

قـال الإمام محمَّد بنُ إسـماعيل بنِ خلفون الأندلسي في «أسـماء شـيوخ مالك»(٣): «كان نافع هذا ثقةً حافظًا حُجَّةً في ما حَمَل ونَقَل من أثرٍ في الدِّين، وأصحابُه الَّذين أخذوا عنه الآثارَ على طبقاتٍ شتَّى، ولكلِّ طبقةٍ منها مَزِيَّةٌ على الَّتي تَليها:

فالطَّبقـة الأولى: منهـم أيُّـوب بـنُ أبي تميمـة السَّـختياني البـصري، وهـو أيُّوب ابن كَيْسَان، وعُبيدُ الله بنُ عمر بنِ حفص بن عاصِم بنِ عمر بن الخطَّاب العَدَوي، ومالك بنُ أنس بنِ مالك بنِ أبي عامر الأصبَحي، وابنُه عمر بن نافع.

قال عليُّ بن المديني: «هؤلاء أثبتُ أصحاب نافع، وأثبتُهم عندي أيُّوب، وسمعتُ يحيى بنَ سعيد - يعني القطَّان - يقول: أصحابُ نافع: أيُّوب وعبيد الله ابنُ عمر ومالك، قال يحيى: وليس ابنُ جُرَيْج بدونِهم في ما سَمِع من نافع» اهـ.

وذهب أحمدُ إلى تقديم عبيد الله.

---

(١) «مسائل أحمد» رواية ابن هانئ (١/ ٤٩).
(٢) «شرح علل التِّرمذي» (١/ ٤٠١ - ٤٠٣).
(٣) (ص: ٢٥٤).

قـال أبـو داود: قلـتُ لأحمـد: أصحابُ نافـع؟ قـال: أَعْلَمُ النَّـاس بنافـعٍ عبيدُ الله وأرواهـم، قلـتُ: فبعده مالك؟ قال: أيُّـوب أَقْدَم، قلتُ: تُقدِّمُ أيُّـوبَ على مالك؟ قال: نعم».

وقـال أبو زرعة الدِّمشـقي: «سـمعتُ أحمد بـنَ حنبل يسـأل: مَنِ الثَّبـتُ في نافع، عبيدُ الله أم مالك، أم أيُّوب؟ فقدَّم عبيدَ الله بنَ عمر، وفضَّله بلُقِيِّ سالم والقاسم، وقال: هـو مـن أهل البلد، يريـد أنَّ أهلَ البلد أَعْلَـمُ بحديثهم، قلتُ له: فمالكٌ بعـدَه؟ قال: إنَّ مالِـكًا لثَبْتٌ، قلـتُ له: فإذا اختلف مالكٌ وأيُّوب؟ فتوقَّفَ وقال: ما يجترىء على أيُّوب، ثمَّ عاد في ذكر عبيد الله، فقال: شيخٌ من أهل البلد»[١].

وذكر ابنُ رجب في روايةٍ أخرى أنَّه قدَّمَ أيُّوبَ ثمَّ مالِكًا ثمَّ عبيدَ الله.

وهذا التَّقديم من أحمد مبنيٌّ على قرائن:

١ - كثـرة روايـة الرَّاوي عن الشَّـيخ ممَّا يدُلُّ عـلى طول الملازمة، قـال في عُبَيْد الله: (وأرواهم).

٢ - قِـدَمُ السَّـماع، قـال في أيُّوب: إنَّه أَقْدَمُ من مالك، وكـذا قال في عبيد الله، حيث أدرك سالِـمًا والقاسمَ بنَ محمَّد.

٣- الإتقان وقلَّةُ الخطأ: إنَّ مالكًا لثَبْتٌ.

٤ - أهل بلد الشَّيخ أعرف بحديثه من غيرهم، في تقديم عبيد الله على أيُّوب.

وأمَّا ابنُ معين فاختلفَت الرِّواية عنه أيضًا.

قـال: «أثبـتُ أصحـاب نافـع مالـكٌ، هـو أثبت مـن أيُّـوب وعبيـدُ الله ابـنُ عمر واللَّيثُ»[٢].

---

(١) «تاريخ أبي زرعة الدِّمشقي» (١٠٧٥) (ص: ٢٠٣).

(٢) «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٤٧٤).

وقـال الدَّارمـي: «قلـتُ ليحيـى: أيُّوب أحَـبُّ إليك عـن نافع أو عبيـد الله؟ قال: كلاهمـا، ولم يفضِّـلْ، قلـتُ: فمالِـكٌ أحـبُّ إليك عن نافـع أو عبيـدُ الله؟ قـال: كلاهما، ولم يُفضِّلْ، قلتُ: عبد الله العُمَري ما حاله في نافع؟ قال: صالح، قلتُ: فاللَّيث ابنُ سعد كيف حديثُه عن نافع؟ قال صالح ثقةٌ»(١).

مثال لما اختلف فيه أصحاب نافع الثِّقات:

قال الدَّارقطني في: «روى مالك عن نافع عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله أنَّ أباهما كان يقدِّمُ صبيانَه من المزدلفة إلى منى.

ورواه أيُّوب وعبيدُ الله بنُ عمر عن نافع عن عبد الله بن عبد الله بن عمر»(٢).

ثمَّ ذكر ابنُ خَلْفُون المرتبةَ الثَّانيةَ فقال:

والطَّبقة الثَّانية: صالح بنُ كَيْسَان، وعبد الله بنُ عَون بن أَرْطَبَان الـمُزَني مولاهم البـصري، ويحيى بنُ سـعيد بن قَيس الأنصـاري، وعبدُ الملك ابـنُ عبد العزيز بنِ جُرَيْج المكِّي.

والطَّبقة الثَّالثة: أيُّوب بنُ موسـى القُرَشي، وإسماعيل بنُ أُميَّةَ القرشي، وموسى ابـن عُقبـة الـمِطرَقي المـدني، وكثيرُ بـن فَرْقَد الفقيه نزيلُ مصر، وسَـعْد ابـن إبراهيم بنِ عبد الرَّحمن بنِ عَوْف الزُّهري.

وذكر بعضُهم في هذه الطَّبقة أبا أيُّوب سليمان بن موسى الأشدَق الدِّمشقي.

والطَّبقـة الرَّابعـة: اللَّيثُ بنُ سـعد الفَهْمي إمـامُ أهل مصر، وأبو أسـماء جُوَيْرِيَة ابن أسماء الضُّبَعِي البصري، وإسماعيلُ بنُ إبراهيم بنِ عُقبة المِطرَقي، ويونس ابن يزيد بن

(١) يُنظَر: «تاريخ ابن معين» - رواية الدَّارمي (ص: ١٥١)، و«شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٤٧٥).
(٢) «الأحاديث الَّتي خولِف فيها مالك» (ص: ٨٧).

أبي النَّجَاد الأَيْلي، ومحمَّد بن إسحاق بنِ يسار المُطَّلِبي، وداودُ بنُ الحُصين القُرَشي الأُمَوِي مولاهم المدني.

وذكر بعضُهم في هذه الطَّبقة موسى بنَ عُقبة الـمِطرَقي، وقد تقدَّم ذِكرُه في الطَّبقة الثَّالثة، وهو الأوْلى فيهِ عِندي.

والطَّبقة الخامسة: محمَّد بنُ عَجلان القُرَشي مولاهم المدني، وقد قدَّمه بعضُهم على ابنِ إسحاق، ومحمَّد بن عبد الرَّحمن بنِ أبي ذِئب العامري المدني الفقيه، والضَّحَّاك ابن عُثمان القرشي الحِزَامي، وحَنْظَلَة بنُ أبي سفيان القُرَشي الجُمَحِي المكِّي، ومحمَّد بنُ عبد الرَّحمن بن غَنَج الـمَدَني نَزيلُ مصر، وأسامة بنُ زيد اللَّيثي، ومالك بنُ مِغْوَل البَجَلي الكوفي، وهو من ثقاتِ الكوفيِّين»[١].

مثال لما اختَلَفَ فيه أصحابُ نافع:

روى مالك عن نافع عن عبد الله بنِ عمر أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ في عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ العَبْدِ قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ العَدْلِ فأَعْطى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وعَتقَ عَلَيْهِ العَبْدُ، وإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ**»[٢].

روى هذا الحديث بعضُ الرُّواة عن نافع مُختصَرًا لم يَذكُروا قولَه «فقد عتق منه ما عتق».

أخرجه البخاري في «صحيحه»[٣] عن موسى بنِ عقبة عن نافع به، ثمَّ قال: «ورواه اللَّيثُ وابنُ أبي ذئب وابنُ إسحاق وجويريةُ ويحيى بنُ سعيد وإسماعيلُ بنُ أُميَّةَ عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النَّبيِّ ﷺ مُختصرًا.

---

(١) «أسماء شيوخ مالك» (ص: ٢٥٥). (٢) «الموطَّأ» رواية اللَّيثي.

(٣) رقم (٢٥٢٥).

قلتُ: رواية اللَّيثِ وَصَلَها النَّسائي في «السُّنن الكبرى» (٢/ ١٨٣)، ومسلم في «صحيحه» (١٥٠١) ولم يَسُقْ لفظَه.

وروايةُ ابنِ أبي ذئب وَصَلَها الطَّحاوي في «شرح المعاني» (٣/ ١٠٦)، وأبو نُعَيْم في «المُستَخرج» كما في «الفتح» (٥/ ١٨٤)، ومسلم في «صحيحه» (١٥٠١) ولم يَسُقْ لفظَه.

وروايةُ ابنِ إسحاق وصَلَها الطَّحاوي في «شرح المعاني» (٣/ ١٠٥).

وروايةُ جُوَيْرِيَةَ بنِ أسماء وصلها البخاري في «صحيحه» كتاب: الشَّركة باب: الشَّركة في الرَّقيق (٢٥٠٣).

ورواية يحيى بنِ سعيد الأنصاري وَصَلَها النَّسائي في «السُّنن الكبرى» (٢/ ١٨٤) ومسلم في «صحيحه» (١٥٠١) ولم يسق لفظَه.

ورواية إسماعيلَ بنِ أُمَيَّةَ وصلها عبدُ الرَّزَّاق في «المُصنَّف» (٩/ ١٥١)، ومسلم في «صحيحه» (١٥٠١) ولم يسق لفظَه.

ووافقهم - أيضًا - محمَّد بنُ عجلان عند النَّسائي في «السُّنن الكبرى» (٢/ ١٨٢).

وأسامةُ بنُ زيد عند البيهقي في «السُّنن الكبرى» (١٠/ ٢٧٥) ومسلم في «صحيحه» (١٥٠١) ولم يسق لفظَه.

وخالف هؤلاء الرُّواة: الإمامُ مالك وعُبَيْدُ الله بنُ عمر، فروياه عن نافع عن ابن عمر وذكرا فيه قوله: «فقَدْ عَتَقَ منه ما عَتَقَ».

أخرج روايةَ عُبَيْد الله: البخاري في «صحيحه» (٢٥٢٣).

وتابعهما: جرير بن حازم عند البخاري في «صحيحه» كتاب العتق، باب كراهية التَّطاول على الرَّقيق (٢٥٥٣).

ورواه الدَّارقطني في «السُّنن» (٤/ ١٢٣) من طريق يحيى بنِ أيُّوب عن عبيد الله بنِ عمر وإسماعيلَ بنِ أُمَيَّة ويحيى بنِ سعيد عن نافع به وفيه: «وإلَّا عتقَ منه ما عَتَقَ».

فلعلَّ يحيى بنَ أيُّوب - وهو الغافقي - حَمَلَ روايةَ عُبيدِ الله على رواية غيره ولم يُميِّزْ بينها، وقد كان في حفظه شيءٌ.

وقال أيُّوب: «كان نافعٌ ربَّما قال: «فقد عَتَقَ منه ما عَتَق»، وربَّما لَمْ يَقلْه، فلا أدري هو في الحديثِ عن النَّبيِّ ﷺ أو شيءٌ قاله نافع.

أخرجه البخاري في صحيحه (٢٥٢٤).

ورجَّح العلماءُ روايةَ مالك ومَنْ تابعه؛ لأنَّها زيادةٌ مِن أَوْثَقِ النَّاس في نافع.

قال الشَّافعي: «لا أحسَبُ عالِـمًا بالحديث ورواته يشكُّ في أنَّ مالِكًا أحفظُ لحديث نافع من أيُّوب؛ لأنَّه كان ألزمَ من أيُّوب، ولمالك فضلُ حفظه لحديث أصحابه خاصَّةً، ولو استويا في الحفظ فشكَّ أحدُهما في شيءٍ لم يشُكَّ فيه صاحبُه لم يكنْ في هذا موضِعٌ لأنْ يَغلِطَ به الَّذي لم يَشُكَّ، إنَّما يغلِطُ الرَّجلُ بخلاف مَنْ هو أحفظُ منه، أو يأتي بشيءٍ في الحديث يَشْرَكُه فيه مَنْ لم يحفظْ منه ما حفظ منه وهم عدَدٌ وهو مُتفرِّدٌ، وقد وافق مالكًا في زيادةٍ «وإلَّا فَقَدْ عَتَقَ منه ما عَتَقَ» يعني غيره من أصحاب نافع»[1].

٣- مراتب أصحاب الإمام الزُّهري رَحِمَهُ اللَّهُ:

قسَّمهم الحافظُ ابنُ رجب إلى خمس طبقاتٍ، وقبله الإمامُ ابنُ خَلْفُون الأندلسي إلى سبعِ طبقاتٍ، فقال: «لم يكنْ بالمدينة في زمن ابنِ شهابٍ أجلَّ منه، ولا أحفظَ ولا أعلَمَ

(١) «معرفة السُّنن» (٧/ ٤٩٢).

بالآثارِ منه، وهو أثبَتُ النَّاس في سعيد بنِ المسَيِّب، وفي عُروة ابنِ الزُّبَير، وفي أبي سَلَمَة ابنِ عبد الرَّحمن بنِ عَوْف، وفي القاسِم بنِ محمَّد ابن أبي بكر الصِّدِّيق، وكان رأى عبدَ الله ابنَ عمر بنِ الخطَّاب، ويُقال: إنَّه سَمِع مِنه.

وأصحابُه الَّذين أخَذُوا عنه العلمَ وحَمَلوا عنه الآثار على طبقاتٍ شَتَّى ومراتبَ مختلفةٍ، ولكلِّ طبقةٍ منها مَزِيَّةٌ على الَّتي تليها وتفاوتٌ، فمَنْ كان في الطَّبقة الأولى فهو في الغاية في الصِّحة، والطَّبقة الثَّانيةُ شاركت الأولى في العدالة غيرَ أنَّ الأولى جمَعَت بين الحِفظِ والإتقانِ، وبين طولِ الملازمة للزُّهري، حتَّى كان فِيهم من يُزامِلُه في السَّفر ويُلازمه في الحَضَر.

فأمَّا أهلُ الطَّبقة الأولى:

فمالكُ بنُ أنس، وسفيانُ بنُ عُيينة، ومَعمر بنُ راشد، وصالحُ بنُ كَيْسان، وعُقَيلُ ابنُ خالد الأَيْلي، ويونس بنُ يزيد الأيلي، وشُعيب بن أبي حمزة الدِّمشقي، وجماعةٌ سواهم، لكنَّ المقدَّمَ مِن هؤلاء في الزُّهري عند أكثر العلماء: مالكٌ، ثمَّ سفيان بن عُيينة الهلالي، ثمَّ مَعمرُ بنُ راشِد.

قال أبو عبد الرَّحمن النَّسوي في «مُصَنَّفه»: «قال ابنُ المبارك: الحفَّاظُ عن ابن شهاب ثلاثةٌ: مالكٌ، ومعمر، وابنُ عيينة، فإذا اجتمع اثنان على قولٍ أخَذْنا به وتركْنا قولَ الآخر»[1].

يرى الإمامُ أحمد - في أكثر الرِّوايات عنه - تقديمَ مالك على ابن عيينة ومعمر وغيرِهم.

---

(١) «أسماء شيوخ مالك» (ص: ١٩٧).

قال ابنُ هانئ: «سألتُ أبا عبد الله: أيُّما أثبتُ عندك في حديث الزُّهري؟ معمرُ وابنُ عيينة أو مالك أو يونس أو إبراهيم بن سعد أو محمَّد بنُ الوليد الزُّبَيدي أو عقيل؟ قال: مَعْمَرُ أحبُّهم إليَّ وأحسنُهم حديثًا وأصحُّ بعد مالكٍ، ويونس أَسْنَدَ أحاديثَ رُوِيَت عن الزُّهري عن سعيد بن المُسيِّب»(١).

وقال عبدُ الله بنُ أحمد: «قلتُ له: أيُّما أثبتُ أصحاب الزُّهري؟ فقال: لكلِّ واحدٍ منهم علَّةٌ، إلَّا أنَّ يونس وعُقيلا يؤدِّيان الألفاظَ، وشعيب بنُ أبي حمزة، وليس هم مثلَ معمر، معمر يقاربهم في الإسناد، قلتُ: فمالك؟ قال: مالك أثبتُ في كلِّ شيءٍ ولكن هؤلاء الكثرة؛ كم عند مالك؟ ثلاثمائة حديثٍ أو نحو ذا، وابن عيينة نحو من ثلاثمائة حديث، ثمَّ قال: هؤلاء الَّذين رَوَوْا عن الزُّهري الكثير؛ يونس وعقيل ومعمر، قلتُ له: شُعَيْب؟ قال: شعيبٌ قليل؛ هؤلاء أكثر حديثًا عن الزُّهري، قلتُ: فصالحُ بنُ كيسان روايته عن الزُّهري؟ قال: صالحُ أكبرُ من الزُّهري قد رأى صالحُ ابنَ عمر، قلتُ: فهؤلاء أصحاب الزُّهري، قلتُ: أَثْبَتُهم مالك؟ قال: نعم مالك أثبتُهم، ولكن هؤلاء الَّذين قد بَقَرُوا علمَ الزُّهري: يونس وعقيل ومعمر، قلتُ له: فبعدَ مالكٍ مَنْ ترى؟ قال: ابنُ عيينة، قلتُ له: المُوَقَّرِي يجيء عنه العجائب قال: ليس ذاك بشيءٍ»(٢).

فقسَّم أحمدُ أصحابَ الزُّهري إلى فريقَيْن: مَنْ روى عنه قليلًا وهم مالك وابنُ عيينة وشعيب، ومن أَكثَرَ من الرِّواية عنه وهم: معمر ويونس وعقيل.

وجعل أثبتَهم مالكًا على قلَّة ما روى، وبعده ابنَ عيينة، وجاء في عدَّةِ رواياتٍ عنه أنَّه يُقَدِّمُ معمَرًا.

(١) «مسائل أحمد» رواية ابن هانئ (٢/ ٢٣١).
(٢) «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/ ٣٤٨).

وجـاء في روايـة أخرى لعبد الله بن أحمـد بيانُ وجهِ تقديمِ أحمـدَ لحديث مالكٍ على ابـنِ عيينـة، حيث قال: «سـمعتُ أبي يقول: كنتُ أنا وعـليُّ بنُ المديني فذكرنـا أَثْبَتَ منْ يروي عن الزُّهري فقال علي: سفيانُ بنُ عيينة، وقلتُ أنا: مالك ابن أنس، وقلت: مالك أقـلُّ خطـأً عن الزُّهري وابنُ عيينة يخطئ في نحو عشريـن حديثًا عن الزُّهري، في حديث كـذا وحديث كذا فذكرتُ منها ثمانية عشَرَ حديثًا وقلتُ: هات ما أخطأَ فيه مالكٌ، فجاء بحديثَـيْن أو ثلاثـةٍ، فرجعـتُ فنظرتُ فيما أخطأ فيـه ابنُ عُيَيْنَةَ فإذا هـي أكثرُ من عشرين حديثًا»(١).

وأمَّا ابنُ معين فقد بدأ الدَّارمي «تاريخه» عنه بذكر أصحاب الزُّهري قال: «سألتُ يحيى بنَ معين عن أصحاب الزُّهري قلتُ له:

١- معمر أحبُّ إليك في الزُّهري أو مالك؟ فقال: مالك.

٢- قلتُ: فيونس أحبُّ إليك وعقيل أم مالك؟ فقال: مالك.

٣- قلتُ: فابنُ عيينة أحبُّ إليك أم معمر؟ فقال: معمر.

٤- قلـتُ: فـإنَّ بعضَ النَّاس يقولون: سـفيانُ بـنُ عيينة أثبتُ النَّـاس في الزُّهري، فقال: إنَّما يقول ذاك من سـمع منه، وأيُّ شيءٍ كان سـفيان! إنَّـما كان غُلَيِّمًا أيَّامَ الزُّهري.

٥- قلـتُ: فشـعيب أعني: ابنَ أبي حمزة؟ فقال: هو ثقـةٌ مثلُ يونس وعقيل، حدَّثنا عثمان قال: سـمعت يحيى يقول: شـعيب بن أبي حمزة كتب عـن الزُّهري إملاءً للسُّلطان وكان كاتِبًا.

٦- قلتُ: فالزَّبيدي؟ قال: هو مثلُهم.

٧- قلتُ: فإبراهيم بنُ سعد أحبُّ إليك أو ليث؟ فقال: كلاهما ثقتان.

---

(١) «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/ ٣٤٩).

٨- قلتُ: فمعمر أحبُّ إليك أو صالحُ بنُ كيسان؟ فقال: معمر أحبُّ إليَّ وصالح ثقةٌ.

٩- قلتُ: فالماجشوني أعني عبدَ العزيز؟ قال ليس به بأس»[١].

إلى آخر ما قال في تفضيل أصحاب الزُّهري.

ثمَّ قال ابنُ خلفون:

«وأهلُ الطَّبقة الثَّانية: محمَّد بنُ الوليد الزُّبَيْديُّ الشَّامِي، وقد ذكرَه بعضُهم في الطَّبقة الأولى، وعبدُ الرَّحمن بن عَمرو الأوزاعي الشَّامي، وزياد بنُ سعد الخراساني، وإبراهيم بنُ سعد بنِ إبراهيم بنِ عبد الرَّحمن بنِ عوف الزُّهري، واللَّيثُ بنُ سَعْد الفَهْمي، ونظراؤُهم، وهؤلاء كلُّهم ثقاتٌ مَشهورون.

وأهلُ الطَّبقة الثَّالثة: محمَّد بنُ عبد الرَّحمن بنِ أبي ذِئب العامِري الفقيه، وعبدُ العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجِشون الفقيه، وعبد الواحد بن أبي عَون الدَّوْسي، وأشباهُهُم، ومِن العلماء مَن جَعل في هذه الطَّبقة محمَّد بنَ عبد الله ابن مسلم، وهو ابنُ أخي الزُّهري، وقد أخرج له البخاري وغيرُه، وقد ذكرتُه في كتاب «رَفْع التَّمارِي فِي أسماءِ مَن تُكلِّم فيه مِن رِجال البخاري».

وأهل الطَّبقة الرَّابعة: سليمان بنُ موسى الأشْدَق الفقيه، صاحبُ مكحول الدِّمشقي، وعبد الرَّحمن بنُ إسحاق القرشي مولاهم المدني نزيل البصرة المعروف بعَبَّاد ابن إسحاق، وأسامة بنُ زَيد اللَّيثي، ومحمَّد بن إسحاق ابن يسار المطَّلِبي صاحبُ المغازي، وقُرَّة بن عبد الرَّحمن بن حَيْوِيل المِصري المعروف بابنِ كاسِد المدِّ، وفُلَيح بنُ سُليمان بن أبي المُغيرة الأسلمي المدني، وأبو أُويس عبد الله ابن عبد الله بن أُويس الأصبحي المدني، وأمثالُهم.

---

(١) «تاريخ ابن معين» - رواية الدَّارمي (ص: ٤١).

وأهل الطَّبقة الخامسة: أبو سلمة محمَّد بنُ أبي حَفصة - واسم أبي حفصة: مَيسَرة - البصري، وسفيان بن حُسين الواسطي، وأبو عبد الله جعفر بن بُرقان الرَّقِّي، وسليمان ابنُ كثير العَبْدي البصري، وعبد الرَّحمن بن نَمِر اليَحْصُبي، وإسحاق بنُ راشد الجَزَري، ومَرْزوقُ بنُ أبي الهُذَيل الدِّمشقي، والنُّعمان بنُ راشد الرَّقِّي، وإسحاق بنُ يَحيى الكَلْبي، وغيرُهم مِمَّن هو في طبقَتِهم.

وأهل الطَّبقة السَّادسة: صالحُ بنُ أبي الأخْضَر المكِّي، وزَمْعَةُ بنُ صالح المكِّي، وأبو عبد الرَّحمن عبد الله بن عُمر العُمري، وأبو فَرْوَة يزيدُ بن سِنان الرُّهاوِي، ومعاوية ابنُ يَحيى الصَّدَفِي، وإسحاقُ بنُ عبد الله بنِ أبي فَروة الفَرْوي المدني، وإبراهيم بن يزيد الخُوزي المكِّي، وجماعةٌ سِواهم.

وأهل الطَّبقة السَّابعة: الوليد بنُ محمَّد المُوَقَّري، وياسين بن مُعاذ الزَّيَّات، ويحيى ابنُ أبي أُنَيسَة الجَزَري، ورَوح بن غطيف الجزري، وعبد الرَّزاق بنُ عمر، ويزيد بن أبي زياد الدِّمشقي، والحكم بنُ عبد الله الأيلي، والعلاء بن سليمان الرَّقِّي، وعبد القدُّوس ابن حَبيب الدِّمشقي، وأبو العَطُوف الجرَّاح بنُ مِنهال العامري مولاهم الجزري نزيل حرَّان، وبَحر بن كَنِيز السَّقَا، ونظراؤُهم، وهؤلاء هُم المتْروكون...»[1].

وذكر الحافظُ ابنُ رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ تفصيلًا جيِّدًا في بيان هذه الطَّبقات وما تميَّزَتْ به كلُّ طبقةٍ عن غيرِها فقال: «أصحابُ الزُّهري خمسُ طبقات:

الطَّبقة الأولى: جمعتْ الحفظَ والإتقانَ وطولَ الصُّحبة للزُّهري، والعلمَ بحديثه والضَّبطَ له؛ كمالك، وابنِ عيينة، وعبيد الله بنِ عمر، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب، وغيرِهم، وهؤلاء مُتَّفقٌ على تخريج حديثِهم عن الزُّهري.

(١) انظر «أسماء شيوخ مالك» (ص: ١٩٧ - ٢٠٠).

الطَّبقـة الثَّانية: أهل حفظٍ وإتقانٍ، لكن لم تطُل صحبتُهم للزُّهري وإنَّما صحِبوه مدَّةً يسـيرةً ولم يمارسـوا حديثَه، وهـم في إتقانِه دون الطَّبقة الأولى؛ كالأوزاعي، واللَّيث، وعبـد الرَّحمن بنِ مسـافر، والنُّعمان بنِ راشـد، ونحوِهـم، وهؤلاء يُخرِجُ لهم مسـلمٌ عن الزُّهري.

الطَّبقـة الثَّالثـة: قـومٌ لازمـوا الزُّهـري وصحبـوه وروَوْا عنه، ولكـن تُكلِّم في حفظِهم؛ كسـفيان بنِ حسـين، ومحمَّد بنِ إسـحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة ابن صالـح، ونحوِهم، وهـؤلاء يُخرِجُ لهم أبو داود والتِّرمذي والنَّسـائي، وقد يُخرِجُ مسـلم لبعضِهم مُتابَعةً.

الطَّبقـة الرَّابعـة: قوم روَوْا عـن الزُّهري من غير ملازمـةٍ ولا طولِ صحبةٍ، ومع ذلـك تُكلِّم فيهم؛ مثل إسـحاق بن يحيـى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصَّدفي، وإسـحاق ابـنِ أبي فروة، وإبراهيم بـنِ يزيد المكِّي، والمُثنَّى بن الصَّباح، ونحوهم، وهؤلاء قد يخرِجُ التِّرمذي لبعضهم.

الطَّبقة الخامسة: قومٌ من المتروكين والمجهولين، كالحكَم الأيلي، وعبد القدُّوس ابنِ حبيب، ومحمَّد بنِ سعيد المصلوب، وبحر السَّقَاء، ونحوهم، فلم يخرج لهم التِّرمذي، ولا أبـو داود، ولا النَّسـائي. ويخرج لبعضِهم ابنُ ماجه، ومـن هنا نزَلَتْ درجةُ كتابه عن بقيَّة الكتب، ولم يَعُدَّهُ من الكتب المعتبَرَةِ سوى طائفةٍ من المتأخِّرين»[١].

الطَّريق السَّادس لمعرفة العلل: جمع طرق الحديث:

وهـذا مـن أهمِّ طرق معرفة العلل، وذلك أنَّ بجمع الطُّـرق يتَّضِحُ مدارُ الحديث، وعـلى من وقع الاختـلافُ من الرُّواة، ومن خـلال ذلك يتمَكَّنُ النَّاقِـدُ من معرفة الخطأ

(١) «شرح العلل» (١/ ٣٩٩).

والصَّواب والمتابعة والتَّفرُّد، فيتأمَّلُ فيها ويقارن بين مواطن الاتِّفاق والالتقاء، ومواطن الاختلاف.

لـذا كان النُّقَّاد يحرِصون عـلى جمع الطُّرق للحديثِ الواحدِ لمعرفة العلل والأخطاء الَّتي يقع فيها الرُّواة.

رُوِيَ عن علي بنِ المديني أنَّه قال: «الباب إذا لم تُجمَعْ طرُقُه لم يتبيَّنْ خطؤُه»[(١)].

وقـال الإمامُ أحمـد: «الحديـثُ إذا لم تَجمَعْ طرقُـه لم تَفهَمْه، والحديـث يُفسِّرُ بعضُه بعضًا»[(٢)]، وكلام أحمد قد يُحمَلُ على المتن وعلى الإسناد أيضًا.

وروى الخطيـبُ مـن طريـق عبد الله بـنِ جعفر بنِ خاقـان المروزي السُّـلَمي قال: «سألتُ إبراهيم بنَ سعيد الجوهري عن حديث لأبي بكر الصِّدِّيق فقال لجاريته: أخرِجي إليَّ الثَّالـثَ والعشريـن من مسـند أبي بكر، فقلـتُ له: لا يصحُّ لأبي بكر خمسـون حديثًا، مـن أين ثلاثـة وعشرين جزءًا؟! فقال: كلُّ حديـثٍ لم يَكُنْ عندي من مائـة وجهٍ فأنا فيه يتيم»[(٣)].

وإبراهيـم هذا تُوُفِّيَ سـنة (٢٥٣هـ)، قال عنه الخطيـب: «كان مُكثِرًا ثقةً ثَبْتًا صنَّف المسند»[(٤)].

وقال يحيى بنُ معين: «لو لم نكتُبِ الحديثَ من ثلاثينَ وجهًا ما عقلناه»[(٥)].

---

(١) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٣١٦).
(٢) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٣١٥).
(٣) «تاريخ بغداد» (٦/ ٦١٩).
(٤) «تاريخ بغداد» (٦/ ٦١٨).
(٥) «تاريخ ابـن معين» - رواية الـدُّوري (٤/ ٢٧١)، وفي «المجروحـين» (١/ ٣٣): «الحديث» بدل «الشَّيء».

وقال - أيضًا -: «اكتب الحديثَ خمسين مرَّةً؛ فإنَّ له آفاتٍ كثيرةً»[١].

وقال عبدُ الله بنُ المبارك: «إذا أردتَّ أن يصحَّ لك الشَّيءُ فاضرِبْ بعضَه ببعض»[٢].

وقال الخطيبُ البغدادي: «والسَّبيلُ إلى معرفة علَّةِ الحديث: أن يُجمَعَ بين طرُقِه، ويُنظَرَ في اختلاف رواتِه، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضَّبط»[٣].

إلى غير ذلك من أقوالهم في الحثِّ على جمع الطُّرق للحديث الواحِد، ثمَّ مقارنةِ بعضِها ببعضٍ حتَّى يتَّضحَ خطأُ المخطئ وإصابةُ المصيب.

وهذه الطَّريقةُ من الطُّرُق الَّتي يسلكُها النُّقَّاد للوقوف على علل الأحاديث.

قال ابنُ حبَّان: «سمعتُ محمَّد بنَ إبراهيم بنِ أبي شيخ الملطي يقول: جاء يحيى ابنُ معين إلى عفَّان ليسمع منه كتُبَ حمَّادِ بنِ سلمة، فقال له: ما سمعتَها من أحد؟ قال: نعم، حدَّثَني سبعةَ عشرَ نفسًا عن حمَّاد بنِ سلمة، فقال: والله لا حدَّثتُكَ، فقال: إنَّما هو دِرهَمٌ وأنحَدِرُ إلى البصرة فأسمعَ من التَّبوذَكِي، فقال: شأنك! فانحدَرَ إلى البصرة وجاء إلى موسى بنِ إسماعيل، فقال له موسى: لم تَسمَعْ هذه الكتُبَ عن أحدٍ؟! قال: سمعتُها على الوجه من سبعةَ عشَرَ نفسًا وأنت الثَّامن، فقال: وماذا تصنَعُ بهذا؟ فقال: إنَّ حمَّادَ بنَ سَلَمَةَ كان يُخطِئُ، فأردتُّ أن أميِّزَ خطَأَه من خطأِ غيرِه، فإذا رأيتُ أصحابَه قد اجتمعوا على شيءٍ علمتُ أنَّ الخطأَ من حمَّادٍ نفسِه، وإذا اجتمعوا على شيءٍ عنه وقال واحدٌ منهم

(١) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٣١٥).
(٢) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٤٥٢).
(٣) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٤٥٢).

بخلافِـه، علمـتُ أنَّ الخطأَ منه لا مـن حمَّاد، فأميِّزَ بين ما أخطأ هو بنفسِـه وبين ما أُخطِئَ عليه»[(١)].

وقال عبدُ الرَّحمن بنُ أبي حاتم: «نا صالح بنُ أحمد بنِ حنبل نا علي يعني ابن المديني قال: سمعتُ أبا داود - يعني الطَّيالسي - قال: سمعتُ خالدَ بنَ طليق يسأل شعبةَ فقال: «يـا أبا بسـطام! حدِّثْني حديثَ سـماك بنِ حَـرْب في اقتضاء الوَرِق مـن الذَّهب، حديثَ ابـنِ عمـر! فقال: أَصْلَحَـك اللهُ! هذا حديثٌ ليس يَرفَعُه أحدٌ إلَّا سـماك قال: فترهب أن أَرْوِيَ عنك؟ قال: لا، ولكن حدَّثَنيه قتادةُ عن سعيد ابنِ المُسيِّب عن ابن عمر ولم يرفَعْه، وأخبرَنيه أيُّوبُ عن نافع عن ابنِ عمر ولم يرفَعْه، وحدَّثني داود بنُ أبي هند عن سعيد بنِ جُبَير ولم يرْفَعْه، ورفَعَه سماك فأنا أفرقه»[(٢)].

وهو حديث سـعيدِ بنِ جبـير: «رأيتُ ابنَ عمر يكون عَليه الـوَرِقُ، فيُعطي قيمتَها دنانيرَ، إذا قامتْ على سِعرٍ، ويكونُ عليه الدَّنانير، فيُعطي الورِق بقيمتِها».

فالمشـتغِلُ بعلمِ العلل لا بُدَّ أن يَعتنِيَ بجمع الطُّرُقِ للحديث الواحِد، وهذا الجمعُ يَجعَلُه يُحيطُ بمخارِجِ الحديثِ من كلِّ وجوهِه، ولا يكتفي بتخريجه من الكتُبِ المشـهورَةِ فقط كالصِّحاح والسُّـنن، بل عليه أن يُفرِغَ وُسـعَه واجتهـادَه في تخريجِه من جميع مصادر الحديث، من جوامعَ ومسـانيدَ وسـننٍ وأجزاء وفوائدَ وغرائبَ، وكتبِ الجرحِ والتَّعديل والتَّعليـل وغيرِ ذلك، مطبوعِهـا ومخطوطِها، حتَّى يغلِبَ على ظنِّه أنَّه اسـتوفاها وأعطى الجمعَ حقَّه، ثمَّ بعد ذلك يقارِنُ بينَها فيقفُ على أصلِ الخطأِ ومَكْمَنِ الخلَل والزَّلل.

قال علي بنُ المديني: «ربَّما أدركتُ علَّةَ حديثٍ بعد أربعين سنة»[(٣)].

---

(١) «المجروحين» (١/ ٣٤).
(٢) «الجرح والتَّعديل» (١/ ١٥٨).
(٣) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٣٨٥).

وقال الخطيبُ البغدادي: «وقَلَّ من يتمَهَّرُ في علم الحديث، ويقف على غوامضِه، ويستثير الخفيَّ من فوائدِه؛ إلَّا مَن جَمَعَ مُتفرِّقَه، وألَّف مُتشتِّتَه، وضمَّ بعضَه إلى بعضِه، واشتغل بتصنيف أبوابِه، وترتيبِ أصنافه»(١).

ومَنْ قرأَ في كتاب «العلل» للدَّارقطني يلمَسُ هذا المنهجَ في جمع الطُّرقِ الكثيرةِ للحديث الواحدِ من أجلِ الوقوفِ على عللِه، فرُبَّ حديثٍ يَذكُرُ له الدَّارقطني العشراتِ من الطُّرق.

وقد كان جَمْعُ الأحاديثِ وطرُقِها في موضعٍ واحدٍ وكتابٍ واحدٍ أُمنيَةَ العلماءِ قبلَنَا، مع صعوبةِ ذلك في عهدهم لقلَّةِ الأسبابِ الَّتي أُتيحَتْ لنا ولم تُتَحْ لهم، مع ذلك شمَّروا عن ساعد الجدِّ في الجمع، وفي وقتنا المعاصر استجدَّتْ طُرُقٌ كثيرةٌ في البحث والجمعِ والتَّرتيب، لكنَّ نقصَ الهمَّة ورفعَ بركةِ العلم هو العائق للوصول إلى ما وصل إليه السَّلف.

قال البقاعي في «النُّكت الوفيَّة»: «قال شيخُنا - أي ابن حجر -: ولقد كان استيعابُ الأحاديث سهلًا لو أراد القادرُ على كلِّ شيءٍ، وذلك بأنْ يَجمَعَ الأوَّلُ منهم ما وصل إليهِ، ثمَّ يذكرُ مَنْ بعدَه ما اطَّلعَ عليه ممَّا فاتَه مِن حديثٍ مُستقلٍّ، أو زيادةٍ في الأحاديث الَّتي ذكرَها، فتكون كالذَّيلِ عليه، وكذا مَنْ بعدَه، فلا يمضي كثيرٌ مِن الزَّمان إلَّا وقد استُوعِبَ، وصارت تلك المُصنَّفاتُ كالمُصنَّفِ الواحدِ ولعمري: لقد كان هذا في غاية الحسن، والسَّداد، ولكن قدَرَ اللهُ، وما شاء فَعل»(٢).

❁❁❁

(١) «الجامع لأخلاق الرَّاوي» (٢/ ٤٢٢).
(٢) «النُّكت» للبقاعي (٣/ ٣٦) (ط - الفحل).

المَبْحَثُ السَّابِعُ
دلائل العلّة

يستدِلُّ النُّقَّاد على وجود العلَّة في الأحاديث بأمور تقع للرُّواة، وأهمُّها: التَّفرُّد والمخالفة.

قال الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فاعلم - أرشدك الله! - أنَّ الَّذي يدورُ به معرفةُ الخطأ في رواية ناقل الحديث - إذا هم اختلفوا فيه - من جهتَيْن:

إحداهما: أن ينقُلَ النَّاقِلُ حديثًا بإسنادٍ فينسِبَ رجلًا مشهورًا بنسبٍ في إسناد خبرِه خلافَ نسبَتِه الَّتي هي نسبتُه، أو يسمِّيَه باسمٍ سوى اسمِه، فيكون خطأُ ذلك غيرَ خفيٍّ على أهل العلم حين يَرِدُ عليهم...

والجهة الأخرى: أن يرويَ نفرٌ من حُفَّاظِ النَّاس حديثًا عن مثل الزُّهري أو غيرِه من الأئمَّة بإسنادٍ واحدٍ ومتنٍ واحدٍ، مُجتَمِعون على روايَتِه في الإسنادِ والمتنِ، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخَرُ سواهم عمَّن حدَّثَ عنه النَّفرُ الَّذين وصَفْنَاهم بعَيْنِه فيخالفهم في الإسناد أو يقلِبُ المتنَ فيجعلَه بخلافِ ما حكى من وصَفْنَا من الحفَّاظ، فيعلم حينئذٍ أنَّ الصَّحيح من الرِّوايتَيْن ما حدَّث الجماعةُ من الحُفَّاظ دون الواحدِ المُنفَرِد وإن كان حافِظًا، على المذهب الَّذي رأَيْنَا أهلَ العلم بالحديث يحكُمون في الحديث، مثل شعبة وسفيان بنِ عيينة ويحيى بنِ سعيد وعبد الرَّحمن بنِ مهدي وغيرِهم من أئمَّةِ أهلِ العلم»[1]، فذكر من أوجُهِ معرفة العلَّة: مخالفةَ الرَّاوي لجماعةٍ من الرُّواة.

وقال ابنُ الصَّلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويُستعانُ على إدراكِها بتفرُّدِ الرَّاوي، وبمخالَفَةِ غيرِه له، مع قرائنَ تَنضَمُّ إلى ذلك، تُنَبِّهُ العارفَ بهذا الشَّأنِ على إرسالٍ في الموصول، أو وَقفٍ

(١) «التَّمييز» (ص: ١٧٠ - ١٧٣).

في المرفوع، أو دخول حديثٍ في حديثٍ أو وهَمِ واهمٍ بغير ذلك، بحيث يغلِبُ على ظنِّه ذلك فيحكُمُ به أو يترَدَّدُ فيتوقَّفُ فيه»[١].

وقال السَّخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «(تُدرك) أي الأسباب بعد جمع طُرُقِ الحديث والفحص عنها، بالخلاف من راوي الحديث لغيره، ممَّن هو أَحْفَظُ وأَضْبَطُ، أو أكثَرُ عددًا، أو عِلْيَةً، وبالتَّفرُّد بذلك، وعدمِ المتابعَةِ عليه مع قرائنَ قد يَقْصُرُ التَّعبيرُ عنها تُضَمُّ لذلك»[٢].

١- دلالة التَّفرُّد:

التَّفرُّد لغةً: مأخوذٌ من الفرد، قال ابنُ فارس: «الفاء والرَّاء والدَّال أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على وُحْدة، من ذلك الفَرْد وهو الوَتْر، والفارِد والفَرْد: الثَّور المنفرِد، وظبيةٌ فاردٌ: انقطعت عن القَطيع، وكذلك السِّدرة الفاردةُ، انفرَدَتْ عن سائر السِّدر، وأفراد النُّجوم: الدَّراريُّ في آفاق السَّماء، والفريد: الدُّرُّ إذا نُظِم وفصل بَينَه بغَيرِه»[٣].

وأمَّا في الاصطلاح: فقال الذَّهبي: «والتَّفرُّد يكون لما انفرَدَ به الرَّاوي إسنادًا ومتنًا، ويكون لما انفرد به عن شيخٍ مُعيَّنٍ»[٤].

فذكر للتَّفرُّد نوعَيْن: الفرد المُطلَق، وهو ما يتفَرَّدُ به الرَّاوي إسنادًا ومتنًا، ولا يروى الحديثُ إلَّا من طريقه.

والفرد النِّسبي: الَّذي يُطلَقُ عليه الغريبُ في الغالب، وهو التَّفرُّد عن شيخٍ مُعيَّن، وإن كان أصلُ الحديث رُوِيَ من وجهٍ آخر أو أوجُهٍ.

---

(١) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص: ١٨٧).
(٢) «فتح المغيث» (٢/ ٤٩).
(٣) «معجم مقاييس اللُّغة» (٤/ ٥٠٠).
(٤) «الموقظة».

والتَّفـرُّد قـد يكـون بالمخالفةِ وقد يكون من غـير مخالفةٍ، والـكلامُ في التَّفرُّد هنا في أحاديـث الثِّقـات إنَّما إذا لم يكن ثَمَّةَ مخالَفةٌ، والأصل في تفـرُّدِ الثِّقةِ القبولُ والصِّحَّة، إلَّا إذا لاحـت للنَّاقِـد قرينةٌ تُبيِّنُ خطـأَه في الحديث، وهو من أدَقِّ علـوم العلَّة خاصَّةً، ولذا قـد نجـد عند الأئمَّة بعضَ الاختـلاف في تطبيقه على أحاديث معيَّنـةٍ، ويجتهدُ الإمامُ فيه بحسب ما يظهَرُ له من القرائن المُؤيِّدةِ لما ذهب إليه من التَّعليل أو التَّصحيح، بل قد نجد الإمامَ النَّاقدَ يُعلُّ بعضَ ما ينفَرِدُ به ثقةٌ ويُصحِّحُ له أحاديثَ أخرى يَنفَرِدُ بها.

فالاحتجـاجُ بأفراد الثِّقاتِ واردٌ عن النُّقَّـاد من الـمُحدِّثين كأحمد وابنِ معين وابنِ المديني والبخاري ومسلم وغيرِهم، فكم من حديثٍ فردٍ احتجَّ به هؤلاء.

قال ابنُ أبي حاتم: «وسألتُ أبا زرعة عن حديثٍ رواه علي بنُ مسهر، عن عُبيد الله، عـن نافـع، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ في قصَّـةِ الغار، قال أبو زرعة: لا أعلم أنَّه رواه غيرُ عليِّ بنِ مُسهِر، قلتُ له: هو صحيح؟ قال: نعم، علي بنُ مسهِر ثقةٌ»(١).

وكحديث سـليمان بنِ بلال، عن هشـام بنِ عـروة، عن أبيه، عن عائشـة، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**نِعْمَ الإِدَامُ الخلُّ**»(٢).

صحَّحـه بعضُ الحُفَّاظ كمسـلم في «الصَّحيـح»، وقال التِّرمذي: «حديثٌ حسـنٌ صحيـحٌ، غريـبٌ مـن هذا الوجـه، لا نعرِفُه من حديث هشـام بنِ عـروة إلَّا من حديث سليمان بن بلال».

وقال الذَّهبي: «حديثٌ صحيحٌ غريبٌ فردٌ على شرط الشَّيْخَيْن»(٣).

---

(١) «علل الحديث» (٦/ ٦٥٠).

(٢) أخرجـه من هذا الطَّريق: مسـلم، ومسـلم رواه عـن الدَّارمي، والتِّرمـذي (١٨٤٠)، وابن ماجه (٣٣١٦).

(٣) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٢/ ٢٣٠).

وكان الحافظُ عبد الله بنُ عبدِ الرَّحمن الدَّارمي يُقصَدُ من أجل هذا الحديث؛ لأنَّه بقِيَ عنده عن يحيى بنِ حسَّان راويه عن سليمان بن بلال، جاء عنه أنَّه قال: «كان يُقرَعُ على بابي ببغداد، فأقول: مَنْ ذا؟ فيقولون: يحيى بنُ حسان: «نِعْمَ الإِدَامُ الخلُّ!»»[1].

وقال الحسنُ بنُ محمَّد الزَّعْفَراني: «قلتُ لأحمد بنِ حنبل: «مَن تابع عفَّانًا في حديث كذا وكذا؟ قال: وعفَّان يحتاجُ إلى أن يُتابِعَه أحدٌ؟! أو كما قال»[2].

وسئل عن أثرٍ ينفرِدُ به عبدُ الله بنُ إدريس فقيل له: أحدٌ يقولُه غيرُ ابنِ إدريس؟ فقال: «يكفيك بابنِ إدريس»[3].

وهو القائل فيه: «هو نسيجُ وحده»، أي لا نظيرَ له في العلم.

وأمَّا إعلالُ النُّقَّاد لحديثِ الثِّقةِ - وقد يكون من الحُفَّاظِ - بالتَّفرُّد؛ فهذا إذا لاحت لهم قرائنُ تدُلُّ على خطأ الرَّاوي، فمن تتبَّعَ إعلالَهم بذلك سيقف على اعتباراتٍ كثيرةً اعتبروها وقرائنَ استعملوها، فأعلُّوا أحاديثَ الثِّقاتِ بالنَّكارَةِ والخطإِ من أجل التَّفرُّد.

وهذه القرائنُ قد تختَلِفُ أنظارُ النُّقَّاد فيها فنجِدُ البعضَ يُعلِّلُ الحديثَ بالتَّفرُّد والنَّكارةِ والخطإِ، والبعض يقبلُه لما يرى من حفظِ راويه.

❁ مثالُ ذلك: الحديث الَّذي أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحيهما»[4] من حديث عمرو بنِ عاصم حدَّثنا همَّام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال: «كنتُ عند النَّبيِّ ﷺ فجاءه رجلٌ فقال: يا رسول الله إنِّي أصبتُ حَدًّا فأَقِمْهُ عليَّ، قال: ولم يَسْأَلْهُ عنه، قال: وحضرَتِ الصَّلاةُ فصلَّى مع النَّبيِّ ﷺ، فلمَّا قضى النَّبيُّ ﷺ الصَّلاةَ قام إليه الرَّجلُ، فقال: يا رسولَ الله، إنِّي أصبتُ حدًّا فأقِمْ فِيَّ كتابَ

(١) «تاريخ بغداد» (١١/ ٢١١).
(٢) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٠٧).
(٣) «مسائل صالح» (٣/ ١٨٥).
(٤) أخرجه البخاري (٦٨٢٣)، ومسلم (٢٧٦٤).

الله، قال: «**أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ مَعَنَا؟**» قال: نعم، قال: «**فَإِنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنبَكَ**»، أو قال: «**حَدَّكَ**».

هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم في «صحيحَيْهما» واحتجَّا به، وسئل عنه أبو حاتم فقال: «هذا حديث باطلٌ بهذا الإسناد»[1].

ونقل ابنُ رجب عن البَردِيجي أنَّه أنكرَه ثمَّ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا الحديثُ مُخَرَّجٌ في «الصَّحيحين» من هذا الوجه، وخرَّج مسلم معناه - أيضًا - من حديث أبي أمامة عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهذا شاهدٌ لحديث أنس.

ولعلَّ أبا حاتم والبرديجي إنَّما أنكرَا الحديثَ؛ لأنَّ عمرَو بنَ عاصِمٍ ليس هو عندهما في مَحَلِّ مَنْ يُحْتَمَلُ تفرُّدُه بمثل هذا الإسناد، والله أعلم»[2].

ثمَّ ذكر بعضَ الأمثلة عن بعضِ النُّقَّاد في ذلك وقال:

«وهذا الكلامُ يدلُّ على أنَّ النَّكارةَ عند يحيى القطَّان لا تزول إلَّا بمعرفة الحديث من وجهٍ آخر، وكلام أحمد قريبٌ من ذلك...

وأمَّا تَصرُّفُ الشَّيْخَيْن والأكثرين فيدلُّ على خلاف هذا، وأنَّ ما رواه الثِّقةُ عن الثِّقةِ إلى منتهاه وليس له علَّةٌ، فليس بمنكرٍ.

وقد قال مسلم في أوَّل كتابه: «حكمُ أهلِ العلم والَّذي نَعرِفُ من مذهَبِهم في قبولِ ما يَتفَرَّدُ به المُحدِّث من الحديث، أن يكون قد شارك الثِّقاتِ من أهل الحفظ في بعض ما روَوْا، وأَمْعَنَ في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وُجِدَ كذلك ثمَّ زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه قُبِلَتْ زيادته.

---

(١) «علل الحديث» (٤/ ٢٠٢).

(٢) «شرح علل التِّرمذي» (١/ ٤٥٢ - ٤٥٣).

فأمَّا من نراه يعمِدُ لمثل الزُّهري في جلالَتِه وكثرةِ أصحابِه الحُفَّاظِ الـمُتقِنين لحديثه وحديثِ غيرِه، أو لمثلِ هشـام بنِ عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسـوطٌ مُشـتَرَكٌ، قد نقل أصحابُهما عنهما حديثَهما على اتِّفاقٍ منهم في أكثَرِه، فيَروِي عنهما أو عن أحدِهما العددَ مـن الحديث ممَّا لا يعرِفُه أحـدٌ من أصحابِهما، وليس ممَّن قد شـارَكَهُمْ في الصَّحيح الَّذي عندهم، فغيرُ جائزٍ قبولُ حديثِ هذا الضَّرب من النَّاسِ» واللهُ أَعْلَمُ.

فصرَّح بأنَّ الثِّقةَ إذا أَمْعَنَ في موافقَةِ الثِّقاتِ في حديثِهم، ثمَّ تفرَّدَ عنهم بحديثٍ قُبِلَ ما تفرَّدَ به، وحكاه عن أهلِ العلم»[١].

ونقَـلَ في «شرحه» لصحيح البخاري عن أحمد أنَّـه قال في حديث: «وحديثه الَّذي رُوِيَ في المواقيت ليس بالمنكر؛ لأنَّه قد وافقه على بعضِ صفاتِه غيرُه».

قـال ابنُ رجـب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنَّما قال الإمامُ أحمـد: ليس بالمنكر؛ لأنَّـه قد وافقه على بعضِـه غـيرُه؛ لأنَّ قاعِدتَه: أنَّ ما انفرَدَ به ثقةٌ، فإنَّـه يُتوقَّفُ فيه حتَّى يُتابَعَ عليه، فإنْ تُوبِعَ عليه زالت نكارتُه، خصوصًا إن كان الثِّقةُ ليس بمُشتَهِرٍ في الحفظِ والإتقانِ، وهذه قاعدةُ يحيى القطَّان وابنِ المديني وغيرِهما»[٢].

والكلامُ المنقولُ عن مسـلم لا يدلُّ أنَّ البخاريَّ ومسـلمًا يقبلان كلَّ ما تفرَّدَ به ثقةٌ وإن ظهرتِ العلَّةُ في تفرُّدِه، وذلك أنَّهما اتَّبعا منهجَ مَنْ تقدَّمَهما من أهل العلم؛ أنَّ الأصلَ في حديـث الثِّقـة القبـولُ إلَّا إذا ظهر للنَّاقـِد خطأُ الثِّقـة أو قرينةٌ تدلُّ عـلى خطَئِه، وهذا واضِـحٌ من كلام مسـلمٍ في «مُقدِّمةِ الصَّحيـح» إذ يقول: «لأنَّ حكمَ أهـلِ العلم والَّذي نَعرِفُ مِن مذهبهم في قَبول ما يَتفرَّدُ به المُحدِّثُ من الحديث أن يكون قد شـارك الثِّقاتِ

(١) «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٤٥٢ - ٤٥٧).
(٢) «فتح الباري» لابن رجب (٤/ ١٧٤).

مـن أهـل العلم والحفظِ في بعضِ مـا رَوَوْا وأمْعَنَ في ذلك عـلى الـمُوافَقَةِ لهم، فإذا وُجِدَ كذلك ثمَّ زاد بعدَ ذلك شيئًا ليس عند أصحابِه قُبِلَتْ زيادَتُه.

فأمَّا مَن تَراهُ يَعْمِدُ لِمثل الزُّهري في جلالَته وكثرةِ أصحابِهِ الحفَّاظِ الـمُتقِنين لحديثِه وحديـثِ غـيرِه أو لمثلِ هشـامِ بـنِ عُـروَةَ وحديثُهما عندَ أهلِ العلم مبسـوطٌ مُشـتَرَكٌ قد نَقَـلَ أصحابُهـما عنهما حديثَهما على الاتِّفـاق منهم في أكثَرِه، فـيَروِي عنهما أو عن أحدِهما العَـدَدَ من الحديـثِ ممَّا لا يَعرِفُه أحدٌ من أصحابِهما، وليس ممَّن قد شـارَكهم في الصَّحيح ممَّا عندهم، فغيرُ جائزٍ قَبولُ حديثِ هذا الضَّرب من النَّاس، واللهُ أعلم»[(١)].

فمسلمٌ يُصحِّحُ تفرُّدَ الرَّاوي الثِّقةِ المُتقِنِ لحديثِه لا كلَّ تفرُّدٍ، فإذا ظهر للنَّاقِد قرينةٌ أنَّ الثِّقـةَ أخطـأَ أعلَّه، ومن تلـك القرائنِ كونُ الثِّقةِ لا يُشـارِكُ الثِّقـاتِ في كلِّ أحاديثِهم بـل قد يُخطِئُ في بعض ذلك وإن كان ثقـةً، أو قد يكون الحديثُ مروِيًّا عمَّنْ تكثُر الرِّوايةُ عنـه وله أصحـابٌ في الطَّبقة الأولى والـرَّاوي الـمُنفرِدُ ليس كذلك؛ فقـد يحكمون بعلَّةِ الحديثِ إذا لم يرْوِه أهلُ الطَّبقة الأولى والملازمون للشَّيخ العارفون بحديثِه.

وهذا الَّذي ذكره مسلمٌ هو الَّذي عليه أهلُ العلم النُّقَّاد؛ كأحمدَ وابنِ معين وغيرِهم، لا أنَّهم يَردُّون كلَّ تفرُّدٍ تفرَّدَ به الحُفَّاظُ المتقِنون؛ لأنَّهم يشارِكون غيرَهم في رواية جملةٍ من الأحاديث الصَّحيحةِ؛ فإذا تفرَّدَ مثلُهم بالحديثِ قُبِلَ تفرُّدُه، أمَّا إذا لم يُشارِكْ غيرَه وأُثِرَت في رواياتِه بعضُ الأخطاء فلا يقبلون ما تفرَّدَ به خشيةَ وقوعِهم في الخطأ.

ومثالُ ذلك:

قال أبو زرعة الدِّمشقي: «سمعتُ يحيى بنَ معين وأحمدَ بنَ حنبل يقولان في حديث عبـدِ الملك بنِ أبي سـليمان عن عطاء عن جابر في الشُّـفعة، قالا لي: قـد كان هذا الحديثُ يُنكَرُ عليه، وسمعتُ أحمدَ ويحيى يقولان: عبدُ الملك بنُ أبي سليمان ثقةٌ»[(٢)].

---

(١) «صحيح مسلم» (ص: ٠٣).
(٢) «تاريخ أبي زرعة الدِّمشقي» (١١٦٩) (ص: ٢١٧).

وهو حديثُ: «الجارُ أَحَقُّ بشُفْعَةِ جَارِهِ، يُنْتَظَرُ بها وإِنْ كَانَ غَائِبًا، إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا»(١).

وقد تفرَّد به عبدُ الملك ومن أجله تكلَّم فيه شعبةُ حتَّى قال: «لو كان شيئًا يُقوِّيه»، أي: لو وُجِدَ لو مُتابعٌ، لكنَّهُ انفرد.

وقال البخاري: «لا أعلَمُ أحدًا رواه عن عطاء غيرَ عبدِ الملك بنِ أبي سليمان وهو حديثُه الَّذي تفرَّدَ به، ويُروَى عن جابر عن النَّبيِّ ﷺ خلافُ هذا»(٢).

وعبدُ الملك وثَّقَه يحيى وأحمدُ - كما تقدَّم -، مع ذلك أنكرا عليه هذا الحديث، وذلك أنَّهما وجدا أنَّه لا يُشارِكُ الثِّقاتِ في كلِّ الأحاديث الَّتي يَروِيها بل يقع في الأخطاء أحيانًا؛ فلذا أعلَّا تفرُّده.

قال أحمد: «عبدُ الملك بنُ أبي سليمان من الحُفَّاظِ إلَّا أنَّه كان يخالِفُ ابنَ جُرَيْجٍ في إسناد أحاديث، وابنُ جريج أثبَتُ منه عندنا»(٣).

وفي رواية أبي داود قال: «هو ثقةٌ، قلتُ: يخطئ؟ قال: نعم، وكان من حُفَّاظِ أهل الكوفة إلَّا أنَّه رفع أحاديثَ عن عطاء»(٤).

فالقرينة الَّتي استند عليها أحمدُ وغيرُه في تعليل الحديث بالتَّفرُّد كون الرَّاوي لم يُشارِكْ غيرَه في كلِّ الرِّوايات أو غالِبِها، بل وقع في أخطاء ولو كان حافظًا ثقةً، فمثله قد لا يُقبَلُ تفرُّدُه إذا لاحت للنَّاقِد أنَّه أخطأ، وهذا مُوافِقٌ لما ذكرَه مسلمٌ عن أهل العلم في الصِّنفِ الأوَّل.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٥١٨)، والتِّرمذي (١٣٦٩)، وابن ماجه (٢٤٩٤)، وأحمد (٢٢/ ١٥٥).
(٢) «علل التِّرمذي الكبير» بترتيب أبي طالب القاضي (٣٨٥).
(٣) «الجرح والتَّعديل» (٥/ ٣٦٧).
(٤) «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (ص: ٢٩٦).

مثال الصِّنف الثَّاني:

ما أخرجه ابنُ حِبَّان في «الصَّحيح»[١]، والطَّبراني[٢] وغيرُهما من طريق عيسى بنِ يونس، عن سعيد بنِ أبي عَرُوبةَ، عن قتادة، عن أنسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ**».

قال الطَّبراني: «لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن سعيد عن قتادة عن أنسٍ إلَّا سعيد ابنُ أبي عَروبة، تفرَّد به عيسى بنُ يونس، وعند عيسى أيضًا: حديثُ قتادة، عن الحسن، عن سمرة».

أي أنَّ عيسى بنَ يونس روى الحديث عن سعيد بن أبي عروبة بإسنادَيْن:

الأوَّل: انفرد به.

والثَّاني: عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة، أخرجه الطَّحاوي في «شرح المعاني»[٣].

وهذه الرِّوايةُ الثَّانيةُ لم يَنْفَرِدْ بها، بل رواها كذلك جمعٌ من الرُّواة عن سعيد ابن أبي عروبة، منهم: إسماعيلُ بنُ عُلَيَّة عند التِّرمذي وأحمد[٤]، وعبد الوهَّاب ابنُ عطاء الخفَّاف عند أحمد[٥]، وعَبْدة بن سليمان عند ابن أبي شيبة في «المُصنَّف»[٦]، وعبد الرَّحمن ابنُ محمَّد المحاربي عند الرُّويَاني في «المسند»[٧]، وغيرُهم.

---

(١) «صحيح ابنِ حبَّان بترتيب ابن بلبان» (٥١٨٢).
(٢) «المعجم الأوسط» (٨١٤٦).
(٣) «شرح معاني الآثار» (٤/ ١٢٣).
(٤) «جامع التِّرمذي» (١٣٦٨)، و«مسند أحمد» (٣٣/ ٣٢٣).
(٥) «المسند» (٣٣/ ٣١٢).
(٦) «مُصنَّف ابن أبي شيبة» (٥/ ٣٢٥).
(٧) «مُسنَد الرُّوياني» (٨٢٣).

وحكم النُّقَّاد على رواية عيسى بنِ يونس بالوهم؛ الرِّواية الَّتي تفرَّد بها.

قال أبو داود: «سمعتُ أحمدَ قال: عند عيسى حديثُ أنس - يعني عن قتادة عن أنس عن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الشُّفعة -، قال أحمد: ليس بشيءٍ، فقلتُ لأحمد: كلاهما عنده؟ أعني عند عيسى عن سعيد عن قتادة عن أنس وعن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الشُّفعة؟ فلم يَعْبَأْ إلى جَمْعِه الحديثَيْن وأنكر حديث أنس»(١).

وقال التِّرمذي: «سألتُ مُحمَّدًا عن هذا الحديث فقال: الصَّحيح حديثُ الحسن، عن سمرة.

وحديثُ قتادة عن أنس ليس بمحفوظ، ولم يُعرَفْ أنَّ أحدًا رواه عن ابنِ أبي عَروبة، عن قتادة، عن أنس غيرُ عيسى بنِ يونس»(٢).

وكذا أعلَّه أبو حاتم وأبو زرعة، قالا: «هذا خطأٌ، روى هذا الحديثَ همَّامٌ، وحمَّادُ بنُ سَلَمَة: فقال حمَّادٌ: عن قتادة، عنِ الشَّرِيد، وقال همَّامٌ: عن قتادة، عن عَمرِو بنِ شُعيبٍ، عنِ الشَّرِيد.

وقالا: نظُنُّ أنَّ عِيسى وهِم فيه، لشبه الشَّرِيد بأنسٍ»(٣).

وقال الدَّارقطني فيما نقله الضِّياء في «المختارة»(٤): «رواه عيسى بنُ يونس عن سعيد عن قتادة عن أنس ووَهِمَ فيه، وغيرُه يرويه عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سَمُرَة، وكذلك رواه شعبةُ وغيرُه عن قتادة، وهو الصَّواب».

---

(١) «مسائل أبي داود» (ص: ٤٠٣).
(٢) «العلل الكبير» (١/ ٥٦٨).
(٣) «علل الحديث» (٤/ ٢٩١).
(٤) «المختارة» (٧/ ١٢٤).

ووجهُ إنكارِ العلماء لتفرُّدِ عيسى بنِ يونس بالحديث وهو ثقةٌ: أنَّه لم يكُنْ ممَّنْ يُمكِنُ تفرُّدُهُ عن مثلِ سعيد بنِ أبي عَرُوبةَ.

وإذا نظَرْنا في تَرجَمَتِه ومَنزِلَته من سعيد بنِ أبي عَروبةَ لم نَجِدْه في الطَّبقة الأولى من أصحابه الـمُلازِمين له.

فلم يَسْمَعْ منه إلَّا لـمَّا قَدِمَ سعيدُ بنُ أبي عروبة الكوفة فهو - أي: عيسى - كوفيٌّ[(١)].

وأصحابُه من أهل البصرة بلدتِه لم يَرْوُوا الحديثَ بهذا الإسنادِ وهُمْ أعلم النَّاسِ به وألْصَقُ النَّاسِ به.

فإسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ تقدَّم قولُ أحمدَ فيه: «إليه المنتهى في التَّثبُّت بالبصرة»[(٢)].

وعبدُ الوهَّاب بنُ عطاء الخفَّاف قال أحمدُ: «كان من أَعْلَمِ النَّاس بحديث سعيد»[(٣)].

وعبْدَةُ بنُ سلَيْمان «ثقةٌ ثبتٌ»[(٤)].

وممَّا يُرجِّحُ ذلك أنَّ أصحابَ قتادةَ الثِّقاتِ رَوَوْه عنه عن الحسن عن سمرة؛ منهم شعبة وهشام الدَّسْتُوائي وهمَّام وحمَّاد بنُ سلمةَ[(٥)].

---

(١) قال أحمد: «وسماع عيسى يعني ابن يونس منه - أي: من سعيد - جيِّد، سمع منه بالكوفة» «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٥٦٦)، وقال أحمد - أيضًا -: «كان سماعُه منه بالكوفة في قَدْمَتِه الأولى قبل اختلاطه» «مسائل أبي داود» (ص: ٣٨٢).

(٢) تقدَّم (ص: ٢١٠)، وانظر: «الجرح والتَّعديل» (٢/ ١٥٤).

(٣) «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٢). (٤) «تقريب التَّهذيب» (٤٢٦٩).

(٥) رواية همَّام أخرجها: أحمد (٣٣/ ٢٧٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ١٠٥)، ورواية هشام أخرجها: أحمد (٣٣/ ٣٦٣)، والطَّيالسي في «مسنده» (٩٤٦)، ورواية شعبة أخرجها: البزَّار (١٠/ ٤٠٠ - ٤٠١)، والرُّوياني في «مسنده» (٧٨٦)، ورواية حمَّاد أخرجها: أحمد (٣٣/ ٣٥٣).

فالأئمَّةُ لم يَنظُرُوا إلى كونِ الرَّاوي رواه بإسنادَيْن، مع أنَّ أحمدَ قال عن عيسى بنِ يونس: «عيسى يُسأَلُ عنه؟!»[1]، إلَّا أنَّه لَمَّا لاحت له قرينةُ مخالفةِ الطَّبقة الأولى في الشَّيخ ولم يكنْ هو من أهلِها أَعلَّ حديثَه.

٢- دلالة المخالفة:

تقدَّم كلامُ الأئمَّة أنَّ من دلائل العلَّة وجودُ المخالفة، فهي من طُرُقِ كشف أخطاء الرُّواة، أن يَروِيَ الرَّاوي روايةً يخالِفُ غيرَه من الرُّواةِ سواءً وقعت المخالفةُ في الإسناد أم في المتن.

وهذه المخالفةُ إمَّا أن تكونَ لمن هو أَوْثَق منه أو لمن هو أَكْثَر عددًا، سواءٌ كان مثلَه في الثِّقة أو كان العددُ دونَه في الثِّقة.

(أ) مخالفة الرَّاوي لمن هو أَوْثَق:

وهذا من أوجه الإعلال، وقد استعمل العلماءُ هذه الدِّلالةَ للوقوف على العلَّة في كثيرٍ من الأحاديث، وهو مُستفادٌ من معرفةِ مراتبِ الرُّواةِ عمومًا، ومراتبِ الرُّواةِ في شيخٍ مُعيَّنٍ.

وهنا يظهَرُ عنايةُ النُّقَّاد بمراتِب الرُّواة.

ومن أمثلةِ ذلك وهي كثيرةٌ جدًّا في كتب العلل:

١ - حديثٌ يرويه يحيى بنُ سعيد القطَّان عن شعبةَ عن قتادة قال: سمعتُ جابرَ بنَ زيدٍ يُحدِّثُ عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الـمَرْأَةُ الحَائِضُ والكَلْبُ»[2].

---

(١) «العلل ومعرفة الرِّجال» رواية عبد الله (٢/ ٤٧٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٧٠٣)، وابن ماجه (٩٤٩)، والنَّسائي (٧٥١)، وأحمد (٥/ ٢٩٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٧٤)، والطَّحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٦٧٣).

قال الإمامُ أحمد: «ثناه يحيى قال: شعبة رفعه، قال: وهشام لم يَرْفَعْه، قال أحمد: كان هشامٌ حافِظًا».

قال الحافظُ ابنُ رجب: «وهذا ترجيحٌ من أحمد لوَقفِه»(١).

فقول أحمدَ: «كان هشامٌ حافِظًا» أي أحفظ من شعبة؛ لأنَّ شعبةَ - أيضًا - من الحُفَّاظ، ولا بدَّ من النَّظَرِ في أقوال أحمد في روايةِ هشامٍ وشعبةَ عن قتادة.

قال عبدُ الله بنُ أحمد: «سألتُه عن هشامٍ وهمَّامٍ قال: سبحانَ الله! هشام أَثْبَتُ، وقال شعبةُ: هشام أحفَظُ منِّي عن قتادة، شعبةُ يستعين بهشام يقول: قال هشام»(٢).

وقال أبو زرعة الدِّمشقي: «رأيتُ أحمدَ بنَ حنبل لهشامٍ أكثرَ تَقديمًا في قتادة؛ لضبطِه وقلَّةِ الاختلاف عنه»(٣).

مثالٌ آخر:

قال ابنُ أبي حاتم: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيدُ بنُ أبي عروبة، عن قتادة، عن أنسٍ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلى السَّمَاءِ في صَلَاتِهم؟ لَيَنْتَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ أو لَتُخْطَفُ أَبْصَارُهُمْ**».

ورواه أبانُ العطَّارُ، عن قتادة: أنَّهُ بلغهُ أنَّ نبيَّ الله ﷺ كان يقولُ... مُرسَل.

قال أبُو زُرعة: ابنُ أبي عرُوبة أحفظُ، وقتادةُ، عن أنسٍ، عنِ النَّبيِّ ﷺ أصحُّ».

---

(١) «فتح الباري» (٤/ ١٢١).

(٢) «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/ ٣٤٨).

(٣) «تاريخ أبي زرعة الدِّمشقي» (ص: ٢١٢).

والنَّاظـرُ في مراتـب الرُّواةِ الثِّقات في قتادة يجدُ أنَّ سـعيدَ بنَ أبي عروبة أعلى النَّاسِ وأَوْثَقُهم في قتادة.

قال ابنُ معين: «سعيد بنُ أبي عروبة أَثْبَتُ النَّاس في قتادة»[(١)].

قال ابنُ رجب: «وقال البَرديجي: شـعبةُ وهشـامُ الدَّسْتُوائي وسعيدُ ابنُ أبي عروبة عـن قتـادة عن أنس صحيحٌ، فإذا ورد عليك حديثٌ لسـعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس مرفوعًا، وخالفه هشـامٌ وشـعبةُ، حُكِمَ لشـعبةَ وهشام على سـعيد، وإذا روى حمَّادُ ابـنُ سـلمة وهمَّام وأبانٌ ونحوُهم من الشُّـيوخ عن قتادة عن أنـس عن النَّبيِّ ﷺ وخالف سعيدٌ أو هشامٌ أو شعبة؛ فإنَّ القولَ قولُ هشام وسعيدٍ وشعبة على الانفراد.

فإذا اتَّفقَ هؤلاء الأوَّلون وهم همَّام وأبان وحمَّاد على حديثٍ مرفوع وخالفهم شعبة وهشـام وسـعيد، أو شعبة وحده أو هشام وحده، أو سـعيد وحده؛ تُوُقِّف عن الحديث؛ لأنَّ هؤلاء الثَّلاثةَ: شعبةُ وسعيدُ وهشامُ أَثْبَتُ من همَّام وأبان وحمَّاد».

قلتُ: مراده أنَّ الحُفَّاظ من أصحاب قتادة ثلاثة: شـعبة وسعيد وهشام، والشُّيوخ من أصحابه مثل حمَّاد بن سلمة وهمَّام وأبان ونحوهم.

فأمَّا الحُفَّاظ الثَّلاثة: فإذا روى سـعيدٌ حديثًا عن قتادة وخالفه فيه شـعبةُ وهشامٌ فالقـول قولُهما، وسـيأتي فيما بعد قولُه: «إنَّ القولَ قولُ رجلَـيْن من الثَّلاثةِ من غير تعيينٍ، وقولُه - أيضًا -: إنَّه إذا روى هشـام وسـعيد بنُ أبي عروبة شـيئًا وخالفَهُما شعبةُ فالقول قولُهما.

وأمَّا إذا اختلف الثَّلاثةُ فسيأتي قولُه: إنَّه يُتوَقَّفُ عن الحديث.

---

(١) «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٥٠٣).

وإن خالف هشامٌ شعبةَ، فقد حكى فيما بعد فيه قولَيْن: أحدُهما: القول قول شعبة، والثَّاني: التَّوقُّف.

وأمَّا الشُّيوخ: فإذا روى أحدُهم حديثًا، وخالفَه واحدٌ من الحُفَّاظ الثَّلاثةِ: فالقول قولُ ذلك الحافظ، فإذا اتَّفقَ الشُّيوخ الثَّلاثةُ على حديثٍ، وخالفهم الحُفَّاظ الثَّلاثةُ أو أحدُهم توقَّفَ عن الحديث.

ففرقٌ بين أن ينفَرِدَ شيخٌ بحديثٍ يخالِفُه فيه حافِظٌ؛ فإنَّه حكم بأنَّ القولَ قولُ الحافظ، وبين أن يجتَمِعَ الشُّيوخ على حديث ويخالفهم الحفَّاظُ أو بعضُهم، فقال: يُتوَقَّفُ فيه.

وهذا بخلاف قولِ أحمد: إنَّه إذا اختلف سعيدُ بنُ أبي عروبة مع أبي عوانة وأبان إنَّه يُعجِبُه قولُ الشَّيْخَيْن كما سبق عنه»(١).

مثالٌ آخر:

قال التِّرمذي: «حدَّثنا قُتيبة، حدَّثنا حمَّاد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، قال: بلغ عمرَ بنَ الخطَّاب أنَّ سَمُرَةَ باع الخمرَ... الحديث.

وقال ابنُ عيينة: عن عمرو، عن طاوس، عن ابن عبَّاس.

فسألتُ محمَّدًا فقال: حديثُ ابنِ عيينة أصَحُّ، وسفيان بنُ عيينة أحفَظُ مِن حمَّاد بنِ زيد.

قال: قلتُ لمحمَّد: هو سمرَةُ بنُ جندب؟ قال: نعم»(٢).

ومقصود البخاري أنَّه أحفَظُ من حمَّاد في حديث عمرو بنِ دينار خاصَّةً.

---

(١) «شرح العلل» (٢/ ٥٠٤).

(٢) «العلل الكبير» للتِّرمذي (ص: ١٩٣).

قال أحمدُ في رواية الأثرم: «أَعْلَمُ النَّاسِ بعمرو بنِ دينار ابنُ عُيَيْنَةَ، ما أعلَمُ أحدًا أعلَمَ به من ابنِ عُيَيْنَةَ، قيل له: كان ابنُ عُيَيْنَةَ صغيرًا! قال: وإن كان صغيرًا فقد يكون صغيرًا كَيِّسًا»(١).

وقال عبدُ الله بنُ أحمد: «قال أبي: سفيان أَثْبَتُ النَّاس في عمرو بنِ دينار وأحسَنُه حديثًا».

وقال عبَّاس الدُّوري: «سألتُ يحيى بنَ معين عن حديث شعبة عن عمرو ابن دينار، والثَّوري عن عمرو بنِ دينار، وسفيان بنِ عيينة عن عمرو بن دينار؟ قال: سفيان ابنُ عُيَيْنَةَ أعلَمُهم بحديثِ عمرِو بنِ دينار، وهو أعلَمُ بعمرِو بنِ دينار من حمَّاد بنِ زيد».

ونقل عثمان الدَّارمي عن ابنِ معين أنَّ ابنَ عيينة أعلَمُ بعمرو بنِ دينار من سفيان الثَّوري وحمَّاد بنِ زيد، قيل: فشعبة؟ قال: «وأيُّ شيءٍ روى عنه شعبة؟ إنَّما روى عنه نحوًا من مائة حديث».

وقال ابنُ المديني: «ابنُ جُرَيْج وابنُ عيينة من أعلَمِ النَّاس بعمرو بن دينار».

وقال - أيضًا -: «ابنُ عيينة أعلَمُ بعمرو من حمَّاد بن زيد».

وأمثلة هذا الباب كثيرةٌ في ترجيح رواية الأَوْثَقِ والأَحْفَظ على روايةِ مَنْ دونَه عند النُّقَّاد.

(ب) مخالفة الرَّاوي لمن هو أكثر:

والرَّاوي الثِّقةُ إذا خالف مَنْ هو أكثَرُ منه عددًا فإنَّ حديثَه يكون مُعَلًّا بالمخالفة؛ لأنَّ الواحدَ أقرَبُ إلى الخطأ من الجماعة.

---

(١) هذا الأثر والآثار الَّتي تليه في عمرو بن دينار من «شرح العلل» لابن رجب (٢/ ٤٩٣).

لذلك حرص الأئمَّةُ على جمع الطُّرقِ لمعرفة الموافقة والمخالفة، فنجد في بعض كتب العلل كـ «العلل» للدَّارقطني شـدَّةَ الاهتمام بالموافقـة والمخالفة، فيذكُرُ روايةَ الرَّاوي ثمَّ يسرُدُ الاختلافَ عليه أو على غيره.

ومخالفـةُ الرَّاوي للأكثر تقع على عدَّةِ أشـكال؛ فقد يُخالِفُ الثِّقـةُ مَنْ هم أَكْثَرُ عددًا ويكون مثلَهم في الثِّقة والحفظ أو مثلَ أحدِهم، ففي هذه الحال تُرجَّحُ روايةُ الأكثر.

وقـد يخالِـفُ مَنْ هم دونَه في الحفظِ والإتقانِ، وفي هذه الحـال تَختَلِفُ أنظارُ النُّقَّاد، فقد تُرجَّحُ روايةُ الأكثر، وقد تُرجَّحُ روايةُ الحافظ ولو خالفه جمعٌ من الرُّواةِ، لاعتباراتٍ أخرى وقرائنَ تَنضَمُّ إلى المخالفة.

ومن أمثلة الحالة الأولى:

روى يحيـى بنُ سـعيد القَطَّان، عن سـفيان، عن منصـور، عن رِبعِي ابـنِ حِرَاش، عـن طـارق بـن عبـد الله المحاربي، عـن النَّبـيِّ ﷺ قـال: «**إذَا كُنْـتَ في الصَّلَاةِ، فَلَا تَبْزُقْ عن يَمِينِكَ ولَا مِنْ بَيْنِ يَدَيْكِ، ولَكِنْ خَلْفَكَ أو تِلْقَاءَ شِمَالِكَ أو تَحْتَ قَدَمِكَ اليُسْرَى**».

أخرجه التِّرمذي، والنَّسـائي، وأحمد، وغيرهم[(١)] من طرقٍ عنه عن سـفيان به بهذا اللَّفظ.

ويحيى بنُ سعيد من أَوْثَقِ أصحاب الثَّوري.

قال أحمد: «ليس من أصحاب سفيان أعلى من يحيى»[(٢)].

---

(١) التِّرمـذي (٥٧١)، والنَّسـائي (٧٢٦)، وأحمد (٤٥/ ١٩٧)، وابـن خزيمة (٢/ ٤٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٨٧).

(٢) «الـمُنتَخَب من العلل» للخَلَّال (ص: ٣٢٠).

وخالفه جماعةٌ، فلم يذكُروا «ولكِنْ خَلْفَكَ» منهم: عبدُ الرَّزَّاق في «الـمُصنَّف»[١]، ووكيع عند ابن ماجه في «السُّـنن»[٢]، وعُبَيْدُ الله الأشجعي عند الحاكم[٣]، والحُسَيْن بنُ حفص عند البيهقي في «السُّنن الكبرى»[٤].

قـال ابـنُ رجب: «وقد أَنْكَـرَ الإمامُ أحمد هذه اللَّفظَة في هـذا الحديث، وهي قوله: «خَلْفَـكَ»، وقال: لم يقلْ ذلك وكيع، ولا عبدُ الـرَّزَّاق»[٥]، وقال الدَّارقطني: «هي وهمٌ مـن يحيى بنِ سـعيد، ولم يذكُرْها جماعةٌ مـن الحفَّاظ من أصحاب سـفيان، وكذلك رواه أصحابُ منصورٍ عنه، لم يقُلْ أحدٌ منهم: «ابْزُقْ خَلْفَكَ»»[٦].

أي أنَّ أصحابَ منصور رَوَوْه كما رواه الجماعةُ عن الثَّوري عن منصور، منهم:

- جرير بن عبد الحميد الضَّبِّي، وحديثُه عند ابنِ خزيمة[٧].
- شعبة، وحديثه عند الطَّيالسي وأحمد في «المسند»[٨].
- وزائدة بنُ قدامة، وحديثُه عند الطَّبراني «المعجم الكبير»[٩]، وغيرُهم.

فدلَّ هذا أنَّ يحيى القطَّان أخطأَ في ذكر هذه الزِّيادةِ في الحديث.

مثالٌ آخر:

حديث أبي هريرة: «للمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وكِسْوَتُهُ بالمَعْرُوفِ».

رواه الثَّوري عن محمَّد بنِ عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة.

---

(١) «مُصنَّف عبد الرَّزَّاق» (١/ ٤٣٢) (١٦٨٨).
(٢) «سنن ابن ماجه» (١٠٢١).
(٣) «المستدرك» (١/ ٢٥٦).
(٤) «السُّنن الكبرى» (٢/ ٢٩٢).
(٥) فرجَّح أحمد روايةَ الأكثر على رواية الأحفظ.
(٦) انظر: «فتح الباري» لابن رجب (٣/ ١٣٠).
(٧) «صحيح ابن خزيمة» (٢/ ٤٥) (٨٧٧).
(٨) انظر: «مسند الطَّيالسي» (ص: ١٨٠) (١٢٧٥)، «المسند» (٤٥/ ١٩٨).
(٩) «المعجم الكبير» (٨١٦٧).

أخرجه: أبو نُعَيم في «الحلية»، والخرائطي في «مكارم الأخلاق»، وابنُ عبد البرِّ في «التَّمهيد» من طريق عبد الله بن المبارك[١].

وأبو نُعَيم في «الحلية»[٢] من طريق عبَّاد بن موسى الأزرق، وعصام بن يزيد.

وذكره الدَّارقطني في «العلل»[٣] عن عبد الصَّمد بنِ حسَّان، أَرْبَعَتُهم عن الثَّوري به.

وخالف الثَّوريَّ في روايته جماعةٌ فروَوْه عن ابنِ عجلان، عن بُكير ابن عبد الله بن الأشَجِّ، عن عجلان أبي محمَّد، عن أبي هريرة.

فأخرجه أحمد في «المسند»، وعبد الرَّزَّاق في «المُصنَّف»، والحميدي في «المسند»، وغيرُهم من طرقٍ عن سفيان بنِ عيينة[٤].

وأحمد في «المسند»، وابنُ عبد البرِّ في «التَّمهيد» من طريق وُهَيْب بنِ خالد[٥].

والبخاري في «الأدب المفرد»، والبيهقي في «السُّنن الكبرى»، وابنُ عبدِ البرِّ في «التَّمهيد» من طريق اللَّيث بنِ سعد[٦].

والبخاري في «الأدب المفرد»، والفاكهي في حديثِه عن أبي يحيى، من طريق سعيد ابن أبي أيُّوب[٧].

---

(١) انظر: «حلية الأولياء» (٨/ ١٨١)، «مكارم الأخلاق» (١/ ٥٤٩)، «التَّمهيد» (٢٤/ ٢٨٤).
(٢) «حلية الأولياء» (٧/ ٩١). (٣) «العلل» (١١/ ١٣٤).
(٤) يُنظَر: «مسند أحمد» (٢/ ٢٤٧)، «مُصنَّف عبد الرَّزَّاق» (٩/ ٤٤٨)، «مسند الحميدي» (٢/ ٤٨٩).
(٥) يُنظَر: «مسند أحمد» (٢/ ٣٤٢)، «التَّمهيد» (٢٤/ ٢٨٥).
(٦) يُنظَر: «الأدب المفرد» (ص: ٧٧)، «السُّنن الكبرى» (٨/ ٨)، «التَّمهيد» (٢٤/ ٢٨٦).
(٧) يُنظَر: «الأدب المفرد» (ص: ٧٧)، حديث أبي محمَّد الفاكهي المعروف بـ«فوائد أبي محمَّد الفاكهي» (ص: ١٢١).

وابنُ عبد البرِّ في «التَّمهيد»[(١)] من طريق سليمان بنِ بلال.

وتابعهم: بكرُ بنُ مُضَر، وطارقُ بنُ عبد العزيز، وأنس بنُ عِيَاضٍ، ذكرهم الدَّارقطني في «العلل»[(٢)]، وعبد العزيز الدَّراوَرْدي، ذكره ابنُ عبد البرِّ في «التَّمهيد»[(٣)].

كلُّ هـؤلاء خالفـوا الثَّـوري، فـروَوْه عن محمَّد بـنِ عَجْلَان، عن بُكَـيْر بن عبد الله الأشـجِّ، عـن عجـلان أبي محمَّد، عـن أبي هريـرة، أدخلوا بُكَـيْرًا بين محمَّـد ابن عجلان وأبيه.

ورجَّح العلماءُ روايةَ الجماعةِ على رواية الثَّوري، لكثرة مَنْ رواه كذلك.

قال الدَّارقطني: «هو الصَّحيحُ، ورواه مسلم عن عمرو بنِ الحارث، عن بُكَيْر، عن عجلان»[(٤)].

أي أنَّ مسلِمًا أخرجه[(٥)] من طريق ابنِ وهب عن عمرو بنِ الحارث.

وهـذا يُؤيِّـدُ أنَّ الحديثَ لبُكَيْر عـن عجلان، ومحمَّد بن عجلان سـمعه منه، ولعلَّ الثَّوري اتَّبع الجادَّةَ.

وانظـرْ أمثلـةً أخـرى ذكرهـا الدَّارقطنـي في كتاب «الأحاديـث الَّتي خُولِـفَ فيها مالكٌ».

أمَّـا في الحالـة الثَّانيـة، وهي أن يخالف الحافظُ مـن هم أَكْثَرُ منه عـددًا وأقلُّ حفظًا، فهـذه الحال يُعلَّـلُ بها حديثُ الحافِـظِ إذا كان المخالفون عددًا كثيرًا بحيـثُ لا يُمكِنُ أن يَجتَمِعـوا على الخطأ، فأمَّا إن كان العددُ قليلًا فتعليلُ روايتهم أقوى، خاصَّةً إذا كان فيهم من هو مُتكلَّمٌ في حفظِه، مع قرائن أخرى تَظهرُ للنَّاقد.

(١) «التَّمهيد» (٢٤/ ٢٨٦).
(٢) «العلل» (١١/ ١٣٤).
(٣) «التَّمهيد» (٢٤/ ٢٨٦).
(٤) «العلل» (١١/ ١٣٥).
(٥) «صحيح مسلم» (١٦٦٢).

ومن أمثلة ذلك:

روى مالك في «الموطَّأ»(١) عن أبي النَّضر مولى عمر بنِ عُبيدِ الله عن بسر ابنِ سعيد أنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ قال: «**أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاتُكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ إِلَّا صَلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ**».

رواه موقوفًا على زيد بنِ ثابت.

خالفَه موسى بنُ عقبة، وعبدُ الله بنُ سعيد بنِ أبي هند، وإبراهيم ابنُ أبي النَّضر، وعبدُ الله بنُ لهيعة، رَوَوْه عن أبي النَّضر عن بسر بن سعيد عن زيد ابن ثابت مرفوعًا إلى النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

طريق موسى بنِ عقبة عند البخاري ومسلم(٢).

وطريق عبد الله بنِ سعيد بنِ أبي هند عند البخاري ومسلم - أيضًا -(٣).

وطريق إبراهيم بن أبي النَّضر عند أبي داود والطَّحاوي في «شرح المعاني» وغيرهما(٤).

وطريق ابن لهيعة عند الطَّحاوي في «شرح المعاني»(٥).

قال الدَّارقطني: «وهو أصحُّ»(٦).

فمالك أَوْثَقُ من هؤلاء، لكنَّ اجتماعَهم دلَّ على حفظِهم، ولذلك أخرجه البخاري ومسلم مرفوعًا من غير طريق مالك.

---

(١) «الموطَّأ» رواية اللَّيثي (٣٤٤).
(٢) «صحيح البخاري» (٧٣١) و(٧٢٩٠)، «صحيح مسلم» (٧٨١).
(٣) «صحيح البخاري» (٦١١٣)، «صحيح مسلم» (٧٨١).
(٤) «سنن أبي داود» (١٠٤٤)، «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٥٠).
(٥) «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٥١).
(٦) «الأحاديث الَّتي خولِف فيها مالك» (ص: ١٠٩).

مثالٌ آخر:

روى مالـك في «الموطَّـأ»(١) عـن زيد بن أَسْـلَم عن عمرو بنِ سـعد بـنِ معاذ، عن جدَّتِـه عـن النَّبـيِّ ﷺ: **«يَـا نِسَـاءَ الـمُؤْمِنَـاتِ لَا تَحْقِـرَنَّ إِحْدَاكُـنَّ لِجَارَتِهَـا وَلَوْ كُرَاعَ شَاةٍ مُحْرَقًا»**.

ورَوى عـن زيـد بـن أسـلم عن ابـن بجيـد الأنصـاري عن جدَّتـه أنَّ رسـولَ الله ﷺ قال: **«رُدُّوا الـمِسْكِينَ ولَوْ بظِلْفٍ مُحْرَقٍ»**(٢).

خالفه جماعةٌ وهم: هشـام بن سـعد، وزهير بن محمَّد، وحفص بن ميسرة، عن زيد عن عمرو بن سـعد بن معاذ، عن جدَّته عن النَّبيِّ ﷺ وقالوا: «رُدُّوا الـمِسْـكِينَ ولَوْ بظِلْفٍ مُحْرَقٍ».

ورواه حفـصُ بـنُ ميسرةَ عن زيـد عن ابن بجيد عن جدَّتـه عن النَّبيِّ ﷺ: **«لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا...»** الحَدِيثَ.

* روايـة هشـام بن سـعد عند ابـن أبي عاصم في «الآحـاد والمثـاني»، والطَّبراني في «المعجم الكبير»(٣).

وهشام بن سعد قال عنه ابن حِبَّان: «كان ممَّنْ يقلِبُ الأسانيدَ، وهو لا يَفْهَمُ ويُسنِدُ الموقوفات من حيث لا يعلم»(٤).

وقال أبو داود: «هشام بنُ سعد أَثْبَتُ النَّاس في زيد بنِ أسلم»(٥).

---

(١) «الموطَّأ» (٢٦٩٠).
(٢) «الموطَّأ» (٢٦٧٣).
(٣) يُنظَر: «الآحاد والمثاني» (٣٣٨١)، «المعجم الكبير» (٢٤/ ٢٢٠).
(٤) «المجروحين» (٣/ ٨٩).
(٥) «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٢٠٨).

وقال ابنُ حجر في «التَّقريب»(١): «صدوقٌ له أوهام».

❁ ورواية زهير بن محمَّد عند أحمد في «المسند» من طريق أبي عامر العقدي عبد الملك بن عمرو عنه.

وزهير بن محمَّد ثقةٌ إذا روى عنه غيرُ أهلِ الشَّام(٢)، وعبدُ الملك بصريٌّ.

❁ ورواية حفص بنِ ميسرة عند ابن سعد في «الطَّبقات»(٣)، وغيرِه.

وحفص بن ميسرة العسقلاني «ثقةٌ ربَّما وَهِمَ» كما في «التَّقريب»(٤).

والحاصل أنَّ الاختلاف في قلب إسناد حديثٍ لمتن آخر والعكس، والصَّحيح في ذلك قولُ مالك لحفظِه وإمامَتِه.

قال البخاري: «وحديثُ مالكٍ أولى»(٥).

فالبخاري رجَّحَ روايةَ مالك مع أنَّه خالفه الأكثرُ؛ لأنَّ مالِكًا حافظٌ إمامٌ، بخلاف مَنْ خالفَه ففيهم من تُكُلِّمَ فيه.

وممَّا يدلُّ على صحَّةِ قولِ مالكٍ أنَّ حديثَ ابنِ بُجَيْد عن جدَّتِه باللَّفظ الَّذي ذكره مالكٌ «رُدُّوا السَّائِلَ» أخرجه أبو داود في «السُّنن»، والتِّرمذي في «السُّنن»(٦)، وغيرُهم من طرقٍ عن سعيد المقبري عن عبد الرَّحمن بن بُجَيد عن جدَّتِه أمِّ بجيد به.

وخلاصةُ القول: أنَّ كلَّ مَنْ روى حديثَ عمرو بنِ معاذ عن جدَّتِه بلفظ: «**رُدُّوا السَّائِلَ**» فقد غلِطَ، ومن روى حديثَ ابنِ بُجَيْد عن جدَّتِه بلفظ: «**لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لجَارَتِهَا**» فقد غلط، واللهُ أَعْلَمُ بالصَّواب.

---

(١) «تقريب التَّهذيب» (٧٢٩٤).
(٢) انظر الكلام حولَه (ص: ١٢١).
(٣) «الطَّبقات الكبرى» (٨/ ٣٣٦).
(٤) «تقريب التَّهذيب» (١٤٣٣).
(٥) «التَّاريخ الكبير» (٥/ ٢٦٢).
(٦) «سنن أبي داود» (١٦٦٧)، «سنن التِّرمذي» (٦٦٥).

مسألة زيادات الثِّقات:

مـن أنواع التَّفرُّدِ أن يُرْوَى الحديـثُ من أوجُهٍ، ويتفَرَّدَ راوٍ من الرُّواة بزيادةٍ في متنِه أو إسنادِه لا يذكُرُهـا غـيرُه من الرُّواة، وهذه الزِّيـادة إمَّا أن تَنفَرِدَ بحكـمٍ أو تقيِّدَ مُطلقًا أو تخصِّصَ عامًّا، أو غيرَ ذلك.

فـما حُكم هذه الزِّيـادة هل تُقبَلُ مطلقًـا؟ أم تُردُّ مُطلَقًا، أم تُعامَل بحسـب القرائن الَّتي تَظهَرُ للنَّاقِد.

وقبل الخوض في أقوال أهلِ العلم في ذلك نعرِّف هذه الزِّيادةَ.

تعريفها:

قـال الحاكـم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «معرفة زيادات ألفـاظٍ فقهيَّةٍ في أحاديثَ ينفـرِدُ بالزِّيادة راوٍ واحدٌ»(١).

فمن خلال تعريف الحاكم نَجِدُه أنَّه اقتصر على الزِّيادة في المتن دون الإسناد.

وقال ابنُ رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أن يَروِيَ جماعةٌ حديثًا واحِدًا بإسنادٍ واحدٍ ومتنٍ واحدٍ فيزيد بعضُ الرُّواةِ فيه زيادةً لم يذكُرْها بقيَّةُ الرُّواةِ»(٢).

وهذا التَّعريفُ يُمكِنُ أن يدخُلَ فيه الزِّيادةُ في الإسـناد أو الزِّيادةُ في المتن، وإن كان الحاكِمُ ذكر فقط لَوْنًـا ونَوْعًا من أنواع الزِّيادةِ فهو لا ينفي أن تكون الزِّيادةُ - أيضًا - في الإسـناد، كما قال في «الـمُسـتَدرَك»: «فأنـا على الأصل الَّذي أَصَّلْتُـه في قبول الزِّيادة من الثِّقةِ في الأسانيد والمتون»(٣).

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٣٠).
(٢) «شرح العلل» (١/ ٤٢٥).
(٣) «المستدرك» (١/ ١٦١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ - أيضًا - في مواضع: «والوصل أولى من الإرسال؛ فإنَّ الزِّيادةَ من الثِّقةِ مقبولةٌ». اهـ.

فالزِّيادةُ كما تقعُ في الإسناد تقع في المتن.

وصورةُ وقوعِها في المتن أن يزيدَ الرَّاوي لفظةً لم يذكُرْها غيرُه.

وأمَّا في الإسناد فصُوَرُها كثيرةٌ؛ كأن يصِلَ ما يُرسِلُه غيرُه، أو يَرفَعَ ما يُوقِفُه غيرُه، أو يزيدَ في الإسناد رجلًا لم يذكُرْه غيرُه.

وهذه الزِّيادةُ اختلَفَتْ أقوالُ العلماء في قبولها أو ردِّها أو التَّفصيل بين ذلك:

المذهب الأوَّل: قبولها مطلقًا:

وهذا المذهب يُمثِّلُه الحاكم، كما تقدَّم ذكرُه.

وقال الخليلي: «فأمَّا الحديثُ الصَّحيحُ المعلولُ فالعلَّة تقع للأحاديث من أنحاءٍ شتَّى لا يمكِنُ حصرُها؛ فمنها: أن يرويَ الثِّقاتُ حديثًا مُرسلًا ويَنفرِدَ به ثقةٌ مُسندًا، فالمسند صحيحٌ وحجَّةٌ، ولا تضرُّه علَّةُ الإرسال»(١).

وكذا نَصَرَ الخطيبُ رَحِمَهُ اللَّهُ هذا المذهبَ في كتابه «الكفاية» حيثُ قال: «قال الجمهور من الفقهاء وأصحابِ الحديث: زيادةُ الثِّقةِ مقبولةٌ إذا انْفَرَد بها، ولم يُفرِّقُوا بين زيادةٍ يتعلَّقُ بها حكمٌ شرعيٌّ أو لا يتعلَّقُ بها حكمٌ، وبين زيادةٍ توجِبُ نُقصانًا من أحكام تَثبُتُ بخبرٍ ليست فيه تلك الزِّيادةُ وبين زيادةٍ توجِبُ تغييرَ الحكمِ الثَّابتِ أو زيادةٍ لا تُوجِبُ ذلك، وسواءٌ كانتِ الزِّيادةُ في خبرٍ رواه راويه مرَّةً ناقِصًا ثمَّ رواه بعدُ وفيه تلك الزِّيادةُ، أو كانت الزِّيادةُ قد رواها غيرُه ولم يَرْوِها هو.

---

(١) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (١/ ١٦٠).

وقال فريقٌ مِمَّنْ قبِلَ زيادةَ العدل الَّذي يَنفَرِدُ بها: إنَّما يَجِبُ قبولُها إذا أفادت حكمًا يتعلَّقُ بها، وأمَّا إذا لم يَتعلَّقْ بها حكمٌ فلا.

وقال آخرون: يجب قبولُ الزِّيادةِ من جهةِ اللَّفظِ دون المعنى.

وحُكِيَ عن فرقةٍ مِمَّن ينتَحِلُ مذهبَ الشَّافعي أنَّها قالت: تُقبَلُ الزِّيادةُ من الثِّقةِ إذا كانت من جهةِ غيرِ الرَّاوي، فأمَّا إن كان هو الَّذي روى النَّاقصَ ثمَّ روى الزِّيادةَ بَعْدُ فإنَّها لا تُقبَلُ.

وقال قومٌ من أصحاب الحديث: زيادةُ الثِّقَةِ إذا انفرَدَ بها غيرُ مقبولةٍ ما لم يَرْوِها معه الحُفَّاظُ، وتَركُ الحفَّاظِ لنقلِها وذهابُهم عن معرفَتِها يوهِنُها ويُضعِفُ أمرَها ويكون معارِضًا لها.

والَّذي نختارُه من هذه الأقوال أنَّ الزِّيادةَ الواردةَ مقبولةٌ على كلِّ الوجوه، ومعمولٌ بها إذا كان راويها عدلًا حافِظًا ومُتقِنًا ضابِطًا»(١).

وهذا الَّذي اختاره ابنُ الصَّلاح والنَّووي وغيرُهم أنَّ زيادةَ الثِّقَةِ مقبولةٌ مُطلَقًا.

وقال الحافظُ ابنُ حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وجزمَ ابنُ حِبَّانَ والحاكمُ وغيرُهما بقبولِ زيادةِ الثِّقَةِ مُطلَقًا في سائرِ الأحوالِ سواءٌ اتَّحدَ المجلسُ أو تعدَّدَ، سواءٌ أَكثَرَ السَّاكِتون أو تسَاوَوْا، وهذا قولُ جماعةٍ من أئمَّةِ الفقه والأصول، وجرى على هذا الشَّيخُ مُحيِي الدِّين النَّووي في مُصنَّفاتِه»(٢).

ودلَّلَ الخطيبُ على ذلك بقولِه: «والدَّليلُ على صحَّةِ ذلك أمور:

أحدها: اتِّفاقُ جميعِ أهلِ العلم على أنَّه لو انفَرَدَ الثِّقةُ بنَقْلِ حديثٍ لم يَنقُلْه غيرُه

(١) «الكفاية» (ص: ٤٢٥).
(٢) «النُّكت» (٢/ ٦٨٧).

لوجَبَ قبولُه، ولم يكن تَرْكُ الرُّواة لنقلِه إن كانوا عرفوه، وذهابُهم عن العلم به معارِضًا له ولا قادِحًا في عدالة راويه ولا مُبطِلًا له، وكذلك سبيل الانفراد بالزِّيادة[1].

فإن قيل: ما أنكرتَ أن يكونَ الفرقُ بين الأَمْرَيْن أنَّه غيرُ مُمتَنِعٍ سماعُ الواحد الحديثَ من الرَّاوي وحدَه وانفرادُه به، ويمتنِعُ في العادة سماعُ الجماعةِ لحديثٍ واحدٍ وذهابُ زيادةٍ فيه عليهم ونسيانُها إلَّا الواحد، بل هو أقرَبُ إلى الغلط والسَّهو منهم فافترق الأمران؟!

قلتُ: هذا باطلٌ من وجوه غيرِ ممتنِعَةٍ.

أحدها: أن يكون الرَّاوي حدَّثَ بالحديث في وقتَيْن، وكانت الزِّيادَةُ في أحدِهما دون الوقت الآخر، ويُحتَمَلُ - أيضًا - أن يكون قد كرَّر الرَّاوي الحديثَ فرواه أوَّلًا بالزِّيادةِ وسَمِعَه الواحدُ، ثمَّ أعاده بغيرِ زيادةٍ اقتصارًا على أنَّه قد كان أتمَّه من قبلُ وضبطه عنه من يَجِبُ العمل بخَبَرِه إذا رواه عنه، وذلك غيرُ مُمْتَنِعٍ.

وربَّما كان الرَّاوي قد سها عن ذكر تلك الزِّيادة لَمَّا كرَّرَ الحديثَ وتركَها غيرَ مُتعمِّدٍ لحذفِها.

ويجوزُ أن يكون ابتدأَ بذكر ذلك الحديثِ وفي أوَّلِه الزِّيادَةُ ثمَّ دخلَ داخلٌ فأدرَكَ بقيَّةَ الحديثِ ولم يَسْمَع الزِّيادةَ فنَقَلَ ما سَمِعَهُ فيكونُ السَّامِعُ الأوَّلُ قد وعاه بتمامه...».

إلى أن قال: «ويجوزُ أن يسمَعَ من الرَّاوي الاثنان والثَّلاثة فينسى اثنان منهما الزِّيادةَ ويحفَظَها الواحدُ ويرويها، ويجوزُ أن يَحضُرَ الجماعةُ سماعَ الحديث فيتطاول حتَّى يغشى

---

(١) قال ابنُ حجر في «النُّكت» (٢/ ٦٩٠): «وهو احتجاجٌ مردودٌ؛ لأنَّه ليس كلُّ حديثٍ تفرَّدَ به أيُّ ثقةٍ كان يكون مقبولًا كما سبق بيانُه في نوع الشَّاذِّ، ثمَّ إنَّ الفرقَ بين تفرُّدِ الرَّاوي بالحديث من أصلِه وبين تفرُّدِه بالزِّيادة ظاهرٌ؛ لأنَّ تَفرُّدَه بالحديث لا يلزم منه تطرُّقُ السَّهوِ والغفلةِ على غيره من الثِّقات؛ إذ لا مخالفة في روايته لهم - بخلاف تفرُّدِه بالزِّيادة إذا لم يرْوِها مَنْ هو أتقَنُ منه حفظًا وأكثرُ عددًا؛ فالظَّنُّ غالبٌ بترجيح روايتهم على روايته، ومبنى هذا الأمر على غلبة الظَّنِّ».

النَّومُ بعضَهم، أو يَشغَلَه خاطرُ نفس وفكرٍ... ورُبَّما عرض لبعض سامعي الحديث أمرٌ يوجِبُ القيامَ ويضطرُّه إلى ترك استتمام الحديث، وإذا كان ما ذكرناه جائزًا فسَدَ ما قاله الـمُخالِفُ ...»(١).

فالخطيب البغدادي يرى في هذا الكتاب أنَّ زيادةَ الثِّقةِ مقبولةٌ مُطلَقًا، وتَبِعَه على ذلك بعضُ الـمُصنِّفين في المصطلح.

وهنا أمرٌ ينبغي التَّنبيه عليه، وهو أنَّ الخطيبَ صنَّفَ كتابًا في زيادات الثِّقات في الأسانيد وقسَمه إلى قِسمَيْن: قسم قَبِلَ فيه الزِّيادات، وقسم ردَّ فيه الزِّياداتِ، فخالفه تأصيلُه في كتاب «الكفاية».

قال ابنُ رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد صنَّفَ في ذلك الحافظُ أبو بكر الخطيب مُصنَّفًا حسنًا سمَّاه «تمييز المزيد في مُتَّصِل الأسانيد»، وقسَّمه قسميْن:

أحدُهما: ما حكم فيه بصحَّة ذكرِ الزِّيادة في الإسناد وتَرْكِها.

والثَّاني: ما حكم فيه بردِّ الزِّيادة وعدمِ قبولها.

ثمَّ إنَّ الخطيبَ تناقَضَ، فذكر في كتاب «الكفاية» للنَّاس مذاهبَ في اختلاف الرُّواة في إرسال الحديث ووَصلِه، كلُّها لا تُعرَفُ عن أحدٍ من مُتقَدِّمي الحُفَّاظ، إنَّما هي مأخوذةٌ من كتب الـمُتكلِّمين.

ثمَّ إنَّه اختار أنَّ الزِّيادةَ من الثِّقةِ تُقبَلُ مُطلَقًا كما نصرَه الـمُتكلِّمون وكثيرٌ من الفقهاء، وهذا يخالِفُ تَصرُّفَه في كتاب «تمييز المزيد»، وقد عاب تصرُّفَه في كتاب «تمييز المزيد» بعضُ مُحدِّثي الفقهاء، وطمِعَ فيه لموافقته لهم في كتاب «الكفاية»»(٢).

---

(١) «الكفاية» (ص: ٤٢٧).
(٢) «شرح علل التِّرمذي» (١/ ٤٢٧ – ٤٢٨).

وممَّا استدلَّ به الخطيبُ من عمل المُحدِّثين والنُّقَّاد قولُ البخاري إذْ سُئِلَ عن حديث إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لا نِكَاحَ إلَّا بوَلِيٍّ»، فقال: «الزِّيادةُ من الثِّقةِ مقبولةٌ وإسرائيلُ بنُ يونس ثقةٌ وإن كان شعبةُ والثَّوري أرسلاه؛ فإنَّ ذلك لا يضرُّ الحديثَ»(١).

وقال قبلَ ذلك بعد أن ذكرَ الاختلافَ في الحديث وصلًا وإرسالًا: «قال أكثرُ أصحابِ الحديث إنَّ الحكمَ في هذا أو ما كان بسبيله للمرسل.

وقال بعضُهم: إن كان عددُ الَّذين أرسلوه أكثرَ من الَّذين وصلوه فالحكم لهم.

وقال بعضُهم: إن كان مَن أرسلَه أحفظَ من الَّذي وصلَه فالحكمُ للمُرسِل، ولا يَقدَحُ ذلك في عدالة الَّذي وصله.

ومنهم من قال: لا يجوزُ أن يقالَ في مسند الحديث الَّذي يُرسِلُه الحُفَّاظُ أنَّه عدلٌ؛ لأنَّ إرسالَهم له يقدحُ في مُسنَدِه فيَقدَحُ في عدالته.

ومنهم مَنْ قال: الحكمُ للمسنَد إذا كان ثابتَ العدالةِ ضابِطًا للرِّوايةِ؛ فيجب قبولُ خبرِه ويلزَمُ العملُ به وإن خالفَه غيرُه، وسواءٌ كان المخالِفُ له واحدًا أو جماعةً(٢).

وهذا القولُ هو الصَّحيح عندنا؛ لأنَّ إرسالَ الرَّاوي للحديث ليس بجرح لمن وَصَلَه ولا تكذيب له، ولعلَّه - أيضًا - مُسنَدٌ عند الَّذين روَوْه مُرسَلًا أو عند بعضِهم،

---

(١) «السُّنن الكبرى» للبيهقي (٧/ ١٠٨).

(٢) قال ابنُ حجر في «النُّكت» (٢/ ٦١٢): «شرطوا - أي: الفقهاء والأصوليُّون - في الصَّحيح أن لا يكون شاذًّا، وفسَّروا الشَّاذَّ بأنَّه ما رواه الثِّقة فخالفه مَنْ هو أَضْبَطُ منه أو أكثرُ عددًا ثمَّ قالوا: تُقبَلُ الزِّيادةُ من الثِّقةِ مُطلَقًا.

وبنَوْا على ذلك أنَّ مَنْ فسَّرَ معه زيادةً، فينبغي تقديمُ خبره على مَنْ أرسَلَ مُطلَقًا، فلو اتَّفَقَ أن يكون من أَرْسَلَ أكثَرَ عددًا أو أضبطَ حفظًا أو كتابًا على من وصل أيقبلونه أم لا؟ أم هل يُسمُّونه شاذًّا أم لا؟ لا بدَّ من الإتيان بالفرق أو الاعتراف بالتَّناقض».

إلَّا أنَّهم أرسـلوه لغرضٍ أو نسيانٍ، والنَّاسي لا يُقضَى له على الذَّاكِر، وكذلك حالُ راوي الخبَرِ إذا أرسلَه مرَّةً ووصلَه أخرى، لا يضعف ذلك - أيضًا - له؛ لأنَّه قد ينسى فيُرسِلُه ثمَّ يَذكُرُ بعدَه فيُسنِدُه، أو يفعل الأمرَيْن معًا عن قصد منه لغرضٍ له فيه...»[١] اهـ.

المذهب الثَّاني: وهو قول الـمُحقِّقين من أهل الحديث ونُقَّادِه: أنَّ زيادةَ الثِّقةِ لا تُقبَلُ مُطلَقًا ولا تُرَدُّ مُطلَقًا، بل قبولها أو ردُّها راجعٌ إلى القرائن، فيترَجَّحُ لدى النَّاقِدِ القبولُ أو الرَّدُّ:

وممَّا تقدَّم ذكرُه من الأمثلة في التَّرجيح بالأكثَرِ أو الأحفَظِ يتبيَّنُ أنَّ العلماءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ لم يكُنْ منهَجُهم قبولَ كلِّ زيادةٍ يزيدُها الرَّاوي الثِّقةُ، بل تَخضَعُ إلى القرائن للتَّأكُّد من أنَّ الرَّاوي لم يَهِمْ في تلك الزِّيادة.

وقال مسلم بنُ الحجَّاج: «والزِّيادةُ في الأخبار لا تَلزَمُ إلَّا عن الحفَّاظِ الَّذين لم يُعثَرْ عليهم الوَهْمُ في حفظهم»[٢].

وقال أبو زرعة الرَّازي في شأن زيادة وصل لعبد الله بن المبارك: «إذا زاد حافظٌ على حافظٍ قُبِل، وابنُ المبارك حافظٌ»[٣].

كما قال كذلك في زيادة الوصل - أيضًا -: «زيادةُ الحافظِ على الحافظ تُقبَلُ»[٤].

ولخَّص الحافظُ ابنُ حجَرٍ هذا المذهبَ بقوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمنقولُ عن أئمَّةِ الحديثِ الـمُتقدِّمين: كعبد الرَّحمن بنِ مهدي، ويحيى القطَّانِ، وأحمدَ بنِ حنبل، ويحيى بنِ معين، وعليِّ بنِ المدِيني، والبُخارِي، وأبي زُرْعَة، وأبي حاتم، والنَّسائي، والدَّارقطني، وغيرِهم،

---

(١) «الكفاية» (ص: ٤١١).
(٢) «التَّمييز» (ص: ١٨٩).
(٣) «علل ابن أبي حاتم» (٣/ ٣٨٤).
(٤) «علل ابن أبي حاتم» (٦/ ١٦٦).

اعتبارُ التَّرجيح فيما يتعلَّقُ بالزِّيادة وغيرِها، ولا يُعْرَفُ عن أحدٍ منهم إطلاقُ قبولِ الزِّيادةِ»(١).

وقال - أيضًا - رَحِمَهُ اللَّهُ: «فحاصِلُ كلامِ هؤلاء الأئمَّةِ أنَّ الزِّيادةَ إنَّما تُقبَلُ ممَّن يكون حافِظًا مُتقِنًا حيثُ يَستوِي مع مَنْ زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثرَ عددًا منه أو كان فيهم من هو أَحْفَظُ منه أو كان غيرَ حافظٍ ولو كان في الأصل صدوقًا فإنَّ زيادتَه لا تُقبَلُ، وهذا مغايرٌ لقول مَنْ قال: زيادةُ الثِّقةِ مقبولةٌ وأطلَقَ، واللهُ أعلمُ»(٢).

وقال ابنُ دقيق العيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ حكى عن أهلِ الحديثِ أو أكثرِهم أنَّهم إذا تعارضَ روايةُ مسنِدٍ ومُرسِلٍ أو رافِعٍ وواقفٍ أو ناقصٍ وزائدٍ: إنَّ الحكمَ للزَّائد لم يُصِبْ في هذا الإطلاق؛ فإنَّ ذلك ليس قانونًا مُطَّرِدًا، والمراجعة لأحكامهم الجزئيَّةِ تُعرِّفُ صوابَ ما نقول»(٣).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «والصَّوابُ في ذلك طريقة أئمَّة هذا الشَّأن، العالمِين به وبعلَله، وهو النَّظرُ والتمهُّر في العلل، والنَّظر في الواقفين والرافعين والـمُرسِلين والواصلين، أيّهم أكثر وأوثق وأخصّ بالشَّيخ وأعرف بحديثه، إلى غير ذلك من الأمور التِّي يجزمون معها بالعلَّة المؤثِّرة في موضع، وبانتفائها في موضع، لا يرتضون طريق هؤلاء، ولا طريق هؤلاء»(٤).

---

(١) «نزهة النَّظر» (ص: ٩٦).

(٢) «النُّكت» (٢/ ٦٩٠)، وقال - أيضًا - في «النُّكت» (٢/ ٧٤٦): «إنَّ تعليلَهم الموصولَ بالـمُرسَلِ أو المنقَطِع، والمرفوعَ بالموقوف أو المقطوعِ ليس على إطلاقه، بل ذلك دائرٌ على غلبة الظَّنِّ بترجيح أحدِهما على الآخر بالقرائن الَّتي تَحفُّه كما قرَّرْناه قبلُ - واللهُ الـمُوفِّقُ -».

(٣) نقلًا من «توضيح الأفكار» للصَّنعاني (١/ ٣٤٣)، وقال البقاعي في «النُّكت الوفيَّة» (١١/ ٢٢): «ثمَّ إنَّ ابنَ الصَّلاح - في باب تعارض الوصل والإرسال أو الرَّفع والوقف - خلَطَ هنا طريقةَ الـمُحدِّثين بطريقةِ الأصوليِّين على أنَّ لحُذَّاقِ الـمُحدِّثين في هذه المسألة نظرًا آخرَ لم يَحكِه، وهو الَّذي لا ينبغي أن يُعدَلَ عنه، وذلك أنَّهم لا يَحكُمون فيها بحكمٍ مُطَّرِدٍ وإنَّما يَدُورون في ذلك مع القرائن».

(٤) «تهذيب السنن» (٢/ ٥٦٨).

وقال العلائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمَّا أئمَّة الحديث، فالمتقدِّمون منهم؛ كيحيى بنِ سعيد القطَّان وعبد الرَّحمن بنِ مهدي ومَن بعدهما كعليِّ بن المديني وأحمد بنِ حنبل ويحيى بن معين وهذه الطبقة، وكذلك مَن بعدهم كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة الرَّازيين ومسلم والنَّسائي والتِّرمذي وأمثالهم، ثمَّ الدارقطني والخليلي، كلُّ هؤلاء يقتضي تصرُّفهم في الزيادة قبولًا وردًّا: التَّرجيح بالنِّسبةِ إلى ما يَقوى عند الواحد منهم في كلِّ حديثٍ، ولا يحكمون في المسألة بحكم كليٍّ يَعمُّ جميع الأحاديث، وهذا هو الحقُّ الصَّواب»(١).

وعلى هذا مشى الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد ذكر هذا المنهج عن المحقِّقين من المحدثين وارتضاه، فقال: «قاعدة «زيادة الثقة مقبولة» ليست على إطلاقِها عند المحقِّقين من المحدِّثين وغيرِهم؛ بل الصَّوابُ الَّذي صرَّح به الحافظ ابنُ كثير وابنُ حجر وغيرُهما تقييدُها بما إذا لم يخالف الثِّقةُ مَن هو أوثق منه أو أكثر عددًا، وإلَّا كانت شاذةً مردودةً، وسواء كان ذلك في الإسناد أو المتن، ولذلك اشترطوا في تعريفِ الحديث الصحيح أن لا يَشُذَّ، وعلى ذلك جَرَوا في كُتب العلل والتَّخريجات وغيرها، كما يَعلَم ذلك مَن دَرَس ذلك دِراسةً واعيةً، ومَن لم يتنبَّه لهذا القيد، أو لم يأخذ به؛ كان مُضطرِبًا أشَدَّ الاضطرابِ في التَّصحيح والتَّضعيف، والأمثلة على ذلك كثيرة جِدًّا»(٢).

وأما ما استدَلَّ به الخطيبُ من أنَّ البخاري يقول بأنَّ زيادةَ الثِّقةِ مقبولةٌ مُطلَقًا، فقد ردَّ ابنُ حجر ذلك في كتاب «النُّكت» بكلامٍ نفيسٍ.

---

(١) «نظم الفرائد» (ص: ٢٠٩)، وقال السَّخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٦): «لا يُحكَمُ في تعارض الوصل والرَّفع مع الإرسال والوقف بشيءٍ مُعيَّنٍ؛ بل إن كان مَنْ أرْسَلَ أو وقف من الثِّقات أرْجَحَ قُدِّمَ، وكذا بالعكس».

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٢/ ٨٩)، وانظر مقالًا للأخ العزيز فوَّاز حمر العين، بعنوان: «مذهب الشيخ الألباني: في مسألة زيادة الثقة» - «مجلة الإصلاح الجزائرية»، العدد (٦١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ٦٠٦): «لكنَّ الاستدلالَ بأنَّ الحكمَ للواصل دائمًا على العموم من صنيع البخاري في هذا الحديث الخاصِّ ليس بمستقيم؛ لأنَّ البخاري لم يَحكُمْ فيه بالاتِّصال من أجل كون الوصل زيادةً وإنَّما حكَمَ له بالاتِّصال لمعانٍ أخرى رجَّحت عنده حكمَ الموصول؛ منها: أنَّ يونُسَ بنَ أبي إسحاق وابنَيْه إسرائيل وعيسى رَوَوْه عن أبي إسحاق موصولًا.

ولا شكَّ أنَّ آل الرَّجلِ أخصُّ به من غيرِهم، ووافقهم على ذلك أبو عوانة وشريك النَّخعي وزهير بنُ معاوية وتمام العشرة من أصحاب أبي إسحاق، مع اختلافِ مجالِسِهم في الأخذ عنه وسماعِهم إيَّاه من لفظه، وأمَّا روايةُ منْ أرْسَلَه وهما شعبةُ وسفيان، فإنَّما أخذاه عن أبي إسحاق في مجلسٍ واحدٍ».

وقال ابنُ رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه الحكاية - إن صحَّت - فإنَّما مُرادُه الزِّيادةُ في هذا الحديث، وإلَّا فمن تأمَّلَ كتابَ «تاريخ البخاري» تبيَّن له قطعًا أنَّه لم يكنْ يرى أنَّ زيادةَ كلِّ ثقةٍ في الإسناد مقبولةٌ.

وهكذا الدَّارقطني يذكُرُ في بعض المواضع أنَّ الزِّيادةَ من الثِّقةِ مقبولةٌ ثمَّ يرُدُّ في أكثر المواضعِ زياداتٍ كثيرةً من الثِّقات، ويُرجِّحُ الإرسالَ على الإسناد، فدلَّ على أنَّ مرادَهم زيادَة الثِّقةِ في مثل تلك المواضع الخاصَّة: وهي إذا كان الثِّقة مُبَرَّزًا في الحفظ.

وقال الدَّارقطني في حديثٍ زادَ في إسنادِه رجلان ثقتان رجلًا، وخالفهما الثَّوري فلم يذكُرْه قال: لولا أنَّ الثَّوري خالف لكان القولُ قولَ مَنْ زاد فيه؛ لأنَّ زيادةَ الثِّقةِ مقبولةٌ، وهذا تصريحٌ بأنَّه إنَّما يَقبَلُ زيادةَ الثِّقة إذا لم يُخالِفْه مَنْ هو أحفظُ منه»[١].

---

(١) «شرح العلل» (٢/ ٤٢٩).

وهـذا الَّـذي ذكره ابنُ رجـب عن الدَّارقطني أورده في «مسـند عمـر ابنِ الخطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ» قال: «وسُـئِلَ عن حديث أبي الصِّدِّيق النَّاجي، عن ابنِ عمر، عن عمر أنَّه سأل النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عمَّا يذيل النِّساءُ من الثِّيابِ، فقال: «شِبْرًا...» الْحَدِيثَ.

فقال: هو حديثٌ رواه مسعود بنُ سعد الجُعفي، عن مُطرِّف، عن زيد العمِّي، عن أبي الصِّدِّيق النَّاجي، عن ابنِ عمر، عن عمر.

وتابعه سابِقٌ الرَّقِّي، عن مُطرِّف.

وخالَفَهـما شريـكٌ القـاضي، فرواه عن مطـرِّف، وأسـندَه عن ابن عمـر، ولم يذكرْ عمر.

وتابعـه سـفيانُ الثَّوري، فرواه عـن زيد العمِّي، عن أبي الصِّدِّيـق النَّاجي، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ولم يذكُرْ فيه عمرَ، وكذلك رُوِيَ عن إسماعيل ابن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

ومُطـرِّف من الأثبـات وقد اتَّفقَ عنه رجلان ثقتان، فأسـنداه عـن عمر، ولولا أنَّ الثَّوري خالفَه، فرواه عن زيدٍ العمِّي، فلم يذكُرْ فيه عمر لكان القولُ قولَ مَنْ أسـنَدَ عن عمر؛ لأنَّه زاد، وزيادةُ الثِّقة مقبولةٌ، والله أعلم»[1].

فتبـيَّن من هـذا كلِّه ونقولاتِ أهـلِ العلم وتطبيقاتِهـم أنَّ زيادةَ الثِّقة إنَّـما تُقبَلُ من الحافـظ الـمُتقِـن، وقد تُرَدُّ لظهـور قرائن مرجِّحـةٍ للخطأ، ولكلِّ حديـثٍ ذوقٌ وقرائنُ واعتباراتٌ يستعمِلُها العلماءُ للوقوف على الخطأ والزَّلل، واللهُ أعلمُ وأحكَمُ.

❁❁❁

---

(١) «العلل» (٢/ ٧٤).

المَبْحَثُ الثَّامِنُ
قرائن التّرجيح

تقدَّم معنا أنَّ النُّقَّاد يستَدِلُّون على وجودِ العلَّـةِ في حديث الثِّقةِ وغيرِه بالتَّفرُّد تارةً وبالمخالفـة تـارةً أخـرى، ويُرجِّحون روايـةَ الأوثَقِ أحيانًـا وروايةَ الأكثـرِ أحيانًا، وهذا التَّرجيـحُ مبنيٌّ على قرائن وأُسُـسٍ اعتمدَها الأئمَّةُ، ولم يفعلـوا ذلك بمجرَّدِ الحَدْس من غير تحقُّق، بل اعتمدوا على أدلَّةٍ صحيحةٍ وقرائنَ راجحةٍ، وذلك بما أوتوه من سعة علمٍ ودقَّةِ نظرٍ وممارسةٍ للحديث وأشياءَ أخرى كثيرةٍ تقدَّم ذكرُها.

وقـد يُفصِحُون عند التَّعليل عن هـذه الوجوه والقرائن وقد يَسـكُتُون عنها، ومن خلال جمعِ الطُّرق ومعرفةِ المدار والاختلاف والاتِّفاق يمكن للباحث الوقوفُ على تلك القرائن الَّتي يعتمِدُها النُّقَّاد في النَّقدِ والتَّعليل.

قال ابنُ حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ووجوه التَّرجيح كثيرةٌ لا تنحصِرْ ولا ضابطَ لها بالنِّسبة إلى جميع الأحاديث؛ بل كلُّ حديثٍ يقومُ به ترجيحٌ خاصٌّ لا يخفى على الممارِس الفَطِن الَّذي أكثَرَ من جمع الطُّرق»[١].

وهذه القرائنُ ووجوهُ التَّرجيح قد تجتمع أكثرُها في حديثٍ، وقد يعلَّلُ الحديثُ من وجهٍ واحدٍ فقط، فيَختَلِفُ وجودُ هذه القرائن كثرةً وقلَّةً، كلُّ حديثٍ بحسَبِه.

ومن هذه القرائن:

١- التّرجيح بالأحفظيّة والأكثريّة:

وهذا المسـلَكُ يعتمِدُه العلماءُ كثيرًا في التَّعليل، ولذا ذكروا مراتبَ الرُّواةِ من حيث العموم، ومراتبَهم في الشَّيخِ الواحدِ، وتقدَّم ذِكرُ نماذجَ وأمثلةٍ من ذلك.

---

(١) «النُّكت» (٢/ ٧٧٨).

٢ـ التَّفرُّد ممَّن لا يُحتمَلُ تفرُّده:

وقد استعمل النُّقَّاد هذه القرينةَ في كثيرٍ من الأحاديث، خاصَّةً إذا عُرِفَ أنَّ الشَّيخَ الـمُتفرَّدَ عنه إمامٌ تدور عليه الأسانيد، ويُجمَع حديثُه، ويَكثُرُ تلاميذُه، فمن البعيد أن يَنفَرِدَ عنه ثقةٌ لا يُحتمَلُ تفرُّدُه، إمَّا لعدم ملازمته للشَّيخ كثيرًا، أو عدمِ معرفتِه بحديثِه، أو غيرِ ذلك.

وتقدَّم أنَّ أبا حاتم ذَكر حديثًا يرويه قُرَّان بن تمام، عن أيمن بنِ نابِل، عن قدامة بن عبد الله بن عمَّار العامري، قال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ يطوفُ بالبيت على نَاقَتِه، ويستَلِمُ الحجرَ بمحجَنِه».

قال أبو حاتم الرَّازي: «لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن أيمن إلَّا قُرَّان، ولا أراه محفوظًا، أين كان أصحابُ أَيْمَنَ بنِ نابِلٍ عن هذا الحديث؟»(١).

فأصحاب أيمن بنِ نابل مثل: سفيان الثَّوري، وعبد الرَّزَّاق بنُ همَّام الصَّنعاني وعبدُ الرَّحمن بنُ مهدي وغيرُهم لم يَرْوُوا هذا الحديثَ، وينفَرِدُ ممَّن هو دونَهم في المعرفة بالشَّيخ وأقلُّهم له ملازمةً.

قال الفضل بنُ موسى: «دلَّني على أيمنَ بنِ نابل: سفيانُ الثَّوري، فقال لي: يا فضل! هل لك في لقاء أبي عمران فإنَّه ثقةٌ، فلقِيتُه»(٢).

ومثالُه: ما روى مالك في «الموطَّأ»(٣) عن الزُّهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة حديث: «**لا يَمْنَعْ أَحَدُكُمْ جَارَه خَشَبَةً يَغْرِزُها في جِدارِه ...**» الحديث.

---

(١) «علل الحديث» (٣/ ٣٠٣) وقد تقدَّم (ص: ١٠٢).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٤٩).

(٣) «الموطَّأ» رواية اللَّيثي (٢١٧٢).

وكذلك هو في رواية أبي مصعب الزُّهري (٢٨٩٦)، وسويد بنِ سعيد (٥٩٧)، وابنِ القاسم (٨٢)، وابنِ بكير (ل ١١٩/ أ - نسخة الظَّاهريَّة)، ومحمَّد ابن الحسن الشَّيباني (٨٠٤).

وأخرجه البخاري في «صحيحه»[1] من طريق القعنبي.

ومسلم في «صحيحه»[2] من طريق يحيى النَّيسابوري.

ورواه خالد بنُ مَخْلَد خارجَ «الموطَّأ»، عن مالك، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج.

أخرجه من طريقه الطَّحاوي في «شرح المُشكِل»، وابنُ عديٍّ في «الكامل»، وأبو نُعَيْم في «أخبار أصبهان»[3].

وصوَّبَ الأئمَّةُ روايةَ الجماعةِ؛ لأنَّ خالدَ بنَ مَخْلَدٍ لا يُحتَمَل تفرُّدُه عن مالك بإسنادٍ لم يَروِه سائرُ أصحابِه.

قال أبو نُعَيْم: «تفرَّدَ به خالدٌ عن مالك عن أبي الزِّناد»[4].

وقال الدَّارقطني: «والصَّحيحُ عن مالك عن الزُّهري عن الأعرج عن أبي هريرة»[5].

وقال في «غرائب مالك»: «والمحفوظُ عن مالك الأوَّل»[6].

وقال ابنُ عدي بعد أن أخرج طريقَ خالد: «وهذا الحديثُ لا يُعرَفُ عن مالك عن أبي الزِّناد إلَّا من رواية خالد عنه، ورواه مالك في «الموطَّأ» عن الزُّهري عن الأعرج عن أبي هريرة»[7].

(١) «صحيح البخاري» (٢٤٦٣).
(٢) «صحيح مسلم» (١٦٠٩).
(٣) يُنظَر: «شرح مُشكِل الآثار» (٦/ ٢٠٢)، «الكامل» (٣/ ٣٤)، «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٦٩).
(٤) «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٣٨).
(٥) «العلل» (١٠/ ٢٩٤).
(٦) «الفتح» (٥/ ١٣٢).
(٧) «الكامل» (٣/ ٤٦٣).

فلا يُحتَمَلُ تفرُّدُ مثلِه عن مالك بهذا الإسناد.

وأشار ابنُ عبد البرِّ في «التَّمهيد»[١] إلى احتمال كون الحديث عن مالك بالإسنادَيْن جميعًا.

لكن هذا يتِمُّ لو كان الـمُتفرِّدُ بذلك ثقةً حافظًا، أمَّا مثلُ خالد الَّذي قال فيه أحمد: «له أحاديثُ مناكير»[٢]، فلا يُحتَمَلُ تفرُّدُه عن سائرِ الرُّواة عن مالك، والله أعلم.

لذلك تجد تعليلَ النُّقَّاد لمثل حديث هؤلاء الَّذين لا يحتَمَلُ تفرُّدُهم بقولهم «لم يتابِعْه أحدٌ عليه».

٣- الشكُّ في الرواية:

وقد ذكرت في «أسباب العلَّة»[٣] أنَّ الروايةَ المشكوك فيها قد تُعلُّ عند النُّقَّاد بالرواية المتيقَّنة؛ لأنَّ الراوي الثقة قد يشكُّ في الوصل فيرسل، أو الرفع فيقف، وتأتي رواية أخرى ممَّن لم يشكَّ فتُرَجَّح؛ فيكون الشاكُّ قد أخلَّ في ضبط الرواية، بخلاف مَن تيقَّن، فيُعلُّ النَّاقدُ الروايةَ المشكوك فيها، ويكون ذلك قرينة على خطأ الراوي.

ومن أمثلة ذلك:

❁ ما ذكره ابن أبي حاتم قال: «سألتُ أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة، عن عُبيد الله بن عمر، عن سعيد المقبري - أو غيره - عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ: «**سبعة في ظلِّ العرش يوم لا ظلَّ إلَّا ظلّه**»؟ قال أبي: والنَّاس يقولون: عن عُبيد الله، عن خُبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ.

---

(١) «التَّمهيد» (١٠/ ٢١٦).
(٢) «الجرح والتَّعديل» (٣/ ٣٥٤).
(٣) تقدَّم (ص: ٦٣).

قال أبي: لم يضبط حمَّاد، فأدخل فيه الشكَّ وتخلَّص، والصَّحيحُ: عن خُبيب، عن حفص، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ»(١).

❁ ومن ذلك أيضًا أنَّ الدَّارقطني سُئل عن حديث يُروى عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ: «**الذُّبابُ في النَّار إلَّا النَّحل**»، فذكر أوجه الاختلاف فيه، ومنه قال: «ورواه الثوري، واختلف عنه: فرواه القاسم بن يزيد الجرمي، عن الثوري، عن منصور، عن مجاهد، عن عُبيد بن عُمير، عن ابن عمر، ووهم في موضعين، وخالفه عبد الرزاق، وإبراهيم بن خالد، روياه عن الثوري، عن ليث، عن مجاهد، عن عُبيد بن عمير، أو ابن عمر، عن النَّبيِّ ﷺ بالشَّك، والمحفوظ عن الثوري ما رواه الفضل بن موسى، عن الثوري، عن مجاهد، عن ابن عمر بغير شكٍّ»(٢).

٤- سلوك الجادَّة:

وتقدَّم ذكرُ ما يتعلَّقُ بسلوك الجادَّة في «أسباب العلَّة»(٣)، وهي قرينةٌ قويَّةٌ يستعمِلُها النُّقَّادُ في معرفة العلَّة، وذلك أنَّ الرُّواةَ يرْوُونَ أحاديثَ بأسانيد مشهورةٍ، وقد تجيءُ بعضُ الأسانيدِ خلافَ ذلك، فيحفَظُها المُتقِنُون، ويظُنُّ غيرُ المُتقِنِ إمَّا عمومًا أو في ذلك الحديثِ بعينِه أنَّه ورد على الإسناد المشهور، فالرَّاوي الثِّقةُ الَّذي يخالِفُ المألوفَ من الرِّواياتِ يدُلُّ على مزيدِ ضبطِه وإتقانه، وأشار الإمام أحمدُ إلى هذه القرينة بقوله: «وأهلُ المدينة إذا كان حديثٌ غلطٌ يقولون: ابن المنكدر، عن جابر، وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس يحيلون عليهما»(٤).

---

(١) «العلل» (٦/ ٥٣٢).

(٢) «العلل» (١٢/ ٣٧٠، ٣٧١).

(٣) تقدَّم (ص: ٨٤) وما بعدها.

(٤) «الكامل» لابن عدي (٢/ ١٠٠).

قـال ابنُ رجب مُبيِّنًـا مرادَ الإمام أحمد: «ومراد أحمد بهذا: كثـرةُ مَنْ يروي عن ابن المنكـدِر من ضعفـاء أهلِ المدينـة، وكثرةُ مَنْ يروي عـن ثابتٍ من ضعفـاء أهل البصرة، وسيِّئي الحفظِ والمجهولين منهم؛ فإنَّه كَثُرَت الرِّواية عن ثابت من هذا الضَّرب، فوقعت المنكـراتُ في حديثِـه، وإنَّـما أُتِيَ من جهة مَـنْ روى عنه من هؤلاء، وذكر هـذا المعنى ابنُ عدي وغيرُه.

ولـمَّا اشتَهَرَتْ روايةُ ابنِ المُنكَدِر عن جابر وروايةُ ثابتٍ عن أنس صار كلُّ ضعيفٍ وسـيِّءِ الحفظِ إذا روى حديثًا عن ابن المنكدِر يجعَلُه عن جابر عن النَّبيِّ ﷺ، وإن رواه عن ثابت جعلَه عن أنس عن النَّبيِّ ﷺ، هذا معنى كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، واللهُ أعلم»(١).

وهذا الَّذي ذكرَهُ الإمامُ أحمدُ لم يقْتَصِرْ في تطبيقِه على مَنْ كان ضعيفًا أو سيِّءَ الحفظ كما يُوهِمُه كلامُ ابنِ رجبٍ، بل طبَّقَه على بعضِ الثِّقاتِ لأنَّهم تبِعُوا الجادَّةَ وسلكُوا الطَّريقَ المشهورَ في أحاديث ابنِ المنكدر.

❁ ومن أمثلةِ استعمال النُّقَّاد لهذه القرينة:

قال أبو داود: «سـمعتُ أحمدَ سئل عن حديث الأوزاعي عن حسَّان ابن عطيَّةَ عن محمَّد بنِ الـمُنكَدِر عن جابر أنَّ النَّبيَّ ﷺ رأى رجلًا ثائرَ الشَّـعر فقال: «أَمَا وَجَدَ هَذَا مَا يُسَكِّنُ به شَعْرَهُ؟» ورأى رجلًا آخر وَسِخَ الثِّياب... فقال: «ما أنكرَهُ من حديث! ليـس إنسـانٌ يرويـه - يعني عن ابـن المنكدر - غيرُ حسَّـان، قال أحمـد: كان ابنُ المنكدر رجـلًا صالحًـا وكان يُعرَفُ بجابر، مثـلُ ثابت عن أنس وكان يحدِّث عـن يزيد الرَّقاشي، فربَّما حدَّث بالشَّيء مُرسلًا فجعلوه عن جابر»(٢).

(١) «شرح العلل» (٢/ ٦٩٣).
(٢) «مسائل أحمد» (ص: ٤٠٦).

وهذا الحديث أخرجه أبو داود وغيرُه من طرق عن الأوزاعي به[١].

وحسَّان بنُ عطيَّةَ وثَّقه أحمد وابنُ معين وغيرُهما[٢].

لكنَّ الإمامَ أحمد أنكر هذه الرِّوايةَ لأنَّه تَبِعَ الجادَّةَ في روايته عن ابنِ المنكدر.

مثال آخر:

قال ابنُ أبي حاتم: «وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه رَوْحُ بنُ عُبادةَ، عن هشام ابنِ حسَّان، عن هشام بنِ عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النَّبيِّ ﷺ: «**ما ضَرَّ امْرَأةً نَزلَتْ بَيْنَ بَيْتَيْنِ مِن الأَنْصارِ ألَّا تَكُونَ قَدْ نَزلَت بَيْنَ أَبَوَيْهَا**».

ورواه يحيى بنُ معين عن السَّكَنِ بنِ إسماعيل الأصمِّ، عن هشام بنِ حسَّان، عن هشام بنِ عُروة، عَن يحيى بنِ سعيد عن عائشة قالت: «ما ضَرَّ امْرَأَةً كَانَتْ بَيْنَ حَيَّيْنِ من الأَنْصَارِ أَلَّا تكُونَ بَيْنَ أَبَوَيْهَا».

قال أبي: هذا الحديثُ أفسد حديثَ رَوْحِ بنِ عبادة وبيَّن علَّته، وهذا الصَّحيح ولا يُحتَمَلُ أن يكون، عن أبيه عن عائشة، عن النَّبيِّ ﷺ فيروي عن يحيى بنِ سعيد عن عائشة أشبه، ولو كان عن أَبيه كان أسهلَ عليه حفظًا»[٣].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٦٢)، والحاكم (٤/ ١٨٥)، والنَّسائي في «الكبرى» (٨/ ٣١٥)، و«مسند أحمد» (٢٣/ ١٤٢)، و«صحيح ابنِ حِبَّان» (١٢/ ٢٤٩ - الإحسان)، و«مسند أبي يعلى» (٤/ ٢٣).

(٢) توثيقُ أحمد له في «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٦)، وتوثيق ابن معين في «تاريخ ابن معين» - رواية الدَّارمي (ص: ٨٨)، وذكره ابنُ حبَّان في «الثِّقات» (٦/ ٢٢٣)، وكذا العِجْلي في «الثِّقات» (١/ ٢٩١)، ووثَّقه الذَّهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٧٩)، وابنُ حجر في «التَّقريب» (١٢٠٤).

(٣) «علل الحديث» (٦/ ٣٤٩).

قال ابنُ رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن كان المُنفَرِدُ عن الحُفَّاظِ مع سوء حفظِه قد سلك الطَّريقَ المشهورَ والحفَّاظُ يخالفونه؛ فإنَّه لا يكاد يُرتاب في وهمِه وخطئِه؛ لأنَّ الطَّريقَ المشهورَ تَسبِقُ إليه الألسنةُ والأوهامُ كثيرًا، فيسلُكُه مَنْ لا يحفظ»[١].

٥- الفهمُ الخاصُ بأنَّ هذا الحديثَ يُشبِهُ حديثَ فلان ولا يُشبِهُ حديثَ فلان:

وهذه القرينةُ مُكتَسَبةٌ من طولِ ممارسةِ الحفَّاظِ والنُّقَّادِ لأحاديث الرُّواة وللسُّنَّة عمومًا، بحيث يدرِكون أنَّ هذا من قولِ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنَّ هذا الحديثَ بحديثِ فلانٍ أشبَه.

قال ابنُ رجب: «قاعدةٌ مُهمَّةٌ: حُذَّاقُ النُّقَّاد من الحُفَّاظِ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرِّجال وأحاديثِ كلِّ واحدٍ منهم: لهم فهمٌ خاصٌّ يفهمون به أنَّ هذا الحديثَ يُشبِهُ حديثَ فلان، ولا يشبِهُ حديثَ فلان، فيعلِّلون الأحاديثَ بذلك.

وهذا ممَّا لا يُعبَّرُ عنه بعبارةٍ تَحصُرُه، وإنَّما يَرجِعُ فيه أهلُه إلى مُجرَّدِ الفهم والمعرفةِ الَّتي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم...

فمن ذلك: سعد بنُ سنان، ويقال سنان بن سعد، يَروِي عن أنس، ويروي عنه أهلُ مصر.

قال أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تركتُ حديثَه، حديثُه حديثٌ مضطرب»، وقال: «يُشبِهُ حديثُه حديثَ الحسن، لا يُشبِهُ أحاديث أنس»، نقله عبدُ الله بنُ أحمد عن أبيه.

ومرادُه: أنَّ الأحاديثَ الَّتي يرويها عن أنس مرفوعةً، إنَّما تُشبِهُ كلامَ الحسن البصري أو مراسيلَه.

---

(١) «شرح العلل» (٢/ ٧٢٥).

وقال الجوزجاني: «أحاديثُه واهيةٌ لا تُشبِه أحاديثَ النَّاس عن أنس»»[١].

ومـن هـذا الباب قـال العلماء بـأنَّ النَّاقِدَ قد لا يُقيـمُ لقولِه دليلًا، بل إذا سـئل عن الحديث يُنكِرُه ويَذكُرُ علَّتَه؛ لأنَّه لا يُشبِه حديثَ فلان، لكن بالتَّتبُّع والنَّظرِ قد يوقَفُ على صحَّةِ ما يقول.

قال عبدُ الله بنُ أحمد: «حدَّثني أبو معمر قال حدَّثنا أبو أسامة قال: كنتُ عند سفيان فحدَّثَه زائدَةُ عن شـعبة عن سَلَمَةَ بنِ كُهَيْل عن سعيد بنِ جُبَيْر: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨] قال: «هم الشُّهداء».

فقال له سفيان: إنَّك لثقةٌ، وإنَّك لتُحدِّثُنا عن ثقةٍ، وما يَقبَلُ قلبي أنَّ هذا من حديث سَـلَمَة، فدعا بكتابٍ فكتب: من سـفيان بن سـعيد إلى شـعبة...، وجاء كتابُ شعبة: من شـعبة إلى سـفيان؛ إنِّي لم أُحدِّثْ بهذا عن سـلَمَة، ولكنْ حدَّثني عُمارَةُ بنُ أبي حَفْصَة عن حِجر الهجري عن سعيد بن جبير»[٢].

مثالٌ آخر:

قال ابنُ أبي حاتم: «وسألتُ أبي عن حديثٍ؛ رواه هشام بن عمَّار، عن علي ابن سليمانَ الكَلبي، عن الأعمش، عن أبي تَميمَةَ، عن جُندب بنِ عبد الله، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «**أوَّلُ ما يَنتُنُ مِن الرَّجلِ بَطْنُه، فلا يَجْعَلَنَّ أحدُكُمْ فيه إلَّا طَيِّبًا**».

وقال رسولُ الله ﷺ: «**مَثَلُ العَالِم الَّذي يُعَلِّمُ النَّاسَ الخَيْرَ ويَنْسَى نَفْسَهُ كَمَثَلِ السِّرَاجِ يُضِيءُ للنَّاسِ، ويُحْرِقُ نَفْسَهُ**».

وقال رسولُ الله ﷺ: «**لا يَحُولَنَّ بَيْنَ أَحَدِكُمْ وبَيْنَ الجَنَّةِ وَهُوَ يَنْظُرُ إلى أَبْوَابِهَا مِلْءُ كَفٍّ مِنْ دَمِ مُسْلِمٍ أَهْرَاقَهُ ظُلْمًا**».

---

(١) «شرح العلل» (٢/ ٧٥٦ - ٧٥٨).

(٢) «العلل ومعرفة الرِّجال» (٢/ ٤٥٤).

قال أبي: «لا يُشبِهُ هذا الحديثُ حديثَ الأعمش؛ لأنَّ الأعمشَ لم يَرْوِ عن أبي تميمة شيئًا، وهو بأبي إسحاق أشبه»(١).

ويُلحَقُ بمعرفتهم أنَّ هذا «يشبِه حديثَ فلان ولا يُشبِهُ حديثَ فلان»، معرفتُهم كونَ الحديث من حديثه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو من قول غيره.

قال ابنُ رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن ذلك أنَّهم يَعرِفُونَ الكلامَ الَّذي يُشبِهُ كلامَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، من الكلام الَّذي لا يُشبِهُ كلامَه.

قال ابنُ أبي حاتم الرَّازي عن أبيه: «تُعلَمُ صحَّةُ الحديثِ بعدالة ناقليه، وأنْ يكونَ كلامًا يَصلُحُ أن يكونَ مِثلُه كلامَ النُّبوَّةِ، ويُعرَفُ سقمُه وإنكارُه بتفرُّدِ مَنْ لم تَصِحَّ عدالَتُه بروايته، واللهُ أعلم»(٢).

ومن ذلك قولُ الخلَّال: «أخبرنا سليمان، قال: سمعتُ أبا عبد الله ذَكَرَ حديث صالح بنِ كَيْسَان، عن الحارثِ بنِ فُضَيْل، عن جعفر بنِ عبد الله ابنِ الحَكَم، عن عبد الرَّحمن بنِ المِسْوَرِ بنِ مَخْرَمة، عن أبي نافع، عن عبد الله ابن مسعود، عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَكُونُ أُمَرَاءُ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ؛ فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ...**».

قال أحمدُ: جعفر هذا هو أبو عبد الحميد بنُ جعفر، والحارث بنُ فُضَيْل ليس بمحفوظِ الحديث، وهذا الكلام لا يُشبِه كلامَ ابنِ مسعود؛ ابنُ مسعود يقول: قال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي**»(٣).

---

(١) «علل الحديث» (٥/ ١٤٤).

(٢) «شرح العلل» (٢/ ٧٧٥)، وفي «تقدمة الجرح والتَّعديل» (١/ ٣٥١) هو من كلام ابن أبي حاتم لا من كلام أبيه، ولفظه: «قال أبو محمَّد... ويقاس صحَّةُ الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يَصلُحُ أن يكون من كلام النُّبوَّة...» وقد تقدَّم (ص: ٢٨).

(٣) «المُنتَخَب من العلل» (ص: ١٦٩).

المبحث التاسع

أجناس العلة كما ذكرها الحاكم في «معرفة علوم الحديث»

ذكرَ الإمامُ أبو عبد الله الحاكمُ في كتابه «معرفة علوم الحديث» علمَ العلل، وقسَّم العلَّةَ إلى عشَرةِ أجناسٍ، ويمكن تقسيمُها إلى أكثرَ من ذلك، لكن ذكر هذه الأمثلة ليُستَدَلَّ بها على غيرِها ممَّا لم يذكُرْه.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فالجنس الأوَّل من أجناس علل الحديث:**

مثاله: ما حدَّثنا أبو العبَّاس بنُ يعقوب، قال ثنا محمَّد بنُ إسحاق الصَّغاني قال ثنا حجَّاج بن محمَّد قال: قال ابنُ جُرَيْج عن موسى بنِ عقبة عن سُهَيْل ابنِ أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا كَثُرَ فِي لَغَطِهِ فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبحَمْدِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وأَتُوبُ إِلَيْكَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ**».

قال أبو عبد الله: هذا حديثٌ مَنْ تأمَّله لم يَشُكَّ أنَّه من شرط الصَّحيح، وله علَّة فاحشةٌ، حدَّثني أبو نصر أحمد بن محمَّد الوَرَّاق، قال: سمعتُ أبا أحمد ابن حمدون القصَّار يقول: سمعتُ مسلمَ بنَ الحجَّاج وجاء إلى محمَّد بنِ إسماعيل البخاري فقبَّل بيْنَ عَيْنَيْه وقال: دَعني حتَّى أقبِّل رِجلَيْك يا أُستاذَ الأُستاذين وسيِّدَ المُحدِّثين وطبيبَ الحديث في عِلَلِه: حدَّثك محمَّد بنُ سلام قال: ثنا مَخْلَد بنُ يزيد الحرَّاني قال: أخبرنا ابنُ جُرَيج عن موسى بنِ عقبة عن سُهَيْل عن أبيه عن أبي هريرة عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كفَّارةِ المجلس فما علَّتُه؟ قال محمَّد بنُ إسماعيل: هذا حديثٌ مَليحٌ ولا أعلمُ في الدُّنيا في هذا الباب غيرَ

هـذا الحديث إلَّا أنَّه معلول، حدَّثنا به موسـى بنُ إسـماعيل، قال: حدَّثنـا وُهَيْب، قال ثنا سُهَيْل، عن عون بن عبد الله قولَه.

قـال محمَّـد بـن إسـماعيل: هـذا أَوْلَى؛ فإنَّـه لا يَذكُـرُ لموسـى بـنِ عقبـةَ سـماعًا من سُهيل»[١].

فالجنس الأوَّل الَّذي ذكره الحاكم في أجناس العلل أن يكون السَّندُ ظاهرُه الصِّحة وفيه من لا يُعرَفُ بكثرة السَّماع ممَّن روى عنه ولا ممارسةٍ لحديثه، فيروي عنه ما يقع فيه من الوهم.

تفصيل ذلك:

دراسة الحديث وبيان طرق الأئمة في تعليله:

١- كلام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

جاء على أوجه:

(أ) «هـذا حديـثٌ مليحٌ ولا أعلم في الدُّنيا في هذا البـاب غيرَ هذا الحديث إلَّا أنه معلول»، نقله الحاكم وغيرُه.

(ب) «هـذا حديـثٌ مليـحٌ، ولا أعلـم بهـذا الإسـناد في الدُّنيـا غـيرَ هـذا إلَّا أنَّـه معلول»[٢].

(جـ) قال مسـلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في الدُّنيا أحسـنُ من هذا؟ تَعرِفُ بهذا الإسنادِ في الدُّنيا حديثًا غيرَ هذا؟» فقال محمَّد بنُ إسماعيل: «لا إلَّا أنَّه معلول»[٣].

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٣).

(٢) «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٩).

(٣) «الإرشاد» (٣/ ٩٦١)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٢٩)، و«النُّكت» (٢/ ٧٢٠).

فلعلَّ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد: لا أعرِفُ هذا الحديثَ بإسنادٍ ظاهرُه الصِّحة غيرَ هذا وهو معلول.

أمَّا كلمةُ «في الباب» فأنكرَها غيرُ واحد.

٢- قول التِّرمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ، لا نعرفه من حديث سُهَيْل إلَّا من هذا الوجه»[١].

مُتعقَّب بأنَّه رُوِيَ الحديثُ من وجوه عن سهيل:

من رواية: عاصم بن عمر، وسليمان بن بلال، وإسماعيل بن عيَّاش، ومحمَّد ابن أبي حميد، كلِّهم عن سهيل به.

قال ابنُ حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهؤلاء أربعةٌ رَوَوْه عن سُهَيْل من غير الوجه الَّذي أخرجه التِّرمذي، فلعلَّه إنَّما نفى أن يكون يعرفُه من طريقٍ قويَّةٍ؛ لأنَّ الطُّرقَ المذكورةَ لا يخلو واحدٌ منها من مقال»[٢].

٣- كلام أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال: «لا أعلم روى هذا الحديثَ عن سهيل أحدًا إلَّا ما يرويه ابنُ جُرَيْج، عن موسى بنِ عقبة، ولم يذكرْ ابنُ جُرَيْج فيه الخبرَ، فأخشى أن يكون أخذه عن إبراهيم بن أبي يحيى؛ إذ لم يَرْوِه أصحابُ سُهَيْل، لا أعلم روى هذا الحديث عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في شيءٍ من طرق أبي هريرة، ورواه إسماعيل بنُ عيَّاش - هذا الحديث - فقال: حدَّثني سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يذكرُ فيه الخبرَ.

---

(١) «جامع التِّرمذي» (٣٤٣٣).
(٢) «النُّكت» (٢/ ٧٢٢).

قال أبي: فما أدري ما هذا؟! نفسُ إسماعيل ليس براوية عن سهيل، إنَّما روى عنه أحاديثَ يسيرةً.

قال أبو محمَّد: فروى عمرو بنُ الحارث، عن عبد الرَّحمن بنِ أبي عمرو، عن سعيد ابن أبي هلال، عن المقبُري، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ.

وروى - أيضًا - عمرُو بنُ الحارث قال: حدَّثني سعيدُ بنُ أبي هلال بنفسِه، عن سعيد المقبُري، عن عبد الله بنِ عمرو، موقوفًا.

قلتُ: وهذا الحديث عن عبد الله بن عمرو موقوفًا أصحُّ.

قال أبو محمَّد: ولهذا قال أبي: لا أعلمُ روايةَ أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ؛ لأنَّه لم يُصحِّحْ روايةَ عبد الرَّحمن بنِ أبي عمرو، عن سعيدِ بنِ أبي هلال»(١).

قال ابنُ حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا يدُلُّكَ على أنَّهم قد يُطلِقون النَّفيَ ويقصِدون به نفيَ الطُّرقِ الصَّحيحةِ، فلا ينبغي أن يُورَدَ على إطلاقهم مع ذلك: الطُّرق الضَّعيفة»(٢).

كلام الأئمة في علة الحديث:

١- البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال: حدَّثنا به موسى بنُ إسماعيل عن وُهَيْب، ثنا سُهَيْل، عن عون بن عبد الله قولَه.

قال محمَّد بنُ إسماعيل: «هذا أَوْلَى؛ فإنَّه لا يُذكر لموسى بن عقبة سماعًا من سهيل».

---

(١) «علل الحديث» (٥/ ٤٠٨).
(٢) «النُّكت» (٢/ ٧٢٣).

الاختلاف بين موسى بن عقبة ووهيب:

وهيب؛ هو ابن خالد البصري وهو ثقةٌ، يَرْوِي عن سُهَيْل بنِ أبي صالح.

وموسى بنُ عقبة ثقةٌ - أيضًا -، لكنَّه لا يَرْوِي عن سُهَيْل ولا يُعرَفُ بالرِّواية عنه، وليس له إلَّا هذا الحديث عنه.

ورجَّح البخاري روايةَ وُهَيْب على روايةِ موسى بنِ عقبة؛ لأنَّ موسى لا يُعرَفُ بالرِّوايةِ عن سُهَيْل، فقد يكون أخذَ منه بعد أن تغيَّرَ وكانا قرِينَيْن، وموسى ابنُ عقبة ذُكِرَ عنه أنَّه طلب العلمَ خاصَّة المغازي في كِبَرِه، فلعلَّه سمع منه بعد تغيُّرِه.

٢- أبو حاتم وأبو زرعة رَحِمَهُمَااللَّهُ:

قال ابنُ أبي حاتم رَحِمَهُٱللَّهُ: «وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ جُرَيْج، عن موسى بنِ عقبة، عن سُهَيْل بنِ أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، قال: «**مَنْ جَلَسَ في مَجْلِسٍ كَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ، ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ...**» الحَدِيثَ.

فقالا: هذا خطأٌ، رواه وُهَيْب، عن سُهَيْل، عن عون بن عبد الله موقوفًا، وهذا أصحُّ.

قلتُ لأبي: الوهم ممَّن هو؟

قال: يَحتَمِل أن يكون الوهمُ من ابن جُرَيج، ويَحتَمِل أن يكون من سُهَيْل، وأخشى أن يكون ابنُ جُرَيج دلَّسَ هذا الحديثَ عن موسى بنِ عقبة، ولم يَسْمَعْه من موسى، أخذه من بعض الضُّعفاء»[1].

---

(١) «علل الحديث» (٥/ ٤٠٧).

الحديث أعلَّه أبو حاتم وأبو زرعة، بمثل إعلال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وزاد أبو حاتم فبيَّن وجهَ الإعلال من وجهَيْن، لكن لم يَجْزِمْ بأيِّ وجهٍ منهما:

الأوَّل: تدليسُ ابنِ جُرَيْج؛ وهو عبد الملك بن عبد العزيز بنِ جريج.

الثَّاني: خطأ ووهمُ سهيل بنِ أبي صالح.

أمَّا العلَّة الأولى فأشار إليها الإمامُ أحمد - أيضًا -، كما نقل عنه الدَّارقطني في «العلل»[1]، وأقرَّه عليها فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال أحمدُ بن حنبل: حدَّث به ابنُ جُرَيْج عن موسى بنِ عقبة وفيه وهم، والصَّحيح قولُ وُهَيْب، وقال: وأخشى أن يكون ابنُ جريج دلَّسه عن موسى بن عقبة،، أخذه من بعض الضُّعفاء عنه، والقول كما قال أحمد».

لكن بالنَّظَرِ إلى طُرُق الحديث نجد أنَّ هذه العلَّة يمكن نفيُها من خلال أمرَيْن:

الأوَّل: عدم جزم الإمام أحمد وأبي حاتم بها.

الثَّاني: وجودُ رواياتٍ وطُرُقٍ فيها تصريحُ ابنِ جريج بالسَّماع؛ كبعض الطُّرُقِ المرويَّةِ عن حجَّاجِ بنِ محمَّد الأعور، وطريقِ سعيد بنِ سالم، وعبد الله ابنِ سعيد بن عبد الملك.

قال ابنُ حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فاتَّفق هؤلاء الأئمَّةُ على أنَّ هذه الرِّواية وَهْمٌ، لكن لم يَجْزِمْ أحدٌ منهم بوجهِ الوهم فيه، بل اتَّفقُوا على تجويزِ أن يكون ابنُ جُرَيْج دلَّسَه، وزاد أبو حاتم تَجْوِيزَ أن يكون الوَهْمُ فيه من سُهَيْل، فأمَّا الخشيةُ الأولى فأَمِنَّاها لوجودِنا هذا الحديثَ من طرقٍ عدَّةٍ عن ابنِ جُرَيج قد صرَّح فيها بالسَّماع من موسى»[2].

(١) «العلل» (٨/ ٢٠٤).
(٢) «النُّكت» (٢/ ٧٢٤).

ثمَّ ذكَرَ الحافظُ بعضَ الطُّرق الَّتي فيها التَّصريحُ بالسَّماع، وقال: «فزال ما خشِينَاه من تدليسِ ابنِ جُرَيْج بهذه الرِّوايات الـمُتَظافرة عنه بتصريحه بالسَّماع من موسى».

وبالنَّظـر إلى تعليل البخاري للحديث نجِدُه لم يَتطـرَّقْ إلى تدليسِ ابنِ جُرَيج، وقد وقعت له الرِّوايةُ الَّتي صرَّحَ فيها ابنُ جُرَيْج بالسَّماع.

الوجه الثَّاني من العلَّة:

أن يكونَ الخطأُ من سُهَيْل، كما أشار إلى ذلك البخاري وأبو حاتم، وذلك أنَّ سُهَيْلَ ابـنَ أبي صالح أصابتـه علَّةٌ فنَسِيَ بعضَ حديثـه[١]، وتكلَّم فيه بعـضُ الأئمَّة كأبي حاتم وابنِ معين[٢] وغيرِهما، ولم يُخرجْ له البخاري في «الصَّحيح» على سبيل الاحتجاج، وقال ابنُ حجر: «صدوقٌ تغيَّرَ حفظُه بأَخَرَةٍ»[٣].

فتكـون العلَّـةُ منه، حيث أدَّى هذا الحديثَ إلى وُهَيْـبِ بنِ خالد على وجهه، ورواه لموسـى بـنِ عقبـة ولم يكنْ عالِمًا بحديثه مُمَيِّزًا له، فـرواه له على الوجه المرجوح سـالكًا به الجادَّةَ، حيثُ إنَّ روايتَه عن أبيه عن أبي هريرة سهلةٌ على لسانه.

قـال ابـنُ حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإذا اختلـفَ عليه ثقتان في إسـنادٍ واحدٍ أحدُهمـا أَعْرَفُ بحديثـه - وهـو وُهَيْب - من الآخر - وهو موسـى بنُ عقبة - قَوِيَ الظَّنُّ بترجيح رواية وُهَيْب، لاحتمال أن يكون عند تحديثه لموسـى بنِ عقبة لم يستحضِرْه كما ينبغي وسلك فيه الجـادَّةَ فقال: عن أبيه، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كـما هي العادة في أكثر أحاديثه، ولهذا قال

(١) قـال البخـاري: «كان لسـهيل أخٌ فمات فوجد عليـه فنَسِيَ كثيرًا من الحديـث» «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٢٣٢).

(٢) قـال أبـو حاتم: «يُكتَبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ به»، وقال ابنُ معين: «لم يزل أهلُ الحديث يتَّقون حديثَه» ومرَّةً: «صُوَيْلِحٌ وفيه لين»، يُنظَر: «تهذيب التَّهذيب» (٤/ ٢٣٢).

(٣) «التَّقريب» (٢٦٧٥).

البخاري في تعليله: «لا نعلم لموسى سماعًا من سهيل»، يعني أنَّه إذا كان غيرَ معروف بالأخذ عنه ووقعت عنه روايةٌ واحدةٌ خالفه فيها مَنْ هو أَعْرَفُ بحديثه وأَكْثَرُ له مُلازمةً رُجِّحَتْ روايتُه على تلك المنفرِدةِ»[١].

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الجنس الثَّاني من علل الحديث:

حدَّثنا أبو العبَّاس محمَّد بنُ يعقوب حدَّثنا العبَّاس بنُ محمَّد الدُّوري قال ثنا قبيصة بنُ عُقبَةَ عن سفيان عن خالد الحذَّاء أو عاصم عن أبي قلابة عن أنس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**أَرْحَمُ أُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللهِ عُمَرُ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وَأَقْرَؤُهُمْ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالحَلَالِ وَالحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَإِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا وَإِنَّ أَمِينَ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ**».

قال أبو عبد الله: وهذا من نوعٍ آخر علَّتُه، فلو صحَّ بإسناده لأُخرِجَ في «الصَّحيح»، إنَّما روى خالدٌ الحذَّاء عن أبي قلابة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**أَرْحَمُ أُمَّتِي...**» مُرسَلًا، وأسند ووصل: «**إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا وَأَبُو عُبَيْدَةَ أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ**»، هكذا رواه البصريُّون الحُفَّاظ عن خالد الحذَّاء وعاصم جميعًا، وأُسقِطَ المرسَل من الحديث وخُرِّج المُتَّصل بذكر أبي عبيدة في «الصَّحيحين»»[٢].

تفصيل الكلام على الحديث:

١- الطَّريق الَّذي أَوْرَده الحاكمُ أبو عبد الله:

أورد الحاكمُ هذا المثالَ من طريق قَبيصَةَ بنِ عُقبَةَ، عن سفيان وهو الثَّوري، عن خالد الحَذَّاء أو عاصم عن أبي قلابة، عن أنس.

(١) «النُّكت» (٢/ ٧٢٥).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٤).

كـذا وقع في طبعة «معرفة علوم الحديث» «أو» وذكر الـمُحقِّق أنَّ في نسـختَيْن من الكتاب: بالواو، وهذا هو الصَّحيح.

وورد الحديـث بهـذا الإسـناد في مصـادر عدَّةٍ كـ: «المعرفـة» ليعقوب الفسـوي، والطَّحـاوي في «شرح المشـكل»، وأبي نُعَيْـم في «الحِليَـة» وغيرِهـم، بالـواو وهو الموافق للنُّسخَتَين(١).

وهذا السَّندُ بزيادةِ عاصم في الإسناد ضعيف؛ لأنَّ قبيصةَ بنَ عُقبَةَ ثقةٌ لكنَّه ضعيفٌ في الثَّوري خاصَّةً، كما قال غيرُ واحد(٢).

وقـال الخطيب البغدادي: «وكذلك روى هذا الحديثَ قبيصةُ بنُ عُقبَةَ عن سـفيان الثَّوري وخالفه وكيع بنُ الجرَّاح وعبيدُ الله الأشجَعي وقطبة بنُ العلاء فرَوَوْه عن الثَّوري عن خالد وحدَه عن أبي قلابة عن أنس»(٣).

هذا الحديث ممَّا اختلف فيه الرُّواة على خالد الحذَّاء، فرُوِيَ عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوَّل: موصولًا، عن أبي قلابة عن أنس.

الوجه الثَّاني: بإرسال أكثرِ الحديث، ووصل جملةً منه.

الوجه الثَّالث: بالاقتصار على وصل جملة من الحديث.

أمَّا الوجه الأوَّل فرواه عنه أربعةٌ من الرُّواة ثلاثةٌ منهم ثقاتٌ، وهم:

١- عبد الوهَّاب بن عبد المجيد الثَّقفي البصري.

---

(١) يُنظَر: «المعرفـة» ليعقـوب الفسـوي (١/ ٤٨٩)، «شرح المشـكل» (٢/ ٢٧٩) (٨٠٩)، «الحلية» (١/ ٢٢٨).

(٢) قال يحيى بنُ معين: «قبيصة ثقةٌ في كلِّ شيء إلَّا في حديث سفيان ليس بذاك القويِّ؛ فإنَّه سَمِعَ منه وهو صغير» «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٤٨٥).

(٣) «الفصل للوصل» (ص: ٦٤٥).

٢- سفيان بن سعيد الثَّوري الكوفي.

٣- وُهَيْب بن خالد البصري.

٤- عمر بن حبيب القاضي البصري «ضعيفٌ، وكذَّبه بعضُهم».

فتبقى رواياتُ الثَّلاث.

الوجه الثَّاني: فرواه عنه ثلاثةُ رواةٍ - أيضًا - وهم:

١- إسماعيل بن عُلَيَّةَ البصري:

فرواه عن خالد الحذَّاء ففرَّق بين المسنَد والمرسَل حيث قال في روايته: نا خالد الحذَّاء عن أبي قلابة قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَرْحَمُ أُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وأَشَدُّهُمْ فِي دِينِهِ عُمَرُ، وأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وأَعْلَمُهُمْ بالحَلَالِ والحَرَامِ مُعَاذُ ابنُ جَبَلٍ، وأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ**»، قال: فقال أنس: وقال رسولُ الله ﷺ: «**لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وأَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ**».

٢- بشر بن المُفضَّل أبو إسماعيل البصري.

قال أحمد في إسماعيل وبشر: «إليه المنتهى في التَّثبت بالبصرة»(١).

وقال أبو داود: «ما أحدٌ من المُحدِّثين إلَّا قد أخطأ إلَّا إسماعيل بن عُليَّة وبشر ابن المُفَضَّل»(٢).

٣- محمَّد بنُ إبراهيم بن أبي عدي البصري.

الوجه الثَّالث: الاقتصار على الموصول فقط وهو قوله: «إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا».

---

(١) «الجرح والتَّعديل» (٢/ ١٥٤).
(٢) «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٣٣).

١- شعبة بنُ الحجَّاج البصري.

٢- عبد الأعلى بن عبد الأعلى.

لذلك رجَّح العلماءُ الوجهَ الثَّاني والثَّالث على الأوَّل، إمَّا أن يُروى بالتَّفصيل وإمَّا أن يُقتَصَر على الموصول المسنَد.

قال الحاكم: «وهذا من نوعٍ آخر علَّتُه، فلو صحَّ بإسناده لأُخرِجَ في «الصَّحيح»، إنَّما روى خالد الحذَّاء عن أبي قلابة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**أَرْحَمُ أُمَّتِي...**» مُرسَلًا، وأسند ووصل: «**إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا وَأَبُو عُبَيْدَةَ أَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ**»، هكذا رواه البصريُّون الحُفَّاظ عن خالد الحذَّاء وعاصم جميعًا، وأُسقِطَ المُرسَل من الحديث وخُرِّج المُتَّصل بذكر أبي عبيدة في «الصَّحيحين»».

أوجه التَّعليل في كلام الحاكم:

١- فلو صحَّ بإسناده لأُخرِج في «الصَّحيح».

وأُسقِطَ المرسَلُ من الحديث وخُرِّج المُتَّصلُ بذكر أبي عبيدة في «الصَّحيحين».

٢- هكذا رواه البصريُّون الحفَّاظُ عن خالد الحذَّاء وعاصم جميعًا.

كلام الأئمة في الحديث:

قال البيهقي عقب إيراده للحديث: «ورواه بشر بن المُفضَّل وإسماعيل ابنُ عُليَّة ومحمَّد بنُ أبي عدي عن خالد الحذَّاء عن أبي قلابة عن النَّبيِّ ﷺ مُرسلًا إلَّا قوله في أبي عُبَيْدَة؛ فإنَّهم وصلوه في آخره فجعلوه عن أنس بن مالك عن النَّبيِّ ﷺ وكلُّ هؤلاء الرُّواة ثقاتٌ أثباتٌ، والله أعلم».

وقال الخطيب البغدادي في «الفصل للوصل»: «لم يكنْ أبو قلابة يُسـنِدُ جميعَ المتن، وإنَّما كان يُرسِلُه غيرَ ذِكر أبي عبيدة وحدَه؛ فإنَّه كان يُسنِدُه عن أنس عن النَّبيِّ ﷺ روى ذلـك عن خالد الحذَّاء عن أبي قلابة: إسـماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ مُبيَّنًا مُفصَّلًا، وميَّزَ المُسـنَد من المُرسَل بعد أن ساقه سياقةً واحدةً»[1].

وقال ابنُ حجر في «الفتح»[2]: «وإسـنادُه صحيحٌ إلَّا أنَّ الحُفَّاظَ قالوا إنَّ الصَّوابَ في أوَّلِه الإرسالُ والموصولُ منه ما اقتصر عليه البخاري، والله أعلم».

قرائن التَّرجيح:

١- الكثرة والحفظ.

٢- الفصل والتَّمييز بين الموصول والمرسَل.

٣- اقتصار صاحبَيْ «الصَّحيح» على تخريج الموصول دون المرسَل.

٤- أهل البلد أدرى بمرويَّاتِ شيخِهم من غيرِهم.

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الجنس الثَّالث من علل الحديث:

حدَّثنا أبو عباس محمَّد بن يعقوب قال: ثنا محمَّد بن إسحاق الصَّنعاني قال: ثنا ابنُ أبي مريم قال: حدَّثنا محمَّد بن جعفر بن أبي كثير عن موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه أنَّ رسـولَ الله ﷺ قال: «**إنِّي لأَسْـتغْفِرُ اللهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي اليَوْمِ مِائَةَ مَرَّةً**».

قال أبو عبد الله: «وهذا إسنادٌ لا يَنظُرُ فيه حديثيٌّ إلَّا علِمَ أنَّهم من شرط الصَّحيح، والمدنيُّون إذا رَوَوْا عن الكوفيِّين زلقوا.

---

(١) «الفصل للوصل» (٢/ ٦٧٧).

(٢) «فتح الباري» (٧/ ١١٧).

حدَّثنا أبو جعفر بن صالح بن هانئ قال: ثنا يحيى بن محمَّد بن يحيى قال: ثنا أبو الرَّبيع قال: ثنا حمَّاد بن زيد عن ثابت البناني قال: سمعتُ أبا بردة يُحدِّث عن الأغرِّ المُزَنِي وكانت له صحبةٌ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّهُ لَيُغَانُّ عَلَى قَلْبِي فَأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي اليَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ**».

قال أبو عبد الله: رواه مسلم بن الحجَّاج في «الصَّحيح» عن أبي الرَّبيع وهو الصَّحيح المحفوظ.

ورواه الكوفيُّون - أيضًا -: مِسعَر وشعبة وغيرُهُما عن عمرو بنِ مرَّة عن أبي بردة هكذا»[1].

تفصيل الكلام عن الحديث:

هذا الحديث يرويه موسى بنُ عقبة وهو مدنيٌّ، عن أبي إسحاق السَّبيعي، وهو كوفيٌّ عن أبي بُردَةَ بنِ أبي موسى، عن أبيه أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وخالفه جماعةٌ من الرُّواة الثِّقات وهم:

حمَّاد بن زيد، وحمَّاد بنُ سلمة، وهشام بنُ حسَّان، وجعفر بن سليمان الضُّبَعي، فروَوْهُ عن ثابت البناني، عن أبي بردة، عن الأغرِّ.

ورواه شعبة، ومسعر عن عمرو بن مرَّةَ، عن أبي بردة، عن الأغرِّ.

فيُحتَملُ أن يكون الخطأ من موسى بنِ عقبة، فلم يَخبُرْ أحاديثَ الكوفيِّين؛ منهم أبو إسحاق السَّبيعي وعامَّة روايته عن أهل المدينة، ورواية الغرباء عن راوٍ يخالفهم في الرِّوايةِ أهلُ بلدِه دليلٌ على خطأ الرَّاوي، فأهل البلد أدرى برواية الشَّيخ من غيرِهم.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٤).

ويُحتمل أن يكون الخطأ من أبي إسحاق السَّبيعي، خالفه ثابتٌ البُناني وعمرو بنُ مُرَّة، وكأنَّه تبعَ الجادَّةَ في أحاديث أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه.

ووُجِدَ مُتابعٌ لموسى بنِ عقبة، أخرجه أحمد في «المسند»[١]، والبزَّار في «المسند»[٢]، وغيرُهما من طريق أبي أحمد الزُّبَيْري محمَّد بن عبد الله، عن إسرائيل ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، عن أبي بردة، عن أبي موسى.

لكن اختلف الرُّواةُ على إسرائيل، فرواه عُبَيدُ الله بنُ موسى العبسي، ومحمَّد ابن يوسف الفِريابي، كلاهما عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة وأبي بكر ابن أبي موسى، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم مُرسلًا.

وذكر هذه الرِّوايةَ أبو حاتم ورجَّحها على رواية موسى بنِ عقبة، فقال: «وحديث إسرائيل أشْبَه؛ إذ كان هو أَحْفَظَ»[٣].

ورجَّح العُقَيْلي والدَّارقطني والمِزِّي والذَّهبي الرِّوايةَ الَّتي ذُكِرَ فيها الأغرُّ على غيرِها.

قال العُقَيْلي: «وقال ثابت وعمرو بنُ مُرَّةَ عن أبي بردة عن الأغرِّ المُزَني عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وهذا أولى»[٤].

وقال الدَّارقطني: «وهو أشبههما بالصَّواب قول من قال: عن الأغرِّ»[٥].

فهذا الجنس الَّذي ذكرَه الحاكمُ هو من باب رواية الحديث عن صحابي وهو عن صحابي آخر.

---

(١) «مسند أحمد» (٣٨/ ٣٦٥).
(٢) «مسند البزَّار» (٣١٢٠).
(٣) «علل الحديث» (٥/ ٣٧٧) (٣٧٨).
(٤) «الضُّعفاء» (٤/ ١٣٢٥).
(٥) «العلل» (٧/ ٢١٧).

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«الجنس الرَّابع من علل الحديث:**

أخبرنا أبو عبد الله محمَّد بن عبد الله الصَّفَّار قال: ثنا أحمد بن محمَّد ابن عيسى القاضي قال: ثنا أبو حُذَيفة قال: ثنا زُهَيْر بن محمَّد عن عثمانَ بنِ سليمان عن أبيه: أنَّه سمع النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ في المغرب بـ[الطُّور].

قال أبو عبد الله: قد خرَّج العسكري وغيرُه من المشايخ هذا الحديثَ في «الوحدان» وهو معلولٌ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ عثمان هو ابنُ أبي سليمان.

والآخر: أنَّ عثمان إنَّما رواه عن نافع بنِ جُبَيْر بنِ مُطعِم عن أبيه.

والثَّالث قولُه: سمع النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأبو سليمان لم يَسْمَعْ من النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يَرَهُ.

وقد خرَّجتُ شواهده في «التَّلخيص»»[1].

تفصيل الكلام على الحديث:

١- كذا ورد الحديث والإسناد في «معرفة علوم الحديث».

وزهير بنُ محمَّد لا يروي عن عثمان بنِ أبي سليمان.

والصَّواب: أنَّ الحديثَ عن زُهَيْر عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عثمان.

٢- لعلَّ مرادَ الحاكم بالوجه الأوَّل أنَّ الحديثَ مَرْوِيٌّ عن عثمان ابن أبي سليمان لا عن عثمان بن سليمان.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٥).

لكن ورد من طريق آخر عن أبي حذيفة موسى بن مسعود عن زهير عن عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان، أخرجه الدُّولابي في «الكنى»[١] والبغوي في «معجم الصَّحابة» كما في «الإصابة» لابن حجر[٢].

وأشار ابنُ حجر إلى هذا فقال في موضع: «أبو سلمان من آل جُبَيْر بنِ مطعم ذكره البغوي في الصَّحابة... وهو غلط في ظنِّه أنَّ له صحبةً»[٣].

وقال في موضع آخر: «سليمان أبو عثمان»[٤].

ثمَّ ذكر ما جاء عن الحاكم في «معرفة علوم الحديث».

فالوجه الأوَّل من العلَّة هو في إسناد الحاكم الَّذي ذكره.

الوجه الثَّاني: الرِّوايةُ الَّتي ذكرَها الحاكمُ أخرجها الطَّبراني في «الكبير»[٥] من طريق أبي عامر العقدي عن أبي عمرو السَّدُوسي؛ وهو سعيدُ بنُ سَلَمَة ابنِ أبي الحسام، عن عبد الله بن أبي بكر به.

ووقع فيه: «نعمانُ بنُ أبي سليمان» بدل «عثمان»، وهو تصحيفٌ.

وكذا أخرجه من هذا الطَّريق ابنُ السَّكن كما ذكر الحافظ في «الإصابة».

وذكر الدَّارقطني أنَّ ابنَ جُرَيْج رواه عن عثمان عن جُبَيْر بنِ مُطعِم ولم يذكر فيه عن أبيه[٦].

الوجه الثَّالث: لم يَسْمَعْ من النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وليس له صحبة، قال ابنُ حجر: «الثَّالث نتيجة ما قبله»[٧].

---

(١) «الكُنَى» (١/ ١٠٩).
(٢) «الإصابة» (٣/ ٢٩٥).
(٣) «الإصابة» (٣/ ٢٩٥).
(٤) «الإصابة» (٣/ ٢٤٠).
(٥) «المعجم الكبير» (٢/ ١٣٨).
(٦) «العلل» (١٣/ ٤٢٧ - ٤٢٨).
(٧) «الإصابة» (٣/ ٢٩٥).

وهذا الوهم أدَّى بالبغوي أن يذكره في الصَّحابة.

قال إبراهيم بنُ يعقوب الدَّوْرَقي: «وأنا أحسب هذا وهمًا؛ لأنَّه عثمان ابن أبي سليمان بنِ جُبَيْر بنِ مُطعِم»[(١)].

ويقصد بالوهم لفظة: (أنَّه سمع).

وأبو سليمان بنُ جُبَيْر بنِ مُطعِم ثقة[(٢)].

وقال الدَّارقطني: «إن كان زُهَير أراد بقوله: عن «أبيه» أباه الأدنى فهو وهم؛ لأنَّ سليمان هو ابنُ جُبَيْر بنِ مُطعِم ولا صحبةَ له، وإن كان أراد أباه الأعلى فهو نظيرُ روايةِ ابنِ جُرَيْج، والصَّواب روايةُ سعيد بنِ سَلَمَة»[(٣)].

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الجنس الخامس من علل الحديث:

حدَّثنا أبو العبَّاس محمَّد بن يعقوب قال: ثنا بحر بن نصر قال: أنا ابن وهب قال: أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن علي بنِ الحُسَيْن عن رجال من الأنصار أنَّهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذاتَ ليلة فرُمِيَ بنَجْمٍ فاستنار...، فذكر الحديث بطوله.

قال الحاكم: «علَّةُ هذا الحديث أنَّ يونس على حفظه وجلالةِ محلِّه قصر به وإنَّما هو عن ابن عبَّاس قال حدَّثني رجالٌ من الأنصار.

وهكذا رواه ابن عيينة ويونس من سائر الرِّوايات وشعيب بن أبي حمزة وصالح بن كيسان والأوزاعي وغيرهم عن الزُّهري، وهو مُخرَّج في «الصَّحيح»[(٤)].

---

(١) ذكره الدُّولابي عنه في الموضع السَّابق.
(٢) «الجرح والتَّعديل» (٩/ ٢٨٠).
(٣) «العلل» (١٣/ ٤٢٧ - ٤٢٨).
(٤) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٦).

تفصيل الكلام على الحديث:

يقصد الحاكمُ حديثَ رجالٍ أو رَجُلٍ من الأنصار من أصحاب النَّبيِّ ﷺ: «بينما هم جلوسٌ ليلةً مع رسولِ الله ﷺ رُمِيَ بنجمٍ فاستنار، فقال لهم رسولُ الله ﷺ «مَاذَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ فِي الجَاهِلِيَّةِ إِذَا رُمِيَ بِمِثْلِ هَذَا؟» قالوا: الله ورسولُه أَعْلَم، كنَّا نقولُ وُلِدَ اللَّيلةَ رجلٌ عظيمٌ، ومات رجلٌ عظيمٌ، فقال رسولُ الله ﷺ: **«فإنَّها لا يُرْمَى بها لِمَوْتِ أَحَدٍ ولا لِحَيَاتِه، ولَكِنَّ رَبَّنَا - تَبَارَكَ وتَعَالَى اسْمُهُ - إِذَا قَضَى أَمْرًا سَبَّحَ حَمَلَةُ العَرْشِ ثُمَّ سَبَّحَ أَهْلُ السَّمَاءِ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ حَتَّى يَبْلُغَ التَّسْبِيحُ أَهْلَ هَذِهِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ قَالَ الَّذِينَ يَلُونَ حَمَلَةَ العَرْشِ لحمَلةِ العَرْشِ: ماذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ فيُخْبِرُونَهُمْ مَاذَا قَالَ»**، قال: **«فَيَسْتَخْبِرُ بَعضُ أَهْلِ السَّموَاتِ بعضًا حتَّى يَبْلُغَ الخَبرُ هذه السَّمَاءَ الدُّنيا، فتَخْطَفُ الجِنُّ السَّمْعَ فيَقْذِفُونَ إلى أَوْلِيَائِهم، ويُرْمَوْنَ به فما جَاؤُوا به على وَجْهِهِ فَهُوَ حَقٌّ ولَكِنَّهُمْ يَقْرِفُونَ فيه ويَزِيدُونَ»**.

هذا الحديث أخرجه الحاكمُ من طريق بحر بنِ نصر، عن عبد الله بنِ وهب، عن يونس وهو ابن يزيد الأيلي، عن الزُّهري، عن علي بنِ الحسين عن رجالٍ من الأنصار.

ولم أَقِفْ على مَنْ أخرجه بهذا الإسناد ولا من أشار إلى أنَّ يونُس بنَ يزيد خالف الرُّواةَ عن الزُّهري فيه.

بل وردت طرقٌ عن يونس بنِ يزيد يوافِقُ فيها جماعةَ الرُّواة عن الزُّهري، منها:

ما أخرجه أبو عوانة في «المُستَخْرَج» كما في «إتحاف المهرة»(١) عن بحر ابن نصر.

ومسلم في «الصَّحيح»(٢) عن حَرْمَلَة وأبي طاهر.

---

(١) «إتحاف المهرة» (١٦/ ٥١٨).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٢٢٩).

وابنُ خزيمة في «الصَّحيح» كما في «الإتحاف»[1] عن أحمد بن عبد الرَّحمن ابن وهب، كلُّهم عن عبد الله بنِ وهب، عن يونس، عن الزُّهري، عن علي ابنِ الحُسَين، عن ابنِ عبَّاس، عن رجل من الأنصار به.

فإمَّا أن يكون الحاكمُ وهم في هذه الرِّوايةِ الَّتي ذكرَها عن يونس، وإمَّا أن تكونَ وقَعَتْ له كذلك، وأنَّ يونُسَ يَروِيه مرَّةً بذِكْرِ ابنِ عبَّاس ومرَّةً من غَيْرِ ذكْرِ ابنِ عبَّاسٍ في السَّند، كما أشار الحاكم نفسُه إلى ذلك حيث قال: «وهكذا رواه ابن عيينة ويونس من سائر الرِّوايات» أي أنَّه رواه مرَّةً كذلك، ورواه مرَّةً أخرى كرواية الجماعة.

وكأنَّ الحاكمَ أراد من هذا الجنس بيانَ أنَّ الرَّاوي قد يروي الحديثَ بإسنادَيْن فيُقصِّرُ في أحدِهما، ويرويه على الصَّواب في الآخر موافِقًا غيرَه من الثِّقات، فتُعَلُّ الرِّوايةُ المخالفةُ وتُرجَّحُ روايتُه الموافقةُ لغيره.

قرائن التَّرجيح:

١- أنَّ يونس بنَ يزيد رواه على وجهَيْن، فخالف الرُّواةَ في وجهٍ ووافقهم في وجه.

٢- كثرة المخالفين ليونس على ثقتِه وإتقانه.

٣- إخراج مسلم للوجه الرَّاجح في «صحيحه».

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الجنس السَّادس من علل الحديث:

حدَّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمَّد بنِ يحيى قال: ثنا أبو العبَّاس الثَّقفي قال: ثنا حاتم بن اللَّيث الجوهري قال: ثنا حامد بن أبي حمزة السُّكَّري قال: ثنا عليُّ ابنُ الحُسَين ابنِ واقد قال: حدَّثني أبي عن عبد الله بن بُرَيْدَة عن أبيه عن عمر ابنِ الخطَّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ

(١) «إتحاف المهرة» (١٦/ ٥١٧).

قال: «قلتُ: يا رسولَ الله ما لك أَفْصَحنا ولم تَخْرُجْ من بين أظهُرِنا؟ قال: «كَانَتْ لُغَةُ إِسْمَاعِيلَ قَدْ دَرَسَتْ، فجاءَ بها جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَيَّ فحفَّظَنِيهَا».

قال أبو عبد الله: «لهذا الحديث علَّةٌ عجيبةٌ:

حدَّثني أبو عبد الله محمَّد بن العبَّاس الضَّبِّي رَحِمَهُ اللَّهُ من أصل كتابه قال: أنا حامد ابن علي بنِ زرين الفاشاني من أصل كتابه قال: ثنا علي بن خَشْرَم قال: ثنا علي بن الحسين ابنِ واقد قد بلغني أنَّ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «يا رسول الله إنَّك أفصَحُنا ولم تخرُجْ من بين أظهُرِنا، فقال له رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ لُغَةَ إِسْمَاعِيلَ كَانَتْ دَرَسَتْ فَأَتَانِي بِهَا جِبْرَائِيلُ فحفَّظَنِيهَا**»[١].

تفصيل الكلام على الحديث:

الحديثُ بالإسناد الأوَّل أخرجه الغطريفي في «جزئه»[٢] ومن طريقه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق»[٣] عن أحمد بن محمَّد بن أبي شيبة، عن حاتم بن اللَّيث به.

وقال فيه: حمَّاد بنُ أبي حمزة اليشكري.

قال ابنُ عساكر: «كذا قال: حمَّاد، وإنَّما هو حامد بن أبي حمزة، واسم أبي حمزة: محمَّد ابن ميمون المروزي».

ثمَّ أخرجه ابنُ عساكر[٤] من طريق محمَّد بنِ إسحاق عن حاتم به.

وفي السَّند حامد بنُ أبي حمزة خالفَه عليُّ بنُ خَشْرَم فرواه عن علي بنِ الحُسَيْن بلغني عن عمر، أخرجه - أيضًا - ابنُ عساكر[٥].

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٦).
(٢) «جزء ابن الغطريف» (ص: ٩٤).
(٣) «تاريخ دمشق» (٤/ ٣).
(٤) «تاريخ دمشق» (٤/ ٤).
(٥) «تاريخ دمشق» (٤/ ٤).

وعلي بنُ الحُسَيْن بنِ واقد «صدوقٌ يَهِم»(١).

فالصواب أنَّ الحديث منقطِعٌ بين علي بن الحسين وبين عمر.

قال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الجنس السَّابع من علل الحديث**

حدَّثنا الشَّيخ أبو بكر أحمد بن إسحاق الفقيه قال: أخبرنا أبو بكر يعقوب ابن يوسف المطوِّعي قال: ثنا أبو داود سليمان بن محمَّد المباركي قال: ثنا أبو شهاب عن سفيان الثَّوري عن الحجَّاج بن فرافِصَة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**المُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، والفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيمٌ**».

قال أبو عبد الله: «وهكذا رواه عيسى بن يونس ويحيى بنُ الضُّريس عن الثَّوري، فنظرت فإذا له علَّة:

أخبرنا أبو العبَّاس محمَّد بن أحمد المحبوبي بمرو قال: ثنا أحمد بن سيَّار قال: حدَّثنا محمَّد بن كثير قال: ثنا سفيان الثَّوري عن الحجَّاج بنِ الفَرَافِصَة عن رجل عن أبي سلمة قال سفيان: أُراه ذكر أبا هريرة قال: قال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**المُؤمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، والفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيمٌ**»»(٢).

تفصيل الكلام على الحديث:

هذا الحديثُ يرويه الثَّوري عن الحجَّاج بن فُرافِصَة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرَّحمن بنِ عوف، عن أبي هريرة.

وقد رواه عن الثَّوري جماعةٌ من الرُّواة، كأبي شهاب الحنَّاط وعيسى ابن يونس ويحيى بن الضُّريس وعلي بن قادم وقبيصة بن عقبة.

---

(١) «تقريب التَّهذيب» (٤٧١٧).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٧).

ورواه محمَّد بن كثير عن الثَّوري عن الحجَّاج عن رجل عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وتابعه على هذا الوجه أبو أحمد الزُّبَيْري عند أبي داود وأحمد وغيرهما(١).

ووردت روايةٌ عن قَبيصة بنِ عُقبة عن الثَّوري عن الحجَّاج عن يحيى ابن أبي كثير أو غيرِه عن أبي سلمة(٢).

فهذه ثلاثةُ أَوْجُهٍ رُوِيَت عن الحجَّاج.

وتابعه على الوجه الأوَّل أحدُ الضُّعفاء، وهو بشرُ بنُ رافعٍ عند البخاري في «الأدب المفرد» والتِّرمذي وأبي داود في «السُّنن» وغيرهم(٣).

ويرى الحاكمُ أنَّ الحجَّاجَ بنَ فُرافِصَة اضطرب في إسناده؛ فمرَّة يذكر يحيى ابنَ أبي كثير، ومرَّةً عن رجل، فجعل ذلك علَّةً في الإسناد.

وإذا ضممنا إليه الوجهَ الثَّالث وهو الشَّكُّ في الرَّاوي من طريق قبيصة عن الثَّوري، تبيَّن أنَّ الحجَّاج اضطرب ورواه للثَّوري مرَّةً على أنَّه يحيى بنُ أبي كثير ومرَّةً أنَّه عن رجل.

وإذا نظرنا إلى ترجمة حجَّاج بنِ الفُرافِصَة نجد أنَّ العلماءَ اختلفوا في درجته، فابنُ معين يقول: «لا بأس به»، وقال أبو زرعة الرَّازي «ليس بالقويِّ»، وقال أبو حاتم:

---

(١) «سنن أبي داود» (٤٧٩٠)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/ ٤٣٨)، «مسند أحمد» (١٥/ ٥٩)، «الأمثال» لأبي الشَّيخ (١٥٩).

(٢) يُنظَر: «شرح مشكل الآثار» (٨/ ١٥٠)، «معجم ابن الأعرابي» (١/ ٣٦٨)، ومن طريقه الشِّهاب القُضَاعي في «مسنده» (١/ ١١٢).

(٣) «الأدب المفرد» (ص: ١٥١) (٤١٨)، «سنن أبي داود» (٤٧٩٠)، (١٩٦٤)، «مسند البزَّار» (١٥/ ٢١٢)، «مسند أبي يعلى» (١٠/ ٤٠١)، «مستدرك الحاكم» (١/ ١٠٤)، «شعب الإيمان» (١٠/ ٤٤٠).

«شيخٌ صالحٌ مُتعبِّدٌ»(١)، ووثَّقه ابنُ شاهين وابنُ حِبَّان(٢)، وقال ابنُ حجر: «صدوقٌ عابدٌ يهِمُ»(٣).

وأمَّا عن روايته عن يحيى بنِ أبي كثير فليس له في الكتب السِّتَّةِ إلَّا هذا الحديثُ الواحدُ عند أبي داود واضطرب في روايته.

فلا يُعرَفُ بالرِّوايةِ عن يحيى، وهذا الحديث لم يَروِهِ أحدٌ من أصحاب يحيى ابنِ أبي كثير؛ كهشام الدَّسْتُوَائي والأوزاعي وهمَّام وشيبان وغيرهم.

الرِّوايةُ المتابعة للوجه الأوَّل:

يبقى النَّظرُ في رواية بشر بن رافع بالوجه الأوَّل، هل تُعَدُّ متابعةً يحسُنُ بها الحديث.

فبالنَّظر إلى ترجمته نجد أنَّ العلماءَ اتَّفقوا على تضعيفِه، وقال غيرُ واحدٍ: له أحاديثُ مناكير، خاصَّةً روايته عن يحيى بنِ أبي كثير.

قال ابنُ حِبَّان: «بشر بنُ رافِعٍ النَّجراني كنيته أبو الأسباط، كان مُفتي أهلِ نَجْرَان، يروي عن يحيى بنِ أبي كثير وابنِ عجلان، روى عنه صفوان بنُ عيسى وعبدُ الرَّزَّاق، يأتي بالطَّامَّاتِ فيما يَرْوِي عن يحيى بنِ أبي كثير، وأشياء موضوعة يعرفها منْ لم يكنِ الحديثُ صناعتَه، كأنَّه كان المُتَعمِّدَ لها، ...روى عن يحيى بنِ أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**المُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، والفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيمٌ**»(٤).

---

(١) يُنظَر: «الجرح والتَّعديل» (٣/ ١٦٥).
(٢) يُنظَر: «الثِّقات» لابن شاهين، وذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات» وقال: «يخطئ ويَهِمُ» (٦/ ٢٠٣).
(٣) «تقريب التَّهذيب» (١١٣٣).
(٤) «المجروحين» (١/ ٢١٣).

وقال العُقَيْلي: «بشرُ بنُ رافع الحارثي النَّجراني أبو الأسباط، حدَّثنا عبد الله ابنُ أحمد قال: سألتُ أبي عن بشر بنِ رافع فقال: هو النَّجراني ليس بشيءٍ ضعيفُ الحديثِ، حدَّث عنه عبد الرَّزَّاق وصفوان بنُ عيسى»[١].

ثُمَّ أورد بإسناده ثلاثةَ أحاديث يرويها عن يحيى بنِ أبي كثير منها حديث الباب ثمَّ قال:

«وكلُّها لا يُتابعُ عليها بشرَ بنَ رافع إلَّا مَنْ هو قريبٌ منه في الضَّعف».

وذهب الشَّيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ إلى تحسين طريق بشرِ بنِ رافع بطريق الحجَّاج، ولم ير أنَّ الاختلافَ في تسمية يحيى بعلَّةٍ تقدَح؛ لأنَّه ورد تسميَتُه في بعض الرِّوايات عن سفيان، كما في «الصَّحيحة»[٢].

والَّذي يظهر أنَّ الحديثَ اضطرب فيه الحجَّاج، وليس براويةٍ عن يحيى، ورواية بشر بن رافع لا يمكن أن تكون متابِعةً لها لحال بشر بن رافع.

ويؤيِّدُ هذا أنَّ الحديثَ اضطربَ فيه الرُّواةُ الضُّعفاءُ، فقد ذكره الدَّارقطني: «وسئل عن حديث يروى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**المُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، والفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيمٌ**».

فقال: «يرويه يحيى بنُ أبي كثير، واختُلِفَ عنه؛ فرواه الحجَّاج بنُ فرافصة، وبشر بن رافع، عن يحيى بنِ أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

ورواه أسامة بنُ زيد، عن رجل من بَلْحَارِث، عن يحيى بنِ أبي كثير، عن أبي سلمة مُرسَلًا»[٣].

---

(١) «الضُّعفاء» (١/ ١٥٩).
(٢) «الصَّحيحة» (٩٣٥).
(٣) «العلل» (٨/ ٤٧).

فالجنس الَّـذي أراده الحاكـم: أن يَـروِيَ الرَّاوي الحديثَ عن شـيخٍ، وتـأتي روايةٌ أخرى عنه لا يَذكُرُ فيها اسمَ الشَّيخِ بل يَجعلُه عن مُبهَمٍ، فتُعَلُّ بذلك الرِّوايةُ للاضطراب والوهم الَّذي يقع فيه الرَّاوي.

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الجنس الثَّامن من علل الحديث:**

حدَّثنا أبو العبَّاس محمَّد بن يعقوب قال: حدَّثنا محمَّد بن إسحاق الصَّاغاني قال: ثنا رَوْح بنُ عبادة قال: حدَّثنا هشـام بنُ أبي عبد الله عن يحيى بنِ أبي كثير عن أنس بنِ مالك أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان إذا أَفْطَرَ عند أهلِ بيتٍ قال: «**أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ وَأَكَلَ طَعَامَكُمُ الأَبْرَارُ ونَزَلَتْ عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ**».

قـال أبـو عبد الله: «قد ثبت عندنا من غير وجه روايةُ يحيى بنِ أبي كثير عن أنس بن مالك إلَّا أنَّه لم يَسْمَعْ منه هذا الحديثَ وله علَّةٌ:

أخبرنا أبو العبَّاس قاسم بن القاسم السَّيَّاري وأبو محمَّد الحسن بن حليم المروزِيَّان بمـرو قـالا: حدَّثنا أبـو الموجه قال: أخبرنا عبـدان قال: أخبرنا عبد الله ابـن المبارك قال: أخبرنا هشـام عـن يحيى بن أبي كثير قـال: حُدِّثْتُ عن أنـس أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان إذا أفطـر عنـد أهل بيت قال: «**أَفْطَرَ عِنْدَكُـمُ الصَّائِمُونَ وَأَكَلَ طعَامَكُـمُ الأَبْرَارُ وصَلَّتْ عَلَيْكُمُ المَلائِكَةُ**»»[١].

تفصيل الكلام على الحديث:

هـذا الحديـث يرويه هشـام بن أبي عبـد الله الدَّسْـتُوَائي عن يحيى بـنِ أبي كثير على وجهَيْن:

الوجه الأوَّل: عن يحيى، عن أنس.

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٧).

هكـذا رواه جمـعٌ من الرُّواة عنـه، منهم: روح بـن عبادة ويزيد بن هـارون ووكيع وإسحاق بن يوسف الأزرق ويونس بن بكير، وخالد بن الحارث[(١)].

الوجه الثَّاني: عن يحيى قال: حدِّثْتُ عن أنس.

كذلـك رواه عن هشـام: عبـدُ الله بنُ المبـارك المـروزي، وعنه عبدان وسـويد ابن نصر[(٢)].

قـال الحاكـم: «قد ثبـت عندنا من غـير وجهٍ روايـةُ يحيى بن أبي كثير عـن أنس بن مالـك»، أي من حديث هشـام الدَّسـتُوَائي، وهي ثابتـةٌ عن يحيى؛ لأنَّ هشـامًا من أَوْثَقِ النَّاسِ في يحيى بنِ أبي كثير.

قال ابنُ هانئ: «قلتُ لأبي عبد الله - يعني أحمد -: أيُّهما أحَبُّ إليك في حديث يحيى ابن أبي كثير؟ قال: هشامٌ أحَبُّ إليَّ ممَّنْ روى عن يحيى بن أبي كثير...»[(٣)].

وكذا قدَّمه عليُّ بنُ المديني ويحيى بنُ معين وغيرُهم.

ثمَّ قال الحاكم: «إلَّا أنَّه لم يَسْمَعْ منه هذا الحديثَ وله علَّةٌ».

أي: أنَّ يحيى بنَ أبي كثير لم يَسْمَعْ هذا الحديثَ من أنس، وله علَّةٌ بيَّنت عدمَ السَّماعِ، وهي روايةُ ابنِ المبارك عن هشام عن يحيى قال: حُدِّثتُ عن أنس.

---

(١) رواية يزيد بن هارون أوردها: أحمد في «مسنده» (١٩/ ٢١٥)، عبد بن حميد في «مسنده» (١٢٣٤)، وأبو يعلى في «مسنده» (٧/ ٢٩٢)، والدَّارمي في «سننه» (١٧٧٢)، ورواية وكيع أوردها أبو يعلى في «مسنده» (٧/ ٢٩١)، وابـنُ أبي شـيبة في «مُصنَّفـه» (٣/ ١٠٠)، ورواية إسـحاق بن يوسـف الأزرق رواها أحمد في «مسنده» (١٩/ ٢١٥)، ورواية يونس بن بكير أوردها أبو يعلى في «مسنده» (٧/ ٢٩٢)، ورواية خالد بن الحارث أوردها النَّسائي في «سننه الكبرى» (٩/ ١١٩).

(٢) رواية سُوَيْد عنه رواها النَّسائي في «السُّنن الكبرى» (٦/ ٣١١).

(٣) يُنظَر: «شرح علل التِّرمذي» (٢/ ٤٨٦).

فهذه الرِّواية هي الَّتي بيَّنَت وجهَ العلَّة وهي عدمُ السَّماع، ويدلُّ لذلك:

١ - أنَّ النُّقَّادَ نفَوْا سماعَ يحيى بنَ أبي كثير من أنس.

قال أبو حاتم الرَّازي: «روى عن أنس مُرسَلًا وقد رأى أنسًا يُصلِّي في المسجد الحرام رُؤيةً ولم يَسْمَعْ منه»(١).

وقال أبو زرعة: «يحيى بن أبي كثير بلغه عن أنس، وحديثه عنه مُرسَل أصحُّ، وهذا وهمٌ - يعني المرفوع -، يعني - في حديثه عن أنس «**أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ وأَكَلَ طَعَامَكُمْ الأَبْرَارُ**» -»(٢).

وقال النَّسائي بعد تخريجه للحديث: «يحيى بنُ أبي كثير لم يَسْمَعْه من أنس»(٣).

وكذا قال البيهقي وزاد: «إنَّما سمِعَه عن رجل من أهل البصرة يقال له عمرو بن زبيب، ويقال: ابن زُنَيب»(٤).

٢ - أنَّ يحيى بنَ أبي كثير معروفٌ بالتَّدليس والإرسال، وقال يحيى بنُ سعيد: «مرسلاتُه شبه الرِّيح»(٥).

فهذا الجنس الَّذي ذكره الحاكم: أن تأتي روايةٌ ظاهرُها الصِّحة والاتِّصال، وتظهر علَّتُها بروايةٍ أخرى عن الرَّاوي فيها بيانُ عدم سماعِه الحديثَ ممَّن حدَّث عنه.

---

(١) «الجرح والتَّعديل» (٩/ ١٤١)، وقال أبو حاتم - أيضًا -: «يحيى بنُ أبي كثير لم يُدرِكْ أحدًا من أصحاب النَّبيِّ ﷺ إلَّا أنسًا؛ فإنَّه رآه رُؤيَةً ولم يَسْمَعْ منه».

(٢) «المراسيل» لابن أبي حاتم (١/ ٢٤٣ - ٢٤٤).

(٣) «السُّنن الكبرى» للنَّسائي (٦/ ٣١١).

(٤) «السُّنن الكبرى» للبيهقي (٤/ ٢٣٩).

(٥) «هدي السَّاري» (١/ ٤٥٢)، قال ابنُ حجر: «لأنَّه كان كثيرَ الإرسال والتَّدليس والتَّحديث من الصُّحُف».

قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الجنس التَّاسع من علل الحديث:

أخبرنا أبو جعفر محمَّد بن عبد الله البغدادي قال: ثنا يحيى بنُ عثمان ابنِ صالح السَّهمي قال: ثنا سعيد بنُ كثير بنِ عُفَيْر قال: حدَّثني المُنذِر بنُ عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر: أنَّ رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا افْتَتَحَ الصَّلاةَ قال: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ تَبَارَكَ اسْمُكَ وتَعَالَى جَدُّكَ...**» وذكر الحديثَ بطوله.

قال أبو عبد الله: «لهذا الحديث علَّةٌ صحيحةٌ، والمنذرُ بنُ عبد الله أخذ طريق المجرَّة فيه.

حدَّثنا أبو جعفر محمَّد بنُ عُبيد الله العلوي النَّقيب بالكوفة قال: حدَّثنا الحُسَيْن ابنُ الحكم الحِبَري قال: حدَّثنا أبو غسَّان مالك بنُ إسماعيل قال: ثنا عبد العزيز بنُ أبي سلمة قال: ثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرَجِ عن عبيد الله ابنِ أبي رافع عن عليِّ بنِ أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنَّه كان إذا افتتح الصَّلاةَ...، فذكر الحديثَ بغير هذا اللَّفظ، وهذا مُخرَّجٌ في «الصَّحيح» لمسلم»[(١)].

تفصيل الكلام عن الحديث:

الحديث يرويه المنذر بن عبد الله الحزامي، عن عبد العزيز بن عبد الله ابن أبي سلمة الماجِشُون، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

وخالفه جماعة من الرُّواة، رَوَوْه عن الماجشون، عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٨).

كذلك رواه مالكُ بن إسماعيل عند الحاكم، وأحمد بن خالد الوهبي عند ابنِ خُزَيْمَةَ(١).

والمنذر بن عبد الله الحزامي وثَّقه ابنُ حِبَّان(٢)، وقال ابنُ حجر في «التَّقريب»: «مقبول»(٣).

فمثله لا يُقبَلُ تفرُّدُه بإسنادٍ فكيف مع المخالفة.

والسَّببُ في وقوعه في العلَّة اتِّباعُ الجادَّة وسلوكُ طريق المجرَّة كما قال الحاكم.

وذلك أنَّ الماجِشُون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر طريقٌ سهلَةٌ يسبِقُ إليها لسانُ مَنْ لا يَحْفَظُ، وأمَّا الماجِشُون عن عبد الله بنِ الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع، عن عليٍّ فإنَّه غريبٌ، لا يقوله إلَّا حافِظٌ مُتقِنٌ.

أمَّا روايةُ مسلم الَّتي أشار إليها الحاكم؛ فمسلم خرَّجَه من طرق عن عبد العزيز ابن عبد الله بن أبي سلمة الماجِشُون عن عمِّه يعقوب بنِ أبي سلمة الماجِشُون عن الأعرج، عن عُبَيْد الله بن أبي رافع، عن علي.

ومن طريق يوسف بنِ يعقوب الماجشون عن أبيه، عن الأعرج به.

فلعبد العزيز فيه شيخان وقد جاء جمعُهما في بعض الطُّرق.

قال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «الجنس العاشر من علل الحديث:

أخبرنا أحمد بن علي بن الحسن المقرئ قال: حدَّثنا أبو فروة يزيد بن محمَّد ابنِ يزيد ابنِ سنان الرُّهاوي قال: ثنا أبي عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **«مَنْ ضَحِكَ في صَلَاتِه يُعِيدُ الصَّلَاةَ ولا يُعِيدُ الوُضُوءَ»**.

---

(١) «صحيح ابن خزيمة» (١/ ٢٣٦). (٢) «الثِّقات» (٩/ ١٧٦).
(٣) «التَّقريب» (٦٨٨٨).

قال أبو عبد الله الحاكم: «لهذا الحديث علَّةٌ صحيحةٌ:

أخبرنا أبو الحسين علي بن عبد الرَّحمن السَّبيعي بالكوفة قال: ثنا إبراهيم ابن عبد الله العبسي قال: ثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي سفيان قال: سئل جابر عن الرَّجل يضحَكُ في الصَّلاة قال: «يعيد الصَّلاةَ ولاَ يعيد الوضوءَ»».

تفصيل الكلام على الحديث:

الحديث أورده الحاكم بإسناده.

والكلام عليه من وَجْهَيْن:

١- أنَّ الرِّوايـةَ الَّتي ذكرها الحاكمُ فيها تغايُرٌ بين الرِّواياتِ الَّتي خرَّجت الحديثَ من هذا الطَّريق.

فأخرجه الدَّارقطني[١] من طريق إبراهيم بنِ هانئ، وابنُ جميع الصَّيداوي في «معجم الشُّيوخ»[٢] من طريق حَسْنون بن محمَّد، كلاهما عن أبي فروة يزيد ابنِ محمَّد بنِ سِنَان، قال: حدَّثني أبي، عن أبيه، عن سليمان بنِ مهران، عن أبي سفيان، عن جابر، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ ضَحِكَ مِنْكُمْ فِي الصَّلاةِ فَلْيُعِدِ الوُضُوءَ ولْيُعِدِ الصَّلَاةَ**» أمَّا روايةُ الحاكم ففيها إعادةُ الصَّلاةِ فقط دون الوضوء، وفي إسنادها شيخُ الحاكم الرَّاوي عن أبي فروة وهو مُتَّهَمٌ بالكذب كما في «اللِّسان»[٣].

فالصَّواب في هذه الرِّواية من حيث المتن الأمر بإعادة الوضوء والصَّلاةِ.

٢- أمَّا من حيث الإسناد فهي مُعلَّةٌ كما ذكر الحاكمُ، والصَّواب فيها الوقف ومَن رَفع فقد وهم.

---

(١) «سنن الدَّارقطني» (٦٤٧).
(٢) «معجم الشُّيوخ» (٢١٩).
(٣) «لسان الميزان» (١/ ٥٣٨).

وخولف يزيدُ بنُ سِنَان في إسناده، خالفه الرُّواةُ الثِّقاتُ عن الأعمش منهم: وكيع كما ذكر الحاكم والثَّوري وأبو معاوية وغيرهم.

قال الدَّارقطني: «يزيد بنُ سنان ضعيفٌ ويُكنَى بأبي فروة الرُّهاوي، وهو ضعيفُ الحديث جدًّا، وابنه ضعيفٌ - أيضًا - وقد وَهِمَ في هذا الحديث في موضِعَيْن أحدُهما في رفعه إيَّاه إلى النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والآخر في لفظه، والصَّحيح عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر من قوله: «مَنْ ضَحِكَ في الصَّلاةِ أعاد الصَّلاةَ ولم يُعِد الوضوءَ» كذلك رواه عن الأعمش جماعةٌ من الرُّفَعاءِ الثِّقاتِ منهم سفيان الثَّوري وأبو معاوية الضَّرير ووكيع وعبدُ الله بنُ داود الخريبي وعمر ابن علي الـمُقدِّمي وغيرِهم، وكذلك رواه شعبة وابنُ جريج، عن يزيد أبي خالد، عن أبي سفيان، عن جابر»(١).

قال أبو عبد الله: «فقد ذكرنا علَلَ الحديث على عشَرَةِ أجناسٍ وبقِيَتْ أجناسٌ لم نَذكُرْها وإنَّما جَعلْتُها مثالًا لأحاديث كثيرةٍ معلولةٍ ليهتدِيَ إليها الـمُتبَحِّرُ في هذا العلم؛ فإنَّ معرفةَ علل الحديث من أجلِّ هذه العلوم».

والله تَعَالَىٰ أعلى وأعلم.

وإن تجدْ عيبًا فسُدَّ الخللا ... جَلَّ مَنْ لا عيبَ فيه وعلا

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

❁❁❁

(١) «سنن الدَّارقطني» (١/ ٣١٥) (٦٤٧)، وقال النَّسائي فيه: «متروك الحديث» [«الضُّعفاء والمتروكين» (ص: ٢٥٦)].

س٣: الأسباب أيضاً التي وردت في كلام العلماء

* تشابه أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم.
* قلة صحبة الراوي للشيخ وضعف ممارسته لحديثه.
* اختصار الحديث.
* الوهم

فهرس الموضوعات